الجمهوريــة الجزائـريــة الديمقـراطيــة الشعبيــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة ابــن خلـدون – تيـارت –

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

ميدان: العـلوم الاقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: مالية البنوك والتأمينات

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

– طالح سيدعلي محمد إسلام

– ديبوش أيمن عبد الرحمان

تحت عنوان:

دور التكنولوجيا المالية في ترقية الخدمات المصرفية في البنوك التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

عون الله سعاد	**أستاذ محاضر –أ–**	**رئيسا**
عزالدين محمد نجيب	**أستاذ محاضر–ب–**	**مشرفا ومقررا**
سنجاق الدين	**أستاذ محاضر–ب–**	**مناقشا**

السنة الجامعية :2025/2024

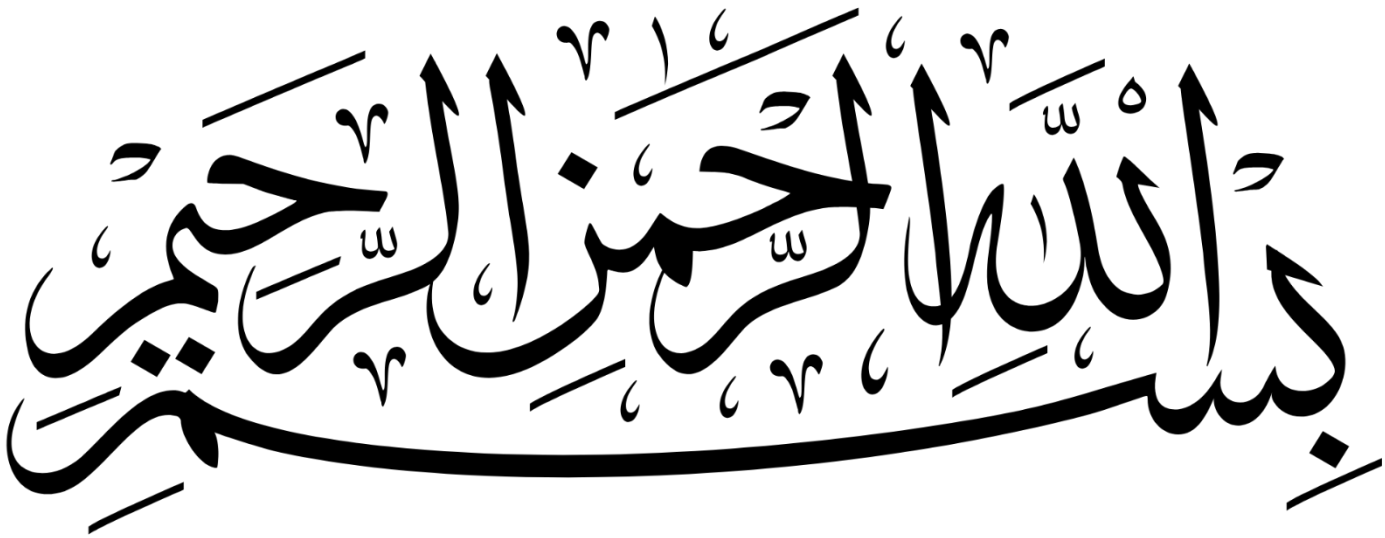
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين.. حفظهما الله وأطال في عمرهم

الشكر والتقدير

اللهم نعوذ بك من قلب لا يخشع وعين لا تدمع وعلم لا ينفع ودعاء لا يستجاب له

ونشكر المولى عز وجل على كل العزيمة والصبر الذي منحنا إياه طيلة هذا المشوار ليتكلل جهدنا بهذا العمل.

ومن باب الاعتراف بالجميل ومن باب قوله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله". نتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان والعرفان إلى من رافقنا في هذا المشوار وساعدنا لإنجاز هذا العمل والذي لم يبخل علينا بشيء الأستاذ الفاضل "عزّالدين محمد نجيب"، كما لا يفتونا أن نوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة العلوم الاقتصادية لجامعة تيارت.

والله وليّ التوفيق.

المحتويات

فهرس المحتويات

عنوان الجدول	الصفحة
بسملة	
الاهداء	
الشكر والتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ – ج
الفصل الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية، البنوك التجارية والخدمات المصرفية	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: مدخل الى التكنولوجيا المالية	**8**
المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية، أهميتها، وخصائصها	**8**
المطلب الثاني: مراحل وقطاعات التكنولوجيا المالية	**11**
المطلب الثالث: مشهد الاستثمار في التكنولوجيا المالية	**22**
المبحث الثاني: مدخل للبنوك التجارية	**26**
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية	**26**
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية الرئيسية	**27**
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية وخصائصها	**31**
المبحث الثالث: الأسس النظرية للخدمات المصرفية	**35**
المطلب الأول: مفهوم الخدمات المصرفية وخصاصها	**35**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الخدمات المصرفية	**36**
المطلب الثالث: أنواع الخدمات المصرفية	**37**
خلاصة الفصل	**45**
الفصل الثاني: دور التكنولوجيا المالية في ترقية الخدمات المصرفية للبنوك التجارية – دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA	
تمهيد	**47**
المبحث الأول: استراتيجيات المصارف في إطار التكنولوجيا المالية	**48**

المطلب الأول: تطورات استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي عبر العالم	**48**
المطلب الثاني: شركات التكنولوجيا المالية كمنافس للمصارف	**51**
المطلب الثالث: شركات التكنولوجيا المالية كشريك للمصارف	**55**
المبحث الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري	**59**
المطلب الأول: خارطة تبني التكنولوجيا المالية في الجزائر	**59**
المطلب الثاني: تطور البنية التحتية والوساطة المصرفية في الجزائر	**62**
المطلب الثالث: التكنولوجيا المالية في الجزائر	**67**
المبحث الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA	**70**
المطلب الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري	**70**
المطلب الثاني: شكل التكنولوجيا المالية في البنك الوطني الجزائري BNA	**75**
المطلب الثالث: أثر التكنولوجيا المالية على الخدمات المصرفية	**89**
خلاصة الفصل	**91**
خاتمة	**99-101**
قائمة المراجع	**104-110**
ملخص	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	أشهر الشركات الرائدة في التكنولوجيا المالية عبر مختلف المناطق	**24**
(1-2)	**مقارنة بين نقاط القوة في البنوك مقابل نقاط الضعف في شركات التكنولوجيا المالية**	**54**
(2-2)	**مقارنة بين نقاط القوة في شركات التكنولوجيا المالية مقابل نقاط الضعف في البنوك**	**55**
(3-2)	**المصارف والمؤسسات المالية الناشطة**	**63**
(4-2)	**تطور القطاع المصرفي، المالي ومركز صكوك البريدية الجزائرية (الوكالات)**	**64**
(5-2)	**أبرز التطبيقات المالية للهواتف الذكية في الجزائر**	**68**
(6-2)	**أسقف البطاقة البنكية للبنك الوطني الجزائري**	**82**
(7-2)	**أسقف البطاقة البنكية مسبقة الدفع للبنك الوطني الجزائري:**	**82**
(8-2)	**أسقف بطاقة النخبة**	**83**
(9-2)	**أسقف بطاقة VISA البنكية**	**85**
(10-2)	**أسقف بطاقة One Pay البنكية**	**87**
(11-2)	**يمثل تطور عدد الموزعات (DAB) والشبابيك (GAB) الأوتوماتيكية في فترة بين (2025-2022)**	**88**
(12-2)	**يمثل أسقف التعاملات اليومية من خلال جهاز الدفع الالكتروني TPE**	**88**
(13-2)	**يمثل تطور عدد أجهزة الدفع الالكتروني في فترة بين (2025-2022)**	**89**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	يمثل مخطط لمراحل تطور التكنولوجيا المالية	14
(2-1)	مخطط توضيحي يمثل النشاط الرئيسي للبنوك التجارية	30
(1-2)	تطوير الابتكارات القائمة على التكنولوجيا المالية	50
(2-2)	يمثل تطور نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني	66
(3-2)	مخطط يمثل نظام الحوكمة في البنك الوطني الجزائري BNA	73
(4-2)	يمثل تنظيم البنك في البنك الوطني الجزائريBNA	74
(5-2)	يمثل نسبة المشتركين في خدمة الدفع بدون تلامس (WIMPAY)	80
(6-2)	نموذج للبطاقة البنكية الذهبية والكلاسيكية للبنك الوطني الجزائري BNA	81
(7-2)	نموذج بطاقة المسبقة الدفع للبنك الوطني الجزائري BNA	82
(8-2)	نموذج بطاقة النخبة للبنك الوطني الجزائري BNA	83
(9-2)	نموذج لبطاقة التوفير للقصر وبفائدة وبدون فائدة	84
(10-2)	نموذج بطاقة VISA البنكية للبنك الوطني الجزائري BNA	85
(11-2)	نموذج بطاقة One Pay البنكية للبنك الوطني الجزائري BNA	87
(12-2)	نموذج لجهاز الدفع الالكتروني TPE	89

قائمة المختصرات

الاختصار	المصطلح الكامل
FinTech	Financial Technology
ATM	Automated Teller Machine
APIs	Application Programming Interfaces
RegTech	Regulatory Technology
KYC	Know Your Customer
AML	Anti-Money Laundering
Wealthtech	Wealth Technology
B2C	Business-to-Consumer
B2B	Business-to-Business
B2B2X	Business-to-Business-to-X
P2P	Peer-to-Peer
SWIFT	Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication
NFTs	Non-Fungible Tokens
DeFi	Decentralized Finance
EMEA	Europe, the Middle East and Africa
APAC	Asia-Pacific
IoT	Internet of Things
BNP	Banque Nationale de Paris
EY	Ernst & Young
UAR	Union of insurance and reinsurance companies
COSOB	Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse
GIE	Groupement d'intérêt économique monétique
FinLab	Financial Laboratory
ATCI	Algeria Tele-Clearing Interbank system
SGBV	Société de Gestion de la Bourse des Valeurs
IOB	Intermédiaires en Opérations de Bourse

SATIM	Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique
CNMA	Caisse Nationale Mutualité Agricole
BEA	Banque Extérieure d'Algérie
BDL	Banque de Développement Loca
CPA	Crédit Populaire d'Algérie
BNA	Banque Nationale d'Algérie
CNEP	Caisse Nationale d'Épargne et de Prévoyance
BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
RTGS	Real-Time Gross Settlement
TPE	Terminal de Paiement Électronique
GAB	Guichet Automatique de Banque
DAB	Distributeur Automatique de Billets
CIB	Carte Interbancaire
EDI	Electronic Data Interchange
QR-code	Quick Response code
DIPM	Document d'Information Précontractuelle normalisé Multi – supports
RIB	Relevé d'Identité Bancaire

مقدمـــــة

مقدمـــة

يشهد العالم اليوم نقلة نوعية من الاقتصاد النقدي التقليدي إلى اقتصاد قائم على التكنولوجيا، بحيث عكست التكنولوجيا بضلالها على جميع القطاعات الاقتصادية والصناعية والمالية، أدى الى ظهور خدمات مالية حديثة تعتمد على التكنولوجيا لتسهيل المعاملات المالية مثل الدفع، التحويل، القروض، والتأمين، وتتميز هذه الخدمات بالسرعة، والدقة، وقلة التكلفة، وسهولة الاستخدام عبر شبكة الانترنت أو الهواتف الذكية، و بفضل هذه الخدمات التي انتجت جملة من الأدوات المالية ساهمت في تطوير الصناعة المصرفية وذلك مع الانتشار الواسع للتكنولوجيا على المستوى العالمي والتي أصبحت جزءا أساسيا من حياة الانسان، فالتكنولوجيا المالية تستطيع إحداث تغييرات كبيرة في قطاع المالي بشكل خاص في تحقيق الاستقرار المالي، كما أنها تلعب دورا جوهريا في صياغة مستقبل المعاملات والخدمات المالية، و يعد قطاع التكنولوجيا المالية سريع النمو و يتيح تحقيق عائدات استثمارية قوية، وغالبا ما يتم تطوير هذه الحلول من طرف شركات ناشئة تبحث عن تقديم خدمات أفضل للأفراد والشركات، وهو ما جعلها تشكل تحديا حقيقيا للبنوك التقليدية، هنا الامر دفع المصارف لعقد شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية "FinTechs" ، والاستفادة من هذه الخاصية من خلال توظيف و دمج الابتكارات والوسائل التكنولوجية في مختلف الخدمات المصرفية المقدمة الى الزبائن، وهذه التكنولوجيا بدورها ساهمت بشكل كبير في تلبية حاجات ورغبات هؤلاء الزبائن وقد امتازت هذه الابتكارات بالمرونة العالية في التطور قياسا بالوسائل التقليدية، فضلا عن ذلك ان رغبة الجمهور المتعاملين مع المصارف في اقتناء هذه الخدمات الالكترونية ساعد المصارف على الاستجابة لهم بغض النظر عن المكان او الزمان، وهذا الأمر مكن المصارف من الدخول في أسواق جديدة سواء كانت على المستوى العالمي او المحلي دون أي حدود مما انعكس على تحقيق عوائد مالية للمؤسسات المالية بشكل عام، من جهتها تحاول الجزائر كغيرها من البلدان منذ سنوات ادخال هذه التقنيات في التعاملات المصرفية المختلفة وبالأخص التحويلات و طرق الدفع الالكترونية، فضلا أن أنظمة المقاصة الالكترونية وغيرها من هذه الوسائل ساهمت بشكل كبير في التخلص من الأعمال الروتينية التي كانت تستخدم في ظل الأنشطة المصرفية التقليدية، ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث في محاولة لتسلط الضوء على احد اهم المواضيع المهمة في العمل المصرفي وهي التكنولوجيا المالية وابتكاراتها المهمة ودورها الفاعل في تعزيز وتنشيط العمل المصرفي وتطوره لتقديم افضل الخدمات المصرفية بما يضمن تحقيق مبادئ التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعد من أهم مبادئ التنمية المستدامة.

الإشكالية

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال المركزي: كيف تساهم التكنولوجيا المالية في ترقية الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك التجارية؟

ويتصل هذا السؤال بمجموعة من القضايا المهمة مثل مدى تأثير الرقمنة على جودة الخدمات وسرعة إنجاز المعاملات، وأنواع التقنيات المالية المستخدمة في القطاع المصرفي التجاري، وتنطلق الحاجة إلى هذه الدراسة من

الرغبة في تحليل طبيعة العلاقة بين المكونات التكنولوجية المتطورة وجودة الخدمات المصرفية في ظل التحديات التنظيمية والتقنية المحيطة بالقطاع.

أسئلة فرعية

تتبع الأسئلة الفرعية للدراسة من إشكالية البحث وتساعد في توضيح أبعادها المختلفة، والمتمثلة في:

- ما هي أبرز أنواع التقنيات المالية المستخدمة في البنوك التجارية؟
- إلى أي مدى اعتمدت البنوك التجارية هذه التقنيات في خدماتها المصرفية؟
- ما هو تأثير نشاط شركات التكنولوجيا المالية على الصناعة المالية والمصرفية ؟
- ما هو واقع التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية الجزائرية ؟ وفيما تمثلت جهود السلطات النقدية الجزائرية لتفعيلها؟

الفرضيات

تشمل فرضيات الدراسة ما يلي:

- أولا: يؤدي تبني التكنولوجيا المالية في البنوك التجارية إلى رفع كفاءة العمليات المصرفية الداخلية.
- ثالثا: تنوعت استراتيجيات البنوك التجارية في التعامل مع شركات التكنولوجيا المالية، حيث اتخذت بعضها موقف الشراكة الاستثمارية، بينما أخرى فرضت موقفها التنافسي في السوق المصرفي.
- رابعا: يقتصر اهتمام السلطات النقدية الجزائرية بالتكنولوجيا المالية حاليا على تحسين أدوات الدفع الإلكتروني.

أهداف الدراسة

يمكن تصنيف أهداف البحث إلى أهداف عامة وخاصة على النحو التالي:

- الهدف العام: دراسة دور التكنولوجيا المالية في ترقية الخدمات المصرفية في البنوك التجارية.
- الأهداف الخاصة:

- المساهمة في إثراء المعارف النظرية والتطبيقية عن التكنولوجيا المالية.
- استعراض أهم أدوات وتقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في البنوك التجارية.
- تقييم تأثير هذه التقنيات على جودة الخدمات المصرفية وكفاءة العمليات.
- الوقوف على واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر بصفة عامة، ومدى تنشيطها في الصناعة المصرفية بصفة خاصة.

أهمية الدراسة

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في سد فجوة بحثية حول العلاقة بين التكنولوجيا المالية وتطوير الخدمات المصرفية، لا سيما في السياق المحلي والإقليمي. فمن الجانب الأكاديمي، تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية باستكشاف كيفية مساهمة التقنيات الحديثة في تحسين أداء البنوك وجودة خدماتها. أما من الجانب التطبيقي، فإن نتائج البحث تساعد مسؤولي البنوك وصناع السياسات على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تبني الاستراتيجيات التقنية الملائمة لتعزيز تنافسية وكفاءة الخدمات المصرفية.

أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيار موضوع هذا البحث لاعتبارات شخصية وعلمية:

- أولا: اهتمام الباحث الشخصي بمجال التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في قطاع المال والأعمال، ورغبته في استكشاف أثرها على الخدمات المصرفية.
- ثانيا: أهمية الموضوع من الناحية العلمية، إذ يسد نقصا في الأبحاث المتعلقة بالتطبيقات العملية للتكنولوجيا المالية في البنوك التجارية.

حدود الدراسة

- الحدود المكانية: تمثلت في دراسة حالة البنك الوطني الجزائري.
- الحدود الزمنية: تمت الدراسة في الفترة الممتدة بين 2024 – 2025

منهج الدراسة

للإجابة على اشكالية الدراسة المطروحة ومعالجة فرضياتها، اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج الاستنباطي بأداتيه التحليل والوصف، أين قمنا بالتطرق الى الجانب النظري للدراسة مع عرض استراتيجيات البنوك في ظل التكنولوجيا المالية، مع تشخيص واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر. حيث تم جمع البيانات والمعلومات من خلال مصادر متنوعة، تشمل البحوث والدراسات التي لها صلة بالموضوع، منها الكتب ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وكذلك الدراسات والبحوث المنشورة على الانترنت، مع تحليل الوثائق والتقارير ذات الصلة.

الدراسات السابقة

- **الدراسة الأولى:**

قيمش خولة، بعنوان **متطلبات تفعيل التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية في الجزائر على ضوء تجارب بعض الدول**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2023-2024، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، للإجابة على الإشكالية التي تدور حول معرفة متطلبات تبني وتفعيل التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية الجزائرية ، من خلال عرض تجارب دول رائدة في هذا المجال.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه الموجة من التطور في الصناعة المالية التي تقترن بالتكنولوجيا العالية، وكذا توضيح دور التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، مع توضيح استراتيجية وعوامل نجاح تنشيط التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية لدى الدول الرائدة في هذا المجال، والوقوف على واقع الجزائر من ثورة التكنولوجيا المالية بصفة عامة، ومدى تنشيطها في صناعتها المصرفية بصفة خاصة، بالإضافة الى البحث في تحديات و معوقات تنشيط التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية الجزائرية.

وخلصت هذه الدراسة الى ضرورة دعم التعاون القائم بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية، سواء من خلال التركيز على الوضوح القانوني والتشريعي او من خلال تقدم التحفيزات والدعم الحكومي لكلا الطرفين. هذا وقد تم التوصل الى اهمية وجود التقنيات اللازمة لاختبار ابتكارات شركات التكنولوجيا المالية، كما يجب على صناع السياسة في الجزائر بناء الخبرات العملية والموارد اللازمة لتنظيم صناعة التكنولوجيا المالية بشكل فعال.

- **الدراسة الثانية:**

لرابي محمد، عرياني عيسى إلياس، بعنوان **التكنولوجيا المالية FinTech ودورها في تعزيز العمل المصرفي-تجربة البنوك الكويتية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021-2022، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التاريخي، للإجابة على الإشكالية التي تدور حول كيفية مساهمة التكنولوجيا المالية FinTech في تعزيز العمل المصرفي، من خلال عرض التجربة الكويتية في هذا المجال.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم الدور الذي تبرزه التكنولوجيا المالية في تحديث عدة مجالات منها مجال الخدمات المالية في البنوك، وكذا توسعها عالميا وعربيا من خلال إنشائها للشركات الناشئة ومدى قدرتها على مسايرة التغيرات والتطورات الحديثة. حيث عملت دولا عربية عديدة على تطبيقها منها الكويت، التي تحتل المراتب الأولى من خلال شركاتها الناشئة التي حققت نجاحا في مجال التكنولوجيا المالية.

وخلصت هذه الدراسة أن التكنولوجيا المالية لها دور فعال في تعزيز العمل المصرفي وهذا راجع لنوعية الخدمات والتقنيات المبتكرة التي تقدمها هذه الأخيرة.

- **الدراسة الثالثة:**

قدوري طارق و زغيدي باديس، بعنوان **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد و التنمية، المجلد05، العدد01، جامعة حمه لخضر، الجزائر، 2022. تم الاعتماد على منهج وصفي مقارن للاجابة الإشكالية التالية ما مدى استخدام التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق أهداف الشمول المالي في الجزائر.

حيث تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة أنماط الخدمات المصرفية الحديثة الناتجة عن التطور التكنولوجي وارتباطه بالقطاع المالي، ومدى تطبيق ذلك في القطاع المصرفي والمالي ومساهمته في مسعى تحقيق الشمول المالي في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر شهد تطورا ملحوظا رغم ضعف سيرورة تحسن مؤشرات الدخول إلى الشمول المالي المستهدف، وسعيا منها لتطوير الخدمات المصرفية، تريد تغير واقع القطاع المصرفي والمالي والذي يتميز بالبنية التحتية التكنولوجية القديمة وأنظمة الدفع المتخلفة ونقص الخدمات المصرفية الرقمية المبتكرة.

صعوبات الدراسة

أثناء إجراء هذه الدراسة وقفنا على عدة صعوبات نذكر منها:

- محدودية الوصول إلى بيانات داخلية خاصة بالبنوك بسبب قواعد السرية المصرفية واللوائح التنظيمية.
- تعاني المكتبة العلمية العربية من نقص في الدراسات والإحصائيات المتعلقة بمجال التكنولوجيا المالية، مقارنة بالمحتوى العلمي الأجنبي الأكثر ثراء وتنوعا في هذا المجال.
- صعوبة ترجمة بعض المصطلحات العلمية التكنولوجية الجديدة من اللغة الأجنبية الى العربية، في اغلب الاحيان نواجه ترجمة خاطئة للمصطلحات.

الفصل الأول

الإطار النظري للتكنولوجيا المالية، البنوك التجارية والخدمات المصرفية

تمهيد:

يشهد العصر الحديث تحولات جذرية في مجال الخدمات المالية والمصرفية نتيجة للتطورات التكنولوجية السريعة التي غيّرت ملامح الاقتصاد العالمي. فقد أصبحت التكنولوجيا المالية (FinTech) أحد المحاور الرئيسية التي تدفع عجلة الابتكار في القطاع المالي، وتسهم في تقديم حلول مبتكرة لتلبية احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء. وفي ظل هذه التطورات، برزت الحاجة إلى فهم شامل للأسس النظرية التي تقوم عليها الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة، بالإضافة إلى استكشاف كيفية توظيف البنوك التجارية لهذه التكنولوجيا لتعزيز كفاءتها وتوسيع نطاق خدماتها. يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على ثلاثة مباحث رئيسية :

المبحث الأول: مدخل الى التكنولوجيا المالية

المبحث الثاني: مدخل للبنوك التجارية

المبحث الثالث: الأسس النظرية للخدمات المصرفية

من خلال هذا الفصل، نسعى إلى تقديم رؤية متكاملة حول كيفية تفاعل التكنولوجيا المالية مع القطاع المصرفي، وكيف يمكن للبنوك التجارية الاستفادة من هذه التطورات لمواكبة متطلبات العصر وتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مدخل الى التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية، أو ما يُعرف اختصارا بـ "فينتك" (FinTech)، واحدة من أبرز الابتكارات التي أحدثت ثورة في عالم المال والأعمال. مع تطور التقنيات الرقمية وازدياد اعتماد الأفراد والشركات على الحلول الرقمية، أصبحت التكنولوجيا المالية جسرا بين القطاع المالي التقليدي والعالم الرقمي الحديث. في هذا المبحث، سنستعرض لمحة عن التكنولوجيا المالية، تطورها التاريخي، وقطاعاتها، بالإضافة إلى استعراض مشاهد الاستثمار في التكنولوجيا المالية.

المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية، أهميتها، وخصائصها

شهدت العقود الأخيرة ثورة غير مسبوقة في قطاع الخدمات المالية، مدفوعة بالتقدم التكنولوجي السريع وتغير احتياجات المستهلكين. مع ظهور الإنترنت وانتشار الهواتف الذكية، بدأت المؤسسات المالية التقليدية تواجه تحديات جديدة تتطلب منها إعادة النظر في نماذجها التجارية التقليدية، في هذا السياق برز مفهوم التكنولوجيا المالية (FinTech) كواحد من أبرز الابتكارات التي أعادت صياغة المشهد المالي العالمي.

أولا: تعريف التكنولوجيا المالية:

✍ التكنولوجيا المالية (Fintech) عبارة عن مصطلح ناتج من كلمتي Financial وTechnology، وهي تعني التقنيات المبتكرة في تحسين الخدمات المالية.[1]

✍ يعرفها **معهد البحوث الرقمية في العاصمة الايرلندية (دبلن):** على أنها "عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، والتي تشمل البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك، مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح وغير ذلك من العمليات المصرفية". [2]

✍ **لجنة بازل للرقابة المصرفية:** "يعبر عن الفنتك (التكنولوجيا المالية) على انها أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج منه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية".[3]

✍ وفقا **لمجلس الاستقرار المالي:** "تعرف على انها الابتكار التكنولوجي الذي يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغييرات جوهرية في الأنظمة المالية والخدمات المالية، سواء من حيث كيفية تصميم المنتجات والخدمات، أو كيفية تسليمها

---

[1] علاء الدين قادري، **التكنولوجيا المالية الاسلامية وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية**، ألفا للوثائق، قسنطينة الجزائر،2022، ص39

[2] حمدي زينب. الزهراء أوقاسم، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد08، ال عدد01، 2019، ص402

[3] وزارة المالية السعودية، **التقنيات المالية**، السعودية، مركز التواصل والمعرفة المالية، ص03

وتوزيعها، أو كيفية تنظيمها وإدارتها. هذا الابتكار قد يؤثر بشكل كبير على المؤسسات المالية التقليدية، وهيكل الأسواق المالية، وأنماط المنافسة، وأيضًا على استقرار النظام المالي ككل."[1]

من خلال ما سبق، تتنوع مجالات واستخدامات التكنولوجيا المالية في قطاع الخدمات المالية لا يوجد حتى الآن تعريف موحد ومتفق عليه عالميا، ومع ذلك، يمكن القول إن FinTech تشير إلى الابتكارات التكنولوجية الحديثة التي تستخدم لتطوير وتحسين تقديم الخدمات المالية بشكل يتجاوز النماذج التقليدية.

ثانيا: خصائص التكنولوجيا المالية:

تتميز التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص تميزها على الخدمات المالية التقليدية والتي سنتطرق اليها باختصار:[2]

1) **السرعة والكفاءة:** تتيح التكنولوجيا المالية إجراء المعاملات المالية بسرعة فائقة وكفاءة عالية، مما يُحسِّن تجربة المستخدم ويُقلل من الوقت المستغرق في إتمام العمليات المالية التقليدية .

2) **الشفافية** :تعزز التكنولوجيا المالية الشفافية في المعاملات من خلال تقديم معلومات واضحة ومباشرة حول الرسوم والتكاليف، مما يمكن العملاء من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة .

3) **القدرة على التوسع والابتكار:** تتميز التكنولوجيا المالية بالقدرة على التكيف والتوسع بسرعة لتلبية احتياجات الأسواق المتغيرة، بالإضافة إلى تقديم حلول مبتكرة تُلبي متطلبات العملاء المتنوعة .

4) **سهولة الوصول والاستخدام:** توفر حلول التكنولوجيا المالية إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية عبر الأجهزة الذكية والإنترنت، مما يجعلها متاحة لعدد أكبر من المستخدمين دون الحاجة إلى زيارة الفروع المصرفية التقليدية[3]

5) **تقليل الوساطة:** تُقلل التكنولوجيا المالية من الحاجة إلى الوسطاء التقليديين، مثل البنوك والمؤسسات المالية، من خلال تقديم خدمات مالية مباشرة بين الأطراف المعنية، مما يُقلل التكاليف ويزيد الكفاءة.[4]

---

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية**، صندوق النقد العربي، 2019، ص15

[2] عبد الله حسن طعمانه، **التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية**، مؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الأعمال بالتشارك مع عمادة البحث العلمي والدراسات العليا حول رقمنة الأعمال والبحث العلمي رؤى مستقبلية، جامعة عمان العربية، عمان، 2024 ص7

[3] هشام حمزة، **التكنولوجيا المالية (مفهوم، تطور، مخاطر)**، المصرفيون، تاريخ الاطلاع: 2025/02/15، https://masrafeyoun.ebi.gov.eg

[4] نيك جاين، IdeaScale ، **ما هو ابتكار التكنولوجيا المالية؟ التعريف والابتكارات في التكنولوجيا المالية ومدى قيمة الابتكار في التكنولوجيا**، تاريخ الاطلاع: 2025/02/15، https://ideascale.com/ar/

ثالثا: أهمية التكنولوجيا المالية:

تلعب التكنولوجيا المالية دورًا حيويًا في تحسين وتطوير الخدمات المالية لكل من الأفراد والمؤسسات، من خلال تقديم حلول مبتكرة وفعّالة تلبي احتياجات العصر الرقمي، ويمكن تقسيم أهميتها إلى قسمين رئيسيين:

1) أهمية التكنولوجيا المالية للأفراد:

تكون أهمية التكنولوجيا المالية بالنسبة للأفراد في:[1]

- تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية: توفر التكنولوجيا المالية للأفراد إمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية بسهولة، مثل الدفع الإلكتروني، الإقراض، والاستشارات المالية، مما يسهل إدارة شؤونهم المالية اليومية.
- تعزيز الشمول المالي: تساهم التكنولوجيا المالية في دمج الأفراد غير المتعاملين مع البنوك في النظام المالي الرسمي، من خلال تقديم خدمات مالية رقمية ميسرة، مما يعزز الشمول المالي.
- توفير حلول سريعة وفعّالة: من خلال تطبيقات الهواتف الذكية، يمكن للأفراد إجراء معاملات مالية بسرعة وسهولة، مثل تحويل الأموال ودفع الفواتير، دون الحاجة إلى زيارة الفروع المصرفية.

2) أهمية التكنولوجيا المالية للمؤسسات المالية:

تتجلى أهميتها بالنسبة للمؤسسات المالية في:[2]

- تحسين الكفاءة التشغيلية: تمكن التكنولوجيا المالية المؤسسات من تحسين كفاءتها من خلال أتمتة العمليات وتقليل التكاليف، مما يؤدي إلى تقديم خدمات أكثر فعالية للعملاء.
- تطوير منتجات وخدمات مبتكرة: تتيح التكنولوجيا المالية للمؤسسات تقديم منتجات وخدمات جديدة، مثل أنظمة الدفع المتقدمة، الإقراض الرقمي، والخدمات الاستشارية عبر الإنترنت، مما يلبي احتياجات العملاء المتغيرة.
- تعزيز القدرة التنافسية: من خلال تبني حلول التكنولوجيا المالية، يمكن للمؤسسات المالية تحسين خدماتها وتقديم تجارب أفضل للعملاء، مما يعزز قدرتها على المنافسة في السوق.

---

[1] وليد اليافعي، مدونة فاتورة، تاريخ الاطلاع: 2025/02/02، https://fatora.io/blog/

[2] حسين علي سعد الساري، **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الخدمات الرقمية في المصارف الاسلامية**، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية (kjeas)، المجلد 16، العدد 55، 2023، ص128

المطلب الثاني: مراحل وقطاعات التكنلوجيا المالية

شهدت التكنولوجيا المالية تطوراً ملحوظاً على مدى العقود الماضية، حيث انتقلت من كونها أدوات بسيطة لتحسين العمليات المصرفية إلى قوة دافعة لإعادة صياغة المشهد المالي العالمي، لفهم هذه التحول، من الضروري استكشاف المراحل التي مرت بها بدءاً من بداياتها المتواضعة وصولاً إلى عصر الابتكار الرقمي. كما أن التعرف على القطاعات المختلفة للتكنولوجيا المالية يُبرز تنوعها وقدرتها على تغطية احتياجات الأفراد والمؤسسات المختلفة.

أولا: مراحل تطور التكنولوجيا المالية في العالم

يمكن القول إن التكنولوجيا المالية مرت بعدة مراحل تطورية رئيسية، حيث بدأت كوسيلة لتحسين البنية التحتية للأنظمة المالية، ثم تطورت لاحقًا لتشمل التحول الرقمي داخل المؤسسات المالية التقليدية، قبل أن تصل إلى الثورة الحالية التي يقودها الابتكار التكنولوجي، فمنذ ظهور أنظمة الاتصال المالي مثل التلغراف في القرن التاسع عشر، وصولا إلى الخدمات المصرفية الرقمية في العقود الأخيرة، لعبت التكنولوجيا دورا محوريا في تحسين المعاملات المالية وتقديم حلول أكثر كفاءة وسهولة. ومع تطور الذكاء الاصطناعي والبلوكشين، أصبحت التكنولوجيا المالية اليوم أكثر تكاملا وابتكارا، مما يعيد تشكيل الطريقة التي يتعامل بها الأفراد والشركات مع الخدمات المالية. وشهدت التكنولوجيا المالية المراحل التالية: [1]

1) FinTech 1.0 من الأنظمة التقليدية إلى الرقمية الأولية (1866-1967):

- شهدت هذه المرحلة بدايات اندماج التكنولوجيا في النظام المالي، لكنها ظلت في الغالب أنظمة تماثلية (Analog).
- تم إنشاء أول كابل تلغراف عبر المحيط الأطلسي عام 1866، مما سمح بنقل المعلومات المالية بسرعة.
- ظهور وسائل النقل الحديثة مثل السكك الحديدية والسفن البخارية عزز من العولمة المالية وسرعة المعاملات التجارية.
- ظهور الأنظمة المصرفية الحديثة التي ساعدت في توثيق المعاملات المالية بشكل أكثر دقة.
- اختراع أول آلة صراف آلي (ATM) في عام 1967 كان من بين الإنجازات التكنولوجية الأولى التي ساهمت في رقمنة الخدمات المصرفية.

2) FinTech 2.0 التحول الرقمي في القطاع المالي التقليدي (1967-2008):

- بدأت البنوك في التحول إلى الأنظمة الرقمية مع تبني أجهزة الحاسوب لتسجيل وإدارة الحسابات والمعاملات المالية في السبعينيات، تم تأسيس نظام SWIFT لتسهيل التحويلات المالية الدولية إلكترونيا.
- إطلاق بورصة NASDAQ عام 1971 كأول منصة تداول إلكترونية للأسهم، ما سرّع من التداول المالي الرقمي.

[1] R.Burckley. J.N.Barbries. D.W.Arner, **The evolution of fintech:a new post.crsis paradigm**, SSRN electronic journal, 2016, p 6-28

- تطور الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، مما سمح للعملاء بإدارة حساباتهم عن بُعد لأول مرة. بحلول الثمانينيات، أصبحت أنظمة التسوية الإلكترونية والتحويلات المالية أكثر انتشارا. مع بداية القرن الحادي والعشرين، كانت معظم البنوك تعتمد على الأنظمة الرقمية بالكامل، وأصبحت المعاملات المالية تتم إلكترونيا بشكل واسع.

3) FinTech 3.0 الثورة التكنولوجية المالية وانفتاح المجال للمنافسة (2008 – الحاضر):

- بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، ظهرت شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية خارج الإطار المصرفي التقليدي.
- دخول شركات التكنولوجيا العملاقة (مثل Google وAmazon وApple) إلى قطاع الخدمات المالية من خلال حلول الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية.
- ظهور تقنية البلوكشين والعملات المشفرة مثل البيتكوين (Bitcoin) عام 2009، مما أدى إلى ثورة في طرق الدفع والتحويلات المالية، مما وفر خيارات تمويل بديلة عن البنوك.
- الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في تقديم حلول مالية مخصصة للأفراد والشركات.
- تطور الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking)، مما أتاح مشاركة بيانات العملاء بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات محسنة.

4) FinTech 3.5 التكنولوجيا المالية في الأسواق الناشئة (آسيا وأفريقيا):

FinTech 3.5 هو تعبير لوصف تطور التكنولوجيا المالية في الأسواق الناشئة، وخاصة في آسيا وأفريقيا. يختلف هذا التطور عن مسار FinTech 3.0 في الدول المتقدمة، حيث لم يكن مدفوعا بالأزمة المالية العالمية لعام 2008، بل كان نتيجة لاحتياجات اقتصادية وتنموية مختلفة.

1.4) FinTech 3.5 في آسيا:

في آسيا، كان النمو في التكنولوجيا المالية مدفوعا بالتحولات الاقتصادية والسياسات الحكومية التي سعت إلى تطوير الأسواق المالية وجذب المزيد من الأفراد غير المتعاملين مع البنوك إلى النظام المصرفي الرسمي.

1.1.4) أسباب ازدهار التكنولوجيا المالية في آسيا

- قلة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات من قبل البنوك التقليدية، مما أتاح الفرصة لشركات التكنولوجيا المالية لتقديم حلول بديلة.
- الافتقار إلى البنية التحتية المصرفية التقليدية، حيث يوجد 12.5 فرعا مصرفيا فقط لكل 100,000 شخص مقارنة بـ 62.5 فرعا في أوروبا.
- التوسع الهائل في استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت، مما ساعد في نشر المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية الإلكترونية.

- دعم الحكومات والشراكات بين القطاعين العام والخاص، حيث أصدرت الصين "إرشادات تطوير التمويل عبر الإنترنت" في عام 2015 لتعزيز القطاع.

2.1.4) أبرز مظاهر FinTech 3.5 في آسيا:

- الصين أصبحت رائدة عالميًا في التكنولوجيا المالية، حيث أطلقت شركات مثل علي بابا (Alipay) خدمات مالية متطورة مثل الدفع عبر التعرف على الوجه، وكذلك منصة Yu'E Bao التي تقدم حلول استثمارية للأفراد.
- كوريا الجنوبية أنشأت لوائح خاصة بالبنوك الرقمية فقط، مما سمح لشركات التكنولوجيا المالية بالتوسع دون الحاجة إلى بنية تحتية مصرفية تقليدية.
- الهند أطلقت أنظمة "البنوك الرقمية للدفع"، مما أتاح للأفراد الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية فقط.

2.4) FinTech 3.5 في أفريقيا:

على عكس آسيا، حيث تقود شركات التكنولوجيا المالية الابتكار، فإن في أفريقيا كانت شركات الاتصالات هي المحرك الأساسي لثورة التكنولوجيا المالية.

1.2.4) ومن أسباب ازدهار التكنولوجيا المالية في أفريقيا:

- ضعف البنية المصرفية التقليدية، حيث أقل من 20% من الأسر الأفريقية لديها إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية، مقارنة بـ 60% في آسيا.
- نمو هائل في استخدام الهواتف المحمولة، مما جعل الحلول المصرفية الرقمية البديلة الأكثر عملية للأفراد غير المتعاملين مع البنوك.
- عدم الثقة في البنوك التقليدية بسبب الفساد وسوء الإدارة المالية، مما دفع الناس نحو حلول التكنولوجيا المالية.

2.2.4) ومن أبرز مظاهر FinTech 3.5 في أفريقيا:

- كينيا أطلقت خدمة M-Pesa عام 2007، وهي خدمة تحويل أموال عبر الهاتف المحمول تديرها Safaricom، وقد أصبحت هذه الخدمة مسؤولة عن أكثر من 43% من الناتج المحلي الإجمالي لكينيا.
- نيجيريا وجنوب أفريقيا شهدتا تطورا في الخدمات المالية الرقمية، حيث توفر الشركات حلول الدفع الإلكتروني والقروض الصغيرة من خلال التطبيقات المحمولة.
- إثيوبيا وتنزانيا بدأتا في تبني حلول التمويل عبر الهاتف المحمول بشكل واسع لدعم الشمول المالي.

بالإضافة الى تلك المراحل تسعى التكنولوجيا المالية للتقدم المستمر عن طريق تكنولوجيات العصر أبرزها:

- في مجالات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة: من المتوقع أن تشهد التكنولوجيا المالية تطورات جديدة تعزز من كفاءة الخدمات المالية وتقدم تجارب مستخدم محسنة، من خلال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتقديم توصيات مالية مخصصة للعملاء.
- البلوكشين: عن طريق تطبيقات أوسع لتقنية البلوكشين في مجالات مثل العقود الذكية وتسوية المعاملات المالية.
- أما الخدمات المصرفية المفتوحة: تساهم في تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية ومقدمي الخدمات الخارجية من خلال واجهات برمجة التطبيقات (APIs) لتقديم خدمات أكثر تكاملا ومرونة.

هذه المراحل تظهر كيف تطورت التكنولوجيا المالية من تحسينات في البنية التحتية إلى حلول مبتكرة تعيد تشكيل القطاع المالي العالمي.

الشكل رقم (1.1): يمثل مخطط لمراحل تطور التكنولوجيا المالية

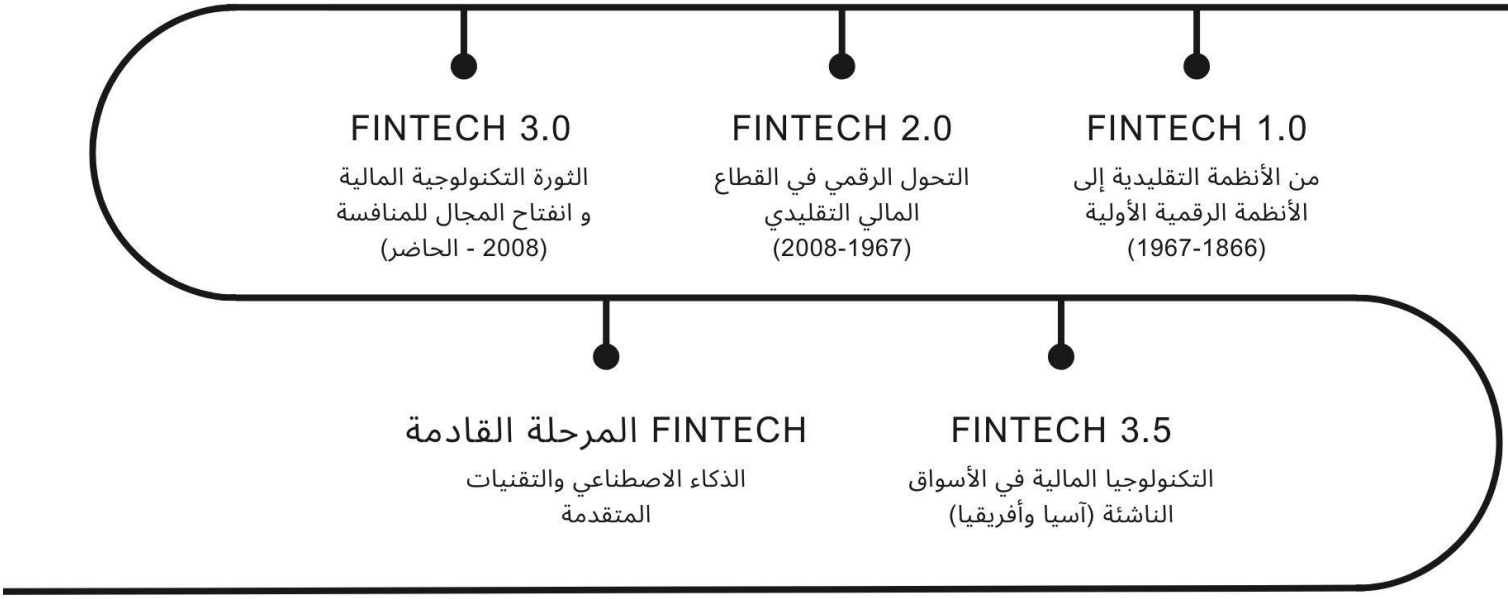

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على ما سبق

ثانيا: قطاعات التكنولوجيا المالية:

أصبحت التكنولوجيا المالية (FinTech) أحد العوامل الرئيسية التي تعيد تشكيل قطاع الخدمات المالية عالميًا. ويهدف كل قطاع إلى تحسين تجربة المستخدم، مما يجعل التكنولوجيا المالية عنصرًا حيويًا في مستقبل الخدمات المالية تشمل هذه القطاعات:

1) التكنولوجيا التنظيمية RegTech: تعرف التكنولوجيا التنظيمية (RegTech) بأنها حلول رقمية تعتمد على تقنيات متطورة مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، وتحليل البيانات الضخمة بهدف مساعدة الجهات التنظيمية على تحسين الامتثال التنظيمي وأتمتة إجراءات الرقابة، مما يساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالأخطاء البشرية وزيادة كفاءة العمليات التنظيمية، خصوصًا على المستوى الحكومي. وتتمثل أبرز مزايا التكنولوجيا التنظيمية في عدة نقاط، منها: المرونة، حيث تعتمد على البيانات لتسهيل إجراءات الامتثال؛ السرعة، إذ تتيح إعداد التقارير الفورية؛ الاندماج، عبر ربط منصات الاتصال الحكومية ذات العلاقة بتشغيل التكنولوجيا التنظيمية؛ الكفاءة، من خلال تعزيز مستويات الالتزام بالأنظمة والتشريعات؛ التحليل، بفضل استخدام البيانات الضخمة لفهم الاتجاهات وتوقع المخاطر؛ وأخيرًا، تقليل المخاطر، من خلال أتمتة العمليات وتقليل التدخل البشري، مما يعزز دقة وكفاءة الرقابة المالية[1]. ومن أبرز تطبيقات التكنولوجيا التنظيمية في القطاع المالي نجد رقمنة قواعد مكافحة غسيل الأموال (AML)، حيث تهدف هذه التقنية إلى تقليل العوائد الناجمة عن العمليات المشبوهة، عبر الكشف المبكر عن الأنشطة غير القانونية وتحليل البيانات المالية بشكل متقدم. كما تعتبر قاعدة "اعرف عميلك" (KYC) من الحلول الفعالة في تعزيز الأمان المالي، إذ تركز على التحقق من هوية العملاء في المؤسسات المالية، مما يحد من الغش والتلاعب ويضمن الامتثال للإجراءات التنظيمية الصارمة [2]. ومع استمرار تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، من المتوقع أن تلعب RegTech دورًا متزايدًا في تعزيز الشفافية المالية وتقليل المخاطر التنظيمية، مما يساهم في بناء بيئة مالية أكثر أمانًا وكفاءة في المستقبل.

2) إدارة الثروات Wealthtech: تعرف إدارة الثروات بأنها مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها مؤسسات متخصصة بهدف إدارة الشؤون المالية الشخصية أو المؤسسية وفقًا لأهداف العميل، سواء كان فردًا أو مؤسسة[3]. ومع تطور التكنولوجيا المالية، أصبحت إدارة الثروات تعتمد بشكل متزايد على الذكاء الاصطناعي، الخوارزميات الذكية، والمنصات الرقمية، مما أدى إلى ظهور خدمات جديدة عززت من كفاءة الاستثمار، تحسين تجربة العملاء، وتقليل التكاليف.

من أبرز الابتكارات في هذا المجال المستشارون الآليون (Robo-Advisors)، الذين أحدثوا تحولًا في عالم إدارة الثروات من خلال تقديم خدمات استشارية مؤتمتة للعملاء، مع تدخل بشري محدود. حيث تعتمد هذه الأنظمة

---

[1] Wenjing Li, **Application of Financial Regulatory Technology (RegTech) and Its Impact on Financial Stability**, Journal of Economics and Public Finance, 2024, V 10, p67-70

[2] عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص41

[3] Chishti, Susanne, and Thomas Puschmann, **The Wealthtech book: The FinTech handbook for investors, entrepreneurs and finance visionaries**, John Wiley & Sons, 2018, p11

على خوارزميات ذكية تعمل على تحليل بيانات السوق وتقديم استراتيجيات استثمارية مخصصة بناءً على الملف المالي للعميل. توفر هذه الخدمة إمكانية إدارة المحافظ الاستثمارية بغض النظر عن حجم رأس المال، وتساهم في تثقيف المستثمرين من خلال إشراكهم في عملية اتخاذ القرار المالي. وتقدم هذه الخدمات كل من شركات التكنولوجيا المالية، المؤسسات المالية التقليدية التي تسعى للتحول الرقمي، ولاعبون رقميون خارج القطاع المالي.[1]

نسخ التداول (Copy Trading) هو نموذج آخر من إدارة الثروات الرقمية، حيث تعتمد هذه المنصات على ربط المستثمرين بشبكات اجتماعية مالية تتيح لهم الاطلاع على قرارات المتداولين ذوي الخبرة ونسخ استراتيجياتهم الاستثمارية تلقائيًا أو يدويًا. يتيح هذا النموذج إمكانية الاستفادة من خبرات المحترفين دون الحاجة إلى معرفة عميقة بالأسواق المالية، مما يجعله خيارًا جذابًا للمستثمرين الجدد. [2]

أما التداول عالي التردد (High-Frequency Trading) فهو شكل من أشكال التداول الخوارزمي الذي يعتمد على استخدام تقنيات متطورة منخفضة زمن الوصول لإجراء عمليات تداول سريعة ودقيقة، وهو يستخدم بشكل أساسي في المراجحة المالية، صناعة السوق، واستراتيجيات الاستثمار الكلي. تعتمد هذه التقنية على تحليل البيانات الضخمة واتخاذ قرارات التداول في أجزاء من الثانية، مما يعزز من كفاءة الأسواق ويزيد من سيولتها[3].

ومع استمرار تطور التكنولوجيا المالية، يُتوقع أن تستمر إدارة الثروات الرقمية في تحقيق قفزات نوعية من خلال الذكاء الاصطناعي، البلوكشين، وتكامل البيانات الضخمة، مما يساهم في تعزيز الشفافية، تقليل المخاطر، وتحسين تجارب المستثمرين في المستقبل.

3) تكنولوجيا التأمين: شهد قطاع التأمين تطورًا ملحوظًا بفضل اندماجه مع التكنولوجيا المالية، حيث بدأ هذا الارتباط في تسعينيات القرن الماضي عندما قدمت شركات مثل Progressive وEsurance خدماتها عبر الإنترنت بين عامي 1991 و2004. ومع مرور الوقت، بدأت الشركات في استغلال التحليلات المتقدمة من خلال جمع وتحليل بيانات التأمين عبر التطبيقات الرقمية، إلا أن الانطلاقة الحقيقية لتكنولوجيا التأمين كانت في عام 2010، حيث شهد هذا المجال توسعًا ملحوظًا بعد عام 2015، بفضل تطوير البنية التحتية مثل إنشاء المسرعات وتعزيز الشراكات بين الشركات الناشئة وشركات التأمين التقليدية، مما ساهم في ازدهار هذا القطاع.[4] يعرف مفهوم تكنولوجيا التأمين بأنه استخدام الأجهزة والتطبيقات والواجهات الرقمية لمعالجة أوجه القصور في قطاع التأمين، حيث تتيح هذه التكنولوجيا للشركات تحسين التفاعل مع العملاء، أتمتة العمليات التقليدية، وإطلاق

---

[1] Gupta. P, & Tham. T. Fintech, **The New DNA of Financial Services**, McGraw-Hill, 2019, p 360

[2] Investopedia, **What Is High-Frequency Trading?,** date of view: 17/02/2025, https://www.investopedia.com/ask/answers/09/high-frequency-trading.asp/

[3] Gianluca Piero Maria Virgilio, **High-frequency trading: a literature review. Financial Markets and Portfolio Management**, V 2, 2019, p192

[4] Kelley. J, & Wang, K. **The evolution of Insurtech: A historical and strategic perspective**, Financial Times Press, 2021, p 6-7

منتجات جديدة قائمة على البيانات والتحليلات المتقدمة.[1] وتتنوع تطبيقات Insurtech وفقا لاستراتيجيات الفاعلين في هذا المجال، حيث يتمحور النشاط حول نهجين رئيسيين: الأول هو النهج التعاوني، الذي يعتمد على رقمنة سلاسل القيمة التقليدية لتعزيز الكفاءة وزيادة القدرة التنافسية؛ والثاني هو النهج التنافسي، حيث تعمل الشركات الناشئة على تقديم نماذج أعمال جديدة تهدف إلى إحداث اضطراب في السوق التقليدية واستبدال اللاعبين الحاليين. من جهة أخرى، تعتمد نماذج أعمال تكنولوجيا التأمين على أربع استراتيجيات رئيسية تحدد كيفية تقديم الخدمات للعملاء، وهي: نموذج B2C (من الشركة إلى المستهلك)، حيث تقدم الشركات الخدمات مباشرة للأفراد؛ نموذج B2B (من شركة إلى شركة)، حيث تُقدم الخدمات لشركات أخرى مثل البنوك أو المؤسسات التجارية؛ نموذج B2B2X (من شركة إلى شركة إلى طرف ثالث)، حيث يتم تقديم الخدمات من خلال وسيط إلى جهات أخرى بحاجة إلى هذه الخدمات؛ وأخيرًا نموذج P2P (نظير إلى نظير)، الذي يعتمد على ربط المستهلكين ببعضهم البعض لتقديم خدمات التأمين بشكل مباشر دون وسطاء تقليديين. [2] ومع استمرار تطور البنية التحتية الرقمية، يزداد تأثير Insurtech على قطاع التأمين التقليدي، حيث تسهم هذه الابتكارات في تعزيز الشمول المالي، تحسين تجربة العملاء، وتقليل التكاليف التشغيلية، مما يجعل مستقبل التأمين أكثر كفاءة ومرونة في ظل التحول الرقمي المتسارع.

4) المدفوعات والتحويلات المالية: في السنوات الأخيرة، عرف قطاع المدفوعات والتحويلات المالية تحولات جذرية نتيجة للتقدم التكنولوجي السريع والابتكارات المستمرة في مجال التقنية المالية. أحد أبرز هذه التطورات هو الانتقال من الأنظمة التقليدية إلى الأنظمة الإلكترونية والرقمية، مما أدى إلى تحسين كفاءة وسرعة المعاملات المالية.

حيث أدى انتشار الهواتف الذكية وزيادة الوصول إلى الإنترنت إلى تعزيز استخدام المدفوعات عبر الأجهزة المحمولة، مما ساهم في توسيع نطاق الشمول المالي، خاصة في المناطق النائية والريفية. هذا التحول نحو المدفوعات الرقمية لم يسهم فقط في تحسين الكفاءة والشفافية، بل ساعد أيضًا في تقليل الاعتماد على النقد، مما يعزز من قدرة الحكومات على مراقبة التدفقات المالية والحد من الأنشطة غير المشروعة.

بالنسبة للتحويلات المالية الدولية، أصبحت هذه العمليات أكثر سهولة وأمانا بفضل التقدم التكنولوجي. تُستخدم أنظمة مثل SWIFT لتسهيل نقل الأموال بين الدول، مما يدعم التجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية. وفقًا للبنك الدولي، يمكن للمؤسسات المالية المرخصة تقديم خدمات تحويل الأموال عبر شبكات المدفوعات الإلكترونية من خلال إقامة علاقات مراسلة مع البنوك في البلدان الأخرى. [3]

---

[1] Organisation for Economic Co-operation and Development, (OECD), **Technology and innovation in the insurance sector,** 2017, p 12

[2] InsurLab Germany, **InsurTech in Germany Short history, thriving present bright future?**, 2018, p 7-17

[3] جينيفر ايسرن، **دراسة عرضية حول اعداد استراتجية لتحويل الاموال**، البنك الدولي، العدد10، 2005، ص8

وفي جانب أخر المدفوعات عبر الإنترنت، أدى انتشار التجارة الإلكترونية إلى زيادة الاعتماد على هذه الوسيلة. توفر المدفوعات الإلكترونية وسيلة آمنة وسريعة لإتمام المعاملات، مما يدعم الاقتصاد الرقمي. وفقًا لكتاب "التكنولوجيا المالية: الابتكارات والحلول الرقمية"، تسهم المدفوعات عبر الإنترنت في تحسين كفاءة العمليات المالية وتقليل التكاليف المرتبطة بالمعاملات التقليدية.[1]

مع هذه التطورات، أصبح من الضروري للمؤسسات المالية والحكومات العمل معًا لضمان أمن وسلامة أنظمة المدفوعات، من خلال وضع الأطر التنظيمية المناسبة وتبني أفضل الممارسات في مجال الأمن السيبراني. كما يجب على هذه المؤسسات الاستثمار في البنية التحتية التقنية وتطوير الكفاءات البشرية لمواكبة هذه التحولات وضمان تقديم خدمات مالية موثوقة وآمنة للمستخدمين.

5) الخدمات المصرفية: عرف قطاع الخدمات المصرفية تطورا بفضل التكنولوجيا المالية، حيث أصبحت البنوك الرقمية (Neobanks) إحدى أهم الابتكارات في هذا المجال، إذ توفر هذه البنوك خدماتها عبر الإنترنت فقط دون الحاجة إلى فروع تقليدية، مما يسهل على العملاء فتح الحسابات، تحويل الأموال، والحصول على القروض من خلال تطبيقات الهواتف الذكية والمواقع الإلكترونية. وتتميز هذه البنوك بسهولة الوصول، وانخفاض التكاليف التشغيلية نتيجة عدم الحاجة إلى بنية تحتية مادية، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية مبتكرة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات العملاء وتحسين قراراتهم المالية.[2]

ورغم هذه المزايا، تواجه البنوك الرقمية تحديات كبيرة مثل تأمين البيانات ضد الهجمات السيبرانية، والامتثال للوائح المالية الصارمة التي تختلف من بلد لآخر، بالإضافة إلى الحاجة لبناء ثقة العملاء الذين لا يزالون يفضلون التعامل مع الفروع التقليدية للحصول على الاستشارات والخدمات المصرفية المباشرة. وبالتوازي مع انتشار البنوك الرقمية، ازداد الاعتماد على الحسابات المصرفية الرقمية التي تتيح للعملاء إدارة حساباتهم الجارية وحسابات التوفير عبر الإنترنت، مما يوفر إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية على مدار الساعة دون الحاجة إلى زيارة الفروع، كما تتميز هذه الحسابات بسهولة فتحها وإدارتها، بالإضافة إلى تكاملها مع تطبيقات الدفع وإدارة النفقات، مما يعزز من تجربة المستخدم المالية.

وفي هذا السياق، لعبت تطبيقات إدارة الأموال دورا هاما في مساعدة المستخدمين على التحكم في ميزانياتهم وتتبع إنفاقهم، حيث توفر هذه التطبيقات تحليلات مالية دقيقة ونصائح ذكية لمساعدة العملاء على تحسين أوضاعهم المالية، فضلا عن كونها تتكامل مع الخدمات المصرفية الأخرى مثل المدفوعات الإلكترونية والتحويلات المالية.[3] ومن أبرز التطورات في القطاع المصرفي الرقمي انتشار أنظمة الدفع الإلكتروني التي أصبحت جزءا أساسيا

---

[1] بن قيدة مروان، رميدي عبد الوهاب، **التكنولوجيا المالية : الابتكارات و الحلول الرقمية**، مخبر التنمية المحلية المستدامة بكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2021، ص19

[2] Zachariadis. M, & Ozcan. P, **The API Economy and Digital Transformation in Financial Services: The Case of Open Banking**. SWIFT INSTITUTE WORKING PAPER, V 01, 2017, p 10-14

[3] Puschmann. T, **The fintech**, Business & Information Systems Engineering, V 59, 2017, p73

من الاقتصاد الرقمي، حيث تسهل هذه الأنظمة عمليات الدفع عبر الهواتف المحمولة، التحويلات الفورية، واستخدام العملات الرقمية، مما يجعل المعاملات أكثر سرعة وأمانًا مقارنة بالوسائل التقليدية. [1]

مع استمرار التحول الرقمي، يظهر الذكاء الاصطناعي كعنصر هام في تحسين الخدمات المصرفية، من خلال تحليل البيانات الضخمة، تقديم توصيات مالية شخصية، واستخدام روبوتات الدردشة الذكية لتقديم خدمة العملاء بشكل فوري، بالإضافة إلى تعزيز أنظمة الحماية من الاحتيال عبر التعرف على الأنماط المشبوهة في المعاملات المالية. [2]

كما أن تقنية البلوكشين تساهم بشكل متزايد في تعزيز الشفافية والأمان في التحويلات المالية، حيث توفر بنية لامركزية تضمن دقة المعاملات المالية وتقليل مخاطر التلاعب والاحتيال. وإلى جانب هذه الابتكارات، تبرز أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، حيث تمكن الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية تقليدية من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة، خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف البنية التحتية المصرفية. ومن المتوقع أن يستمر هذا التحول الرقمي في إعادة تشكيل القطاع المصرفي، مما يجعل الخدمات المالية أكثر كفاءة، شمولًا، وأمانًا في المستقبل. [3]

6) قطاع التكنولوجيا المالية للشركات (Corporate FinTech): شهدت التكنولوجيا المالية الموجهة للشركات (Corporate FinTech) تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت توفر حلولا رقمية متقدمة تساعد الشركات في إدارة مواردها المالية بكفاءة، وتحسين عمليات المحاسبة، وتسهيل المعاملات المالية. ويشمل هذا القطاع عدة مجالات رئيسية، من بينها أنظمة المحاسبة والإدارة المالية، حلول الدفع الإلكتروني، وبرامج الفواتير الرقمية وإدارة التدفقات النقدية.[4]

تعد أنظمة المحاسبة والإدارة المالية من أهم الأدوات التي توفرها التكنولوجيا المالية للشركات، حيث تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية لمساعدة المؤسسات في إدارة ميزانياتها، تحليل بياناتها المالية، وضبط نفقاتها. توفر هذه الأنظمة مثل QuickBooks وXero حلولا متكاملة لإدارة الضرائب، تتبع التدفقات النقدية، وإعداد التقارير المالية، مما يسمح بتحقيق مستوى أعلى من الدقة والكفاءة في العمليات المحاسبية [5]

أما حلول الدفع الإلكتروني للشركات فقد لعبت دورا في تسهيل عمليات الدفع بين الشركات والعملاء، حيث تتيح منصات مثل Stripe وSquare إمكانية معالجة المدفوعات الرقمية، تقليل الحاجة إلى العمليات الورقية، وتعزيز

[1] Laura. M, **The Best Budget Apps for 2025,** NerdWallet, date of view: 20/02/2025, https://www.nerdwallet.com/article/finance/best-budget-apps/

[2] Zachariadis. M, & Ozcan. p 20, op.cit

[3] Puschmann. T ،p72, op.cit

[4] Hong. Y, Wang. H, Tan. Z, **Does bank FinTech improve corporate innovation?,** Finance Research Letters, V 55, 2023, p 8

[5] Bench, **QuickBooks vs. Xero,** date of view: 20/02/2025, https://www.bench.co/compare/quickbooks-vs-xero/

سرعة وأمان المعاملات المالية، هذه الحلول تعتمد على البنية التحتية السحابية وتقنيات الأمان المتقدمة، مما يساعد الشركات على إدارة المدفوعات بشكل أكثر كفاءة ومرونة. [1]

بالإضافة إلى ذلك، فإن برامج الفواتير الرقمية وإدارة التدفقات النقدية توفر حلولا ذكية تساعد الشركات على إصدار الفواتير الإلكترونية، تتبع المدفوعات المستحقة، وتحليل التدفقات النقدية بشكل فوري، تتيح هذه الأدوات مثل Bill.com و FreshBooks للشركات أتمتة عمليات الفوترة، تقليل الأخطاء البشرية، وتحسين الكفاءة المالية، مما يسهل عملية التخطيط المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية [2]

7) قطاع الأصول الرقمية والعملات المشفرة: يعد قطاع الأصول الرقمية والعملات المشفرة أحد أهم الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية، حيث أحدث تطورا في أنظمة الدفع والاستثمار وإدارة الأصول. يعتمد هذا القطاع على تقنية البلوكشين والعقود الذكية، مما ساهم في تعزيز الشفافية، تقليل الحاجة إلى الوسطاء، وتوفير حلول مالية أكثر كفاءة وأمانًا. ومن أبرز المجالات الفرعية لهذا القطاع منصات تداول العملات الرقمية، تطبيقات إدارة الأصول الرقمية، والعقود الذكية.

منصات تداول العملات الرقمية مثل Binance و Coinbase تتيح للمستخدمين شراء وبيع العملات المشفرة بسهولة وأمان، حيث تعتمد هذه المنصات على تقنيات الحماية المتقدمة مثل المصادقة الثنائية والتشفير القوي، مما يقلل من مخاطر الاختراق والاحتيال. كما توفر هذه المنصات أدوات تحليل متقدمة تتيح للمستثمرين اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على بيانات السوق، مما يعزز من كفاءة الأسواق المالية الرقمية. [3]

أما تطبيقات إدارة الأصول الرقمية فتشمل المحافظ الساخنة والباردة، والتي توفر للمستخدمين حلولًا متكاملة لحفظ وتأمين أصولهم الرقمية. المحافظ الساخنة مثل MetaMask و Trust Wallet توفر إمكانية الوصول الفوري إلى الأصول الرقمية عبر الإنترنت، بينما تتميز المحافظ الباردة مثل Ledger و Tresor بمستوى أمان أعلى نظرًا لتخزين المفاتيح الخاصة دون اتصال بالإنترنت، مما يحمي الأصول الرقمية من الهجمات السيبرانية. [4]

إضافة إلى ذلك، تعتبر العقود الذكية وتقنية البلوكشين من العوامل الأساسية التي جعلت هذا القطاع أكثر تطورا. حيث تعمل العقود الذكية على تنفيذ الاتفاقيات الرقمية تلقائيًا عند تحقق شروط محددة مسبقًا، مما يقلل من الحاجة إلى الوسطاء ويزيد من كفاءة وسرعة تنفيذ المعاملات. كما أن قنية البلوكشين توفر سجلات غير قابلة للتغيير،

---

[1] Tyler Webb, **Square Vs. Stripe (2025 Comparison),** forbes, **,** date of view: 20/02/2025, https://www.forbes.com/advisor/business/software/square-vs-stripe/

[2] Pedro Batista, **Fintech Power 50: Anticipating 2025 trends,** date of view: 20/02/2025, https://payhawk.com/blog/fintech-power-50-anticipating-trends-2025/

[3] Antonopoulos. A, **Mastering Bitcoin: Unlocking Digital Cryptocurrencies**, O'Reilly Media, 2014, p 218

[4] Antonopoulos. A, p 56, Ibid

مما يعزز الأمان والثقة في المعاملات المالية، وقد تم اعتماد هذه التكنولوجيا في العديد من المجالات مثل التمويل اللامركزي (DeFi) وتطوير الأصول الرقمية غير القابلة للاستبدال (NFTs). [1]

8) قطاع التمويل البديل والاقراض الرقمي: يعد تمويل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من المحركات الأساسية للاقتصادات المتقدمة والناشئة، حيث يلعب دورا رئيسيا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل معدلات البطالة. ومع ذلك، فإن أحد أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع يتمثل في صعوبة الحصول على التمويل من البنوك التقليدية، مما يعيق نمو هذه المشاريع وتوسعها.

في السنوات الأخيرة، شهد التمويل الجماعي تطورا كبيرا، حيث انتقل من مجرد أداة لجمع التبرعات إلى آلية تمويلية مبتكرة تدعم الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة، مما يعكس دوره كأحد الحلول المالية الحديثة التي أسهمت في سد فجوة التمويل التي تواجهها هذه المؤسسات. وتأتي المنصات الرقمية في مقدمة العوامل التي ساهمت في تعزيز هذا التحول، حيث أصبحت عنصرًا أساسيًا في الاقتصاد الرقمي، مما دفع الحكومات والقطاع الخاص إلى توظيفها لتسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات المالية وفقا لاحتياجات المستخدمين. [2]

يعرف التمويل الجماعي بأنه جمع مبالغ صغيرة من الأفراد والشركات وتوجيهها نحو تمويل مشاريع محددة، معتمدا على منصات إلكترونية متخصصة تعمل كوسيط بين الممولين وأصحاب المشاريع، مما يتجاوز غالبًا دور الوسطاء الماليين التقليديين. وتختلف هذه المنصات بحسب طبيعة التمويل الذي تقدمه، حيث تشمل:[3]

- التمويل الجماعي القائم على التبرعات (Donations-Based Crowdfunding)، والذي يعتمد على دعم غير مشروط من الممولين.
- التمويل الجماعي القائم على المكافآت (Rewards-Based Crowdfunding)، حيث يحصل الممولون على مكافآت رمزية أو منتجات مقابل مساهماتهم.
- الإقراض المباشر بين الأفراد (Peer-to-Peer Lending Crowdfunding)، والذي يتيح للمستثمرين تقديم القروض للأفراد أو الشركات دون الحاجة إلى وسيط مصرفي.
- التمويل الجماعي القائم على المشاركة في الملكية (Equity-Based Crowdfunding)، والذي يتيح للممولين الحصول على حصة ملكية في المشاريع التي يدعمونها.

شهدت منصات التمويل الجماعي نموًا سريعًا منذ عام 2011، حيث قُدر حجم سوقها آنذاك بـ 1.5 مليار دولار، ليصل إلى 84 مليار دولار في عام 2018. وتعتبر هذه المنصات ثاني أكبر مصدر لتمويل المشاريع الصغيرة

---

[1] Buterin. V, **Ethereum White Paper: A Next-Generation Smart Contract and Decentralized Application Platform**. Ethereum Foundation, 2014, p 7

[2] شالور وسام، **دور المنصات الرقمية في دعم الاقتصاد الرقمي**، مجلة الاقتصاد الرقمي، 2021، ص405

[3] هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد، **منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية**، صندوق النقد العربي، العدد 125، 2019، ص 17-19

بعد رأس المال المخاطر (Venture Capital)، ومن المتوقع أن يستمر نموها لتصل قيمتها إلى نحو 196 مليار دولار بحلول عام 2025، بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 15%.

في ضوء ما تم عرضه، تتميز قطاعات التكنولوجيا المالية بتنوعها وابتكاراتها المختلفة، حيث تقدم حلولا متكاملة تلبي احتياجات مختلفة للأفراد والشركات. فمن خلال المدفوعات الرقمية، أصبحت المعاملات المالية أكثر سرعة وسهولة، بينما فتحت منصات الإقراض عبر الإنترنت أبواباً جديدة للتمويل أمام الأفراد والشركات الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يساهم التأمين التكنولوجي في تقديم خدمات تأمينية مرنة ومخصصة. هذه القطاعات مجتمعة ساهمت في تعزيز الشمول المالي وتطوير الاقتصاد الرقمي، رغم ذلك تتطلب في الوقت ذاته تنظيماً دقيقاً لضمان الأمان والشفافية في التعاملات.

المطلب الثالث: مشهد الاستثمار في التكنولوجيا المالية

يشير قطاع التكنولوجيا المالية إلى الشركات الناشئة التي تدمج الابتكار التكنولوجي مع الخدمات المالية التقليدية، حيث بات هذا القطاع واحداً من أبرز الوجهات الاستثمارية التي تجذب اهتمام المستثمرين والشركات على حد سواء، في هذا المبحث، سنستعرض أهم مشاهد الاستثمار في التكنولوجيا المالية.

أولا: الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية

تقود الشركات الكبرى مثل Stripe وChime في الولايات المتحدة، وشركات أخرى في الصين، ثورة الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية. Stripe تحديدًا هي الشركة الأكثر قيمة في قطاع التكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة بتقييم بلغ 50 مليار دولار في عام 2023. وتحولت شركات التكنولوجيا المالية من مجرد تجارب إلى عناصر أساسية في تطوير القطاع المالي، حيث تقدم Stripe وChime حلولًا مبتكرة لمجموعة واسعة من العملاء، وتستمر في المساهمة في نمو القطاع بشكل كبير.

مرت التكنولوجيا المالية على تطور استثنائي في العقد الماضي، حيث ازداد حجم الاستثمارات بشكل مطرد بين عامي 2010 و2021. هذا النمو الهائل كان مدفوعًا بعدة عوامل، أبرزها التحول الرقمي السريع، وزيادة الطلب على الحلول المالية المبتكرة، فضلاً عن دعم المستثمرين لمشاريع التكنولوجيا المالية باعتبارها قطاعًا واعدًا. في عام 2021، وصل الاستثمار في هذا القطاع إلى أعلى مستوياته على الإطلاق، مما عكس ثقة المستثمرين بإمكانيات التكنولوجيا المالية في تغيير المشهد المالي العالمي. لكن، بعد هذا الازدهار الكبير، بدأ القطاع في مواجهة تباطؤ ملحوظ في وتيرة الاستثمار، وهو ما يمكن تفسيره بعدة عوامل، من بينها التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19، والتشديد التنظيمي المتزايد، بالإضافة إلى توجه المستثمرين نحو نماذج أعمال أكثر استدامة وربحية.[1]

[1] Statista Research Department, date of view: 13/02/2025, https://www.statista.com//statistics/1262288/largest-fintech-companies-by-market-cap/

ثانيا: تقلبات حجم الاستثمارات العالمية

شهد حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية تقلبات كبيرة على مدار السنوات الماضية. بين عامي 2010 و2019، سجلت الاستثمارات نموًا مستمرًا، حيث بلغت ذروتها عند 216.8 مليار دولار أمريكي. ولكن في عام 2020، وهو العام الذي شهد ذروة انتشار جائحة كورونا، انخفضت الاستثمارات إلى أقل من 124 مليار دولار نتيجة حالة عدم اليقين في الأسواق المالية.

رغم ذلك، شهد عام 2021 انتعاشًا كبيرًا، حيث ارتفعت الاستثمارات إلى 229 مليار دولار أمريكي، مما يشير إلى تعافي القطاع واستعادة ثقة المستثمرين. ولكن مع دخول عام 2022، عاد الاتجاه التنازلي ليسيطر مجددًا، واستمر حتى عام 2023 حيث انخفض التمويل العالمي إلى 118.2 مليار دولار أمريكي.

على الرغم من هذه التقلبات، لا تزال الأميركتان (أمريكا الشمالية والجنوبية والوسطى ومنطقة الكاريبي) تحتفظ بموقعها الريادي كأكثر المناطق جذبًا للاستثمار في التكنولوجيا المالية، إذ تستحوذ على أكثر من 50% من حجم الاستثمارات العالمية. ويرجع ذلك إلى البيئة الداعمة للابتكار في الولايات المتحدة، والبنية التحتية المالية المتطورة، وسهولة الوصول إلى رأس المال الاستثماري، كما تقدر شركة ماكينزي أن سوق الخدمات المالية في إفريقيا يمكن أن ينمو بنحو 10% سنويًا، ليصل إلى حوالي 230 مليار دولار من العائدات بحلول عام 2025 (150 مليار دولار باستثناء جنوب إفريقيا، وهي أكبر الأسواق وأكثرها نضجًا في القارة).[1]

ثالثا: الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية عالميا

مع استمرار النمو في قطاع التكنولوجيا المالية، ازداد عدد الشركات الناشئة بشكل ملحوظ في مختلف المناطق حول العالم. اعتبارًا حتى يناير 2025، كانت الأمريكتان موطنًا لأكبر عدد من شركات التكنولوجيا المالية، حيث تضم حوالي 14,100 شركة، مسجلة زيادة تقارب 700 شركة مقارنة بالعام السابق.

أما منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (EMEA)، فقد ضمت 11,789 شركة تكنولوجيا مالية، في حين احتوت آسيا والمحيط الهادئ (APAC) على 6,351 شركة. رغم أن الأمريكتين تتصدران المشهد، فإن المناطق الأخرى تشهد توسعًا متزايدًا، خاصة مع صعود الأسواق الناشئة في أفريقيا وجنوب شرق آسيا، حيث يتزايد الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية.

اما بالنسبة للشركات أحادية القرن (Unicorns) في التكنولوجيا المالية تفوق أمريكي واضح عند النظر إلى الشركات أحادية القرن وهي الشركات الناشئة التي تصل قيمتها إلى مليار دولار أو أكثر نجد أن الولايات المتحدة

[1] Statista Research Department, date of view: 13/02/2025, https://www.statista.com//statistics/1262288/largest-fintech-companies-by-market-cap/

الأمريكية تتربع على القمة عالميًا في هذا المجال. خلال عام 2024، كان عدد شركات التكنولوجيا المالية أحادية القرن في الولايات المتحدة أكبر بخمس مرات تقريبًا مقارنة بالمملكة المتحدة التي جاءت في المرتبة الثانية.[1]

هذا التفوق يعكس البيئة الاستثمارية القوية في الولايات المتحدة، حيث تتوفر مصادر تمويل ضخمة، إضافة إلى سوق استهلاكي واسع ونظام بيئي متكامل يدعم الابتكار والنمو السريع لهذه الشركات. ومع ذلك، تشهد بعض الدول الأوروبية والآسيوية طفرة في عدد الشركات الناشئة الناجحة، مما قد يؤدي إلى إعادة توزيع المشهد الاستثماري خلال السنوات القادمة.

الجدول رقم (1.1): أشهر الشركات الرائدة في التكنولوجيا المالية عبر مختلف المناطق

المنطقة	الدولة	الشركة	الوصف
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة	Stripe	متخصصة في معالجة المدفوعات عبر الإنترنت، تأسست في سان فرانسيسكو وتم تقييمها بأكثر من 50 مليار دولار.
	الولايات المتحدة	Chime	بنك رقمي يقدم خدمات مصرفية بدون رسوم، وصلت تقييماته إلى 25 مليار دولار في 2023.
	الولايات المتحدة	Block Inc	منصة للدفع الرقمي وتقديم خدمات مالية للبائعين عبر الإنترنت والمتاجر.
	الولايات المتحدة	PayPal	رائدة في مجال المدفوعات الرقمية والمعاملات المالية عبر الإنترنت.
أمريكا الجنوبية	البرازيل	Nubank	بنك رقمي يركز على تقديم خدمات مصرفية عبر الهواتف المحمولة، يعد من أكبر البنوك الرقمية في العالم.
		PagSeguro	شركة برازيلية متخصصة في تقديم حلول الدفع الرقمي والتجارة الإلكترونية.
	المملكة المتحدة	Wise	تركز على تحويل الأموال عبر الحدود بأسعار منخفضة، رائدة في مجال الحوالات المالية الرقمية.
	المملكة المتحدة	Monzo	بنك رقمي يقدم خدمات مصرفية مثل الحسابات الجارية والقروض والبطاقات الائتمانية.
	ألمانيا	N26	بنك رقمي يقدم خدمات مصرفية عبر الإنترنت، يعد من الشركات الرائدة في أوروبا.

[1] Statista Research Department, date of view: 14/02/2025, https://www.statista.com//statistics/893954/ number-fintech-startups-by-region/

آسيا والمحيط الهادئ	الصين	Ant Financial	تابعة لشركة Alibaba، تقدم خدمات مدفوعات عبر Alipay، بالإضافة إلى خدمات التأمين والقروض.
	الهند	Paytm	تقدم خدمات مدفوعات عبر الهواتف المحمولة وتوسع في خدمات القروض والتأمين.
	نيوزيلندا	Xero	منصة محاسبية تقدم حلولًا للأنشطة المالية الصغيرة والمتوسطة عبر الإنترنت.
	أستراليا	Airwallex	تقدم حلول الدفع وتحويل الأموال عبر الإنترنت للأعمال التجارية الدولية.
الشرق الأوسط	السعودية	Tamara	تقدم خدمات شراء الآن والدفع لاحقًا عبر الإنترنت.
	مصر	Fawry	رائدة في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني والمعاملات المالية عبر الإنترنت في مصر.
	الإمارات	Telr	منصة دفع إلكتروني تقدم حلولًا للمشاريع التجارية لتحسين معاملات الدفع على الإنترنت.
	الأردن	Cairo Amman Bank	من البنوك الرائدة في الشرق الأوسط التي تقدم خدمات مصرفية متكاملة رقمية.
أفريقيا	نيجيريا	Flutterwave	منصة لتسهيل المدفوعات عبر الإنترنت تتيح للمستخدمين إرسال الأموال واستلامها في العديد من الدول الأفريقية.
	كينيا	M-Pesa	نظام الدفع عبر الهاتف المحمول الذي غير طريقة إجراء المعاملات المالية في كينيا وعدد من الدول الأفريقية.
	جنوب أفريقيا	Yoco	منصة مالية تقدم حلولًا للدفع وتسهيلات التجارة الإلكترونية في جنوب أفريقيا.
أستراليا	أستراليا	Afterpay	خدمة شراء الآن والدفع لاحقًا، تعتبر من الشركات الرائدة في مجال المدفوعات الرقمية.
	أستراليا	Zip Co	تقدم حلول دفع مريحة للمستهلكين والتجار، بما في ذلك خيارات الدفع الجزئي.
	أستراليا	SocietyOne	منصة للاقتراض الشخصي عبر الإنترنت، تسمح للمستهلكين بالاستفادة من أسعار فائدة تنافسية.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات من الانترنت للمواقع الرسمية للشركات

المبحث الثاني: مدخل للبنوك التجارية

تعد البنوك ذات أهمية بالغة لأي اقتصاد كان، فهي تمثل الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث، حيث تلعب دوراً مهما في تيسير حركة الأموال، بالإضافة الى ذلك أصبحت البنوك التجارية أكثر ابتكاراً وتكيفاً لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة، فهي ليست مجرد وسيط مالي يربط بين المدخرين والمستثمرين، فهي ليست مجرد وسيط مالي يربط بين المدخرين والمستثمرين فحسب. في هذا المبحث سنقدم مدخلاً حول البنوك التجارية باستعراض تاريخها، وظائفها الرئيسية، وأهميتها في تحقيق الاستقرار

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

يظهر مفهوم البنوك التجارية مكانتها كمؤسسات مالية متعددة الأدوار تهدف إلى تحقيق التوازن بين الربحية والخدمات المجتمعية، فهي ليست مجرد وسيط لتداول الأموال، بل تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تقديم القروض، إدارة الودائع، وتسهيل المعاملات المالية اليومية للأفراد والشركات. ومع ذلك، يتسع مفهوم البنوك التجارية مع التطور التكنولوجي ليشمل تقديم خدمات جديدة، الى ذلك سنقدم بعض التعاريف المختلفة التي تشكل مفهوما لها.

أولا: تعريف البنوك التجارية

نظرًا لتعدد أنشطة البنوك وتشابه بعض عملياتها مع مؤسسات مالية أخرى، يصبح من الصعب وضع تعريف دقيق وشامل لها. ومع ذلك، يمكن تقديم بعض التعريفات المتداولة للبنوك التجارية، ومنها:

- إن كلمة بنك (Banque, Bank) أصلها هو الكلمة الإيطالية بانكو (Banko) وتعني مصطبة ويقصد بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى ليقصد بها: المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات وأصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتحري فيه المتاجرة بالنقود.[1]

- البنوك التجارية تلك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي. [2]

- ويمكن تعريف المصرف بأنه مؤسسة مالية تقدم مجموعة متنوعة وواسعة من الخدمات المالية، خاصة الإقراض التوفير، المدفوعات، كما توفر المنشاة الأعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية.[3]

---

[1] سحنون خالد، **مدخل إلى إدارة البنوك**، مطبوعة بيداغوجية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2022-2023، ص02

[2] حسن محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار الصفاء، عمان، العدد01، 2011، ص 105.

[3] سحنون خالد، المرجع نفسه، ص02

✍ هي مؤسسة تملك القدرة على منح القروض للمؤسسات والأفراد، مما يجعلها وسيطا بين المدخرين الذين يودعون أموالهم لديها، وبين المقترضين الذين يحتاجون الى التمويل[1]

✍ هي المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب أولا جاء المحددة، وتزول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج.[2]

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية الرئيسية

تنقسم الوظائف البنكية إلى نوعين أساسيين، وظائف تقليدية ظهرت مع نشأة البنوك الأولى، ووظائف حديثة تطورت لاحقًا بسبب التقدم التكنولوجي وتنويع الخدمات المقدمة، ويعكس هذا التقسيم تطور النظام البنكي لمواكبة الاحتياجات المتغيرة للعملاء والسوق.

أولا: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية

تتمثل في مجموعة من الأنشطة الأساسية التي كانت ولا تزال تمارسها البنوك منذ نشأتها، قبل ظهور المؤسسات المالية الحديثة. وفيما يلي أهم هذه الوظائف:[3]

1) قبول الودائع وفتح حسابات: يقوم البنك بقبول الودائع على اختلاف أنواعها، التي كما تشكل الودائع النسبة الأكبر من موارد البنوك. وتتمثل في:

- ودائع جارية: وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سخييها دون سابق إنذار.
- ودائع لأجل: وهي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة والمتفق عليها مسبقا بين البنك والمودع
- ودائع بإخطار: وفيها يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها.
- ودائع التوفير: وهي تلك الودائع التي تشبه الودائع الجارية من حيث عملية من حيث عملية السحب أي يمكن سحبها دون سابق اندار وإن أخدت على شكل حسابات التوفير فيمكن القول إنها تفتح للأفراد والمؤسسات لتشجيعهم على الادخار مقابل فائدة معينة تدفع للمودع وفي أوقات معينة متفق عليها مسبقا.

2) خلق النقود: (الودائع): إن البنوك التجارية تنفرد بهذه الوظيفة عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى، أي أن البنوك التجارية استطاعت أن تزيد من مواردها لمواجهة الزيادة على القروض التي تقوم بمنحها للعملاء.

---

[1] محمد الفاتح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المنهاج، عمان، 2007، ص2

[2] حسين بني هاني **اقتصاديات النقود والبنوك أسس ومبادئ**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، العدد 01، 2014، عمان، الأردن، ص206

[3] سحنون خالد، مرجع سبق ذكره، ص10

3) تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية: إن القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك لعملائها هي النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، والذي يدر عليه النسبة الأكبر من عوائد البنوك، وتتمثل هذه التسهيلات في:

- قروض بدون ضمان: تمنح للمتعاملين الرئيسين مع البنك كونه متأكد من مركزهم المالي لأنه في الاصل البنك التجاري لا يقدم قروضا بدون ضمان.
- قروض بضمانات مختلفة: ومنها قرض بضمان السلع مختلفة وقروض بضمان أوراق مالية. وكلاهما لتجنب خطر عدم التسديد حيث يلجأ البنك لمنح القروض بضمان حقيقي أي يستولي على الأصل المعين للعميل ويستخلص منه مقدار دينه فإن زاد عن قيمته قيمة القرض) أرجعها له.
- قروض بضمان شخصي: فيه يتدخل شخص آخر خلال المقترض ويتعهد بالسداد في حالة عجز المقترض عن التسديد وكملا خطة بالنسبة للقروض بضمانات المختلفة في حالة نقص قيمة الأصل عن قيمة الدين فإن البنك يشترك مع الدائنين الآخرين للحصول على أموالهم من الأصول الأخرى غير المرهونة.

بالإضافة الى:[1]

4) خصم الأوراق التجارية (الكمبيالات، السندات والأذونات): خصم التي تكون آجالها ستة أشهر وأقل، وهذه الوظيفة تنطوي ضمن إطار التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء من قبل البنوك التجارية.

5) بيع وشراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات): تقوم ببيع وشراء الأوراق المالية لحسابها لأن مثل هذه الأوراق مدرة للأرباح أو تقوم بتلك العملية لعملائها.

6) تمويل التجارة الخارجية: وتتم هذه الوظيفة من خلال فتح الاعتمادات المستندية لعملاء البنك التجاري وإجراء جميع العمليات التي يحتاجها العميل لإتمام الصفقات في التجارة الخارجية.

7) خدمات أمناء الاستثمار: وذلك عن طريق تحصيل وسداد الفواتير والإيجارات وتسديد أي التزامات على عملائه، وممارسات عمليات شراء وبيع العقارات للعملاء.

8) خدمات النفع العام: أي أن يقوم بخدمات تنفع المجتمع كامل، كان يقوم بنشر الإحصاءات المتعلقة بالوضع الاقتصادي، وتأجير خزائن الأمانات.

ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

1) تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: من خلال إعداد الدراسات المالية اللازمة للعملاء، يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل مع تحديد الطريقة المناسبة للسداد .كما يتم التأكد من توافق هذه الطريقة مع سياسة المشروع في مجالات الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل.

2) خدمات أمناء الاستثمار : وتشمل توليفة واسعة من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه مثل:

[1] سحنون خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص11

- سداد الالتزامات الدورية
- إقامة المعارض السلعية داخليا وخارجيا
- إقامة التزامات لبيع وشراء السلع
- ممارسة عمليات بيع وشراء العقارات
- أية أعمال أخرى للعملاء طالما كانت مشروعة

3) **التوزيع** :في المجتمعات التي تعتمد على التخطيط الاقتصادي الوطني، يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج، والتي تُستمد من مصادر خارجية عن المشروع ذاته، من خلال المصرف .يتم هذا عادة باستخدام الطرق الائتمانية، ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تمارس هذا النشاط في ظل ذلك النظام .وقد انتهى هذا النظام تقريبا مع انهيار الاتحاد السوفيتي.[1]

خدمات مصرفية أخرى: بالإضافة إلى العمليات والخدمات الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية، هناك العديد من الخدمات الملحقة والمتنوعة التي تقدمها، ومنها:[2]

- خدمات البطاقة الائتمانية
- شراء وبيع الشيكات الأجنبية
- ألبنك الآلي.

[1] خالد الأمين عبد الله، **العمليات المصرفية**، دار الوسائل للنشر، 2010، ص36

[2] طاهر محسن الغالبي، وائل محمد إدريس، **الإدارة الإستراتيجية**، دار وائل للنشر الأردن الطبعة الأولى، 2007، ص36

الشكل رقم: (1.2) مخطط توضيحي يمثل النشاط الرئيسي للبنوك التجارية

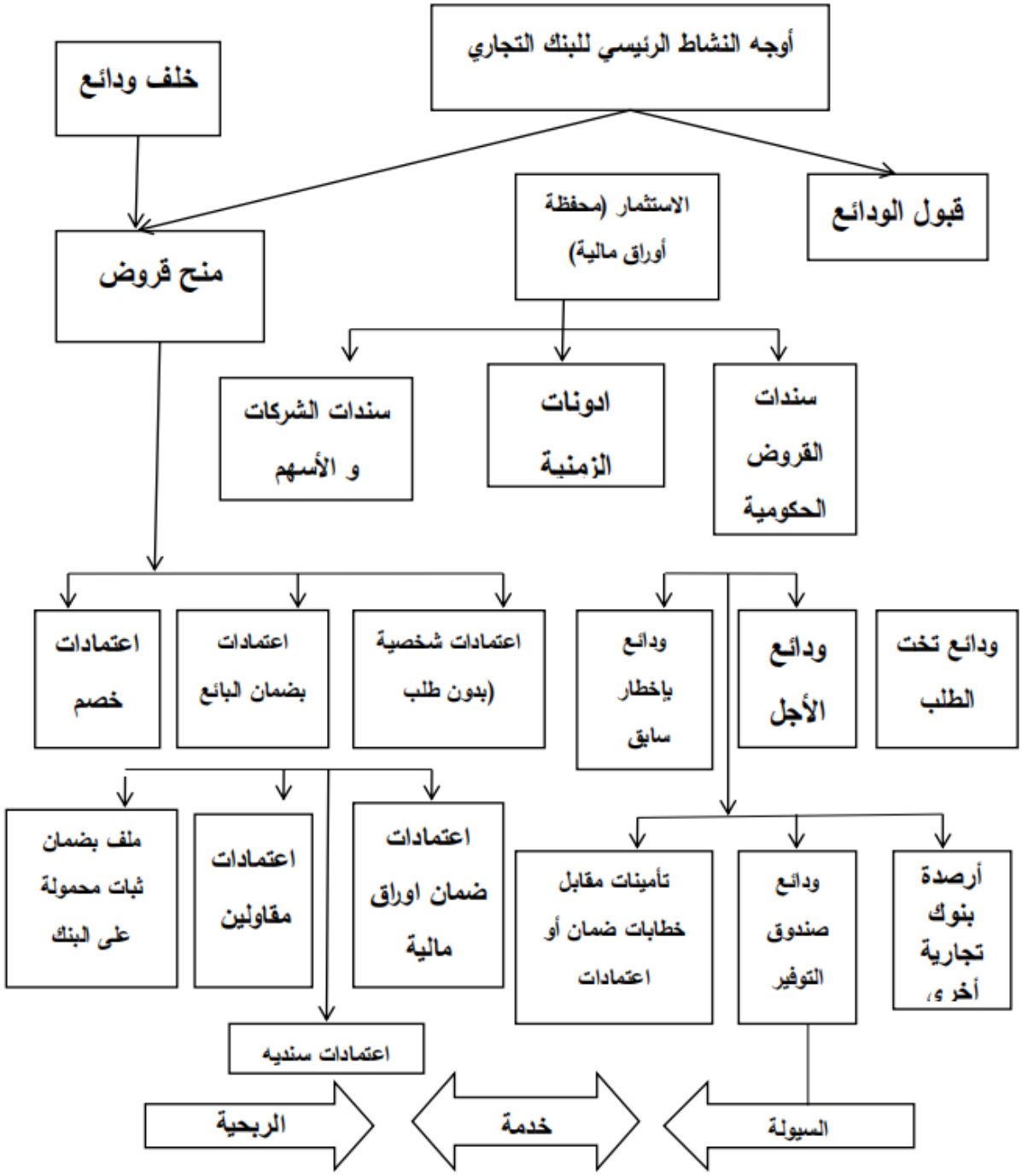

المصدر: محوز يوسف، محوز بشير، **دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية (دراسة حالة)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص ادارة مالية**، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021-2022، ص18

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية وخصائصها

تتنوع البنوك التجارية لتعكس الاحتياجات والتغيرات في طبيعة الخدمات المالية المقدمة، فبينما تشترك جميع البنوك التجارية في الأدوار الأساسية، تختلف تصنيفاتها واستراتيجيات عملها بناءً على عدة عوامل، يعكس هذا التنوع قدرة القطاع المصرفي على التكيف مع متطلبات العملاء والتطورات التكنولوجية، في هذا المبحث، سنستعرض أنواع البنوك التجارية الرئيسية، ونتناول أهم خصائصها.

أولا: أنواع البنوك التجارية: تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة وفقا للزاوية التي يتم من خلالها تصنيفها، وذلك على النحو التالي: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية، وكذا من حيث توسع نطاقها:

1) التغطية الجغرافية: تنقسم الى:[1]

- **البنوك التجارية العامة:** هي تلك البنوك التي يقع مقرها الرئيسي في العاصمة أو المدن الكبرى، ولديها فروع منتشرة في المدن والمحافظات الأخرى، تقوم هذه البنوك بأداء الأعمال التقليدية والمعتادة للبنوك التجارية، مثل قبول الودائع ومنح القروض والسلف المالية قصيرة الأجل .كما أنها تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية الأخرى، مثل صرف وتحويل العملات الأجنبية وتمويل عمليات التجارة الخارجية.

- **البنوك التجارية المحلية:** تُعد هذه البنوك تلك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محددة، مثل إقليم معين أو محافظة أو ولاية، وقد تكون مساحة جغرافية صغيرة نسبياً .غالباً ما يقع المركز الرئيسي أو الفرع الرئيسي لهذه البنوك في نفس المنطقة أو المحافظة التي تعمل فيها .تتميز هذه البنوك بصغر حجمها وارتباطها الوثيق بالبيئة المحيطة بها، حيث تنعكس الظروف المحلية على أدائها .على سبيل المثال، إذا وقعت حادثة معينة في المنطقة، قد يؤثر ذلك سلبا على نشاط هذه البنوك.

2) من حيث حجم النشاط: يكون تنوع البنوك من حيث النشاط في:[2]

- **بنوك الجملة:** ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشئات الكبرى
- **بنوك التجزئة:** تقصد بالبنوك التي تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغيرة، حيث تسعى هذه البنوك لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء، فهي تعمل بشكل جغرافي واسع، وتتخصص في التعامل مع أصغر الوحدات المالية من خلال خلق منافع زمنية ومكانية، وبالتالي، تسعى هذه البنوك لتوسيع نطاق خدماتها من خلال هذه الأنشطة.

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص32

[2] أرقام، **أنواع البنوك**، تاريخ الاطلاع: 2025/03/10،
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1528623/

3) من حيث عدد الفروع: تتفرع الى:[1]

- **بنوك السلاسل:** نشأت بنوك السلاسل مع زيادة حجم البنوك التجارية وتوسع نطاق أعمالها، بهدف تقديم خدماتها لمختلف فئات المجتمع .تعتمد هذه البنوك على فتح سلسلة متكاملة من الفروع، حيث تتكون من عدة بنوك منفصلة إداريًا ولكنها تخضع لإشراف مركز رئيسي واحد .يتولى المركز الرئيسي وضع السياسات العامة التي تلتزم بها جميع وحدات السلسلة، كما ينسق الأعمال والنشاطات بين الفروع، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

- **بنوك المجموعات:** تشبه هذه البنوك الشركات القابضة التي تقوم بإنشاء عدة بنوك وشركات مالية، حيث تمتلك الجزء الأكبر من رأس مالها وتشرف على تحديد سياساتها وتوجيه أعمالها .تتميز هذه البنوك بالطابع الاحتكاري، وأصبحت من أبرز سمات العصر الحديث .وقد انتشرت هذه الأنواع من البنوك بشكل واسع في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا.

- **بنوك الفردية:** تُعد هذه المنشآت الصغيرة التي يمتلكها أفراد أو شركات أشخاص، وتقتصر أنشطتها عادةً على منطقة صغيرة .ما يميزها عن باقي، أنواع البنوك هو أن مواردها تقتصر على استثمار أصول ذات سيولة عالية، مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وغيرها من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود بسرعة ودون خسائر، ويعود ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر استثمار أموالها في، قروض متوسطة أو طويلة الأجل نظرًا لصغر حجم موارد.

- **البنوك التجارية ذات فروع:** تعرف هذه البنوك بأنها تتخذ عادة شكل شركات مساهمة كهيكل قانوني، ولها فروع متعددة تنتشر في أغلب أنحاء الدولة، خاصة في الأماكن المهمة .تتبع هذه البنوك نظام اللامركزية في إدارة شؤونها، حيث يتمتع كل فرع باستقلالية في تدبير أموره، ولا يتطلب الرجوع إلى المركز الرئيسي إلا في الأمور الهامة التي تحددها لائحة البنك .يحدد البنك الرئيسي السياسة العامة التي توجه عمل الفروع . ويتميز هذا النوع من البنوك بعمله على مستوى وطني، حيث يخضع للقوانين العامة للدولة بدلاً من القوانين المحلية للمحافظات التي تقع فيها فروع البنك .كما يقدم هذا النوع من البنوك جميع الخدمات التقليدية للبنوك التجارية، بما في ذلك منح القروض قصيرة الأجل والتعامل في مجال الصرف. [2]

---

[1] محمد السعيد ، أنور، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة، مصر، 2005، ص17

[2] هلال كهينة ،**إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، بسكرة، الجزائر، 2009، ص12

ثانيا: خصائص البنوك التجارية:

تعمل البنوك على تحقيق قدر كبير من الأرباح كغيرها من المؤسسات المالية التجارية وتتميز بعدة خصائص:[1]

تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات والمشاريع التجارية بان معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة وتعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لآخر وحتى من مؤسسة إلى أخرى باستخدام شيك، وتقوم بفتح حسابات جارية لعملائها وتحويلها إلى نقود ورقية أوالعكس، ويكون ذلك بناءا على طلبهم وإجراء عمليات المقاصة لحسابهم ويكون ذلك بأدنى سرعة و بأدنى جهد فتقوم بذلك البنوك التجارية بأهم وظيفة و هي إدارة عرض النقود في المجتمع.

من خصائصها أيضا أنها تختص بالقدرة على الإقراض وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين إيداع وإقراض، أو بخلق مصادر تمويل وإقراضها ولهذا السبب تمارس البنوك أثرا فعالا على حجم الائتمان وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع.

تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية ولا تدخل في بمجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقة بحيث أن قوانين البنوك في كثير من دول العالم تمنع البنوك من التدخل في استثمارات أصول حقيقة إلا بقدر الذي تحتمه طبيعة العمل مع البنك التجاري كامتلاك أصول ثابتة.

وأهم ما تختص به البنوك التجارية هي قدرتها على خلق وتحطيم النقود، فعندما تقوم البنوك التجارية باقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك التجارية، وتعتبر اهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقود من اجل أكبر عائد ممكن.

ثالثا: أهداف البنوك التجارية:

يتعين على البنك التجاري التوفيق بين أهداف متعددة قد تتعارض في بعض الأحيان، حيث يسعى باستمرار لتحقيق توازن بينها دون أن يُغلب هدفاً على حساب آخر، وذلك لضمان استمرارية عمله واستقراره. ويمكن تلخيص أبرز أهداف البنك التجاري فيما يلي:[2]

1) الربحية: في العالم المصرفي توجد دائما وباستمرار مفاضلة بين المخاطرة والعائد، فتحمل المخاطر توليد إيرادات متوقعة أعلى من خلال آليات مختلفة. على سبيل المثال تقديم قروض ذات هامش مرتفع للعملاء محفوفين بالمخاطرة يزيد من المكاسب على المدى القصير، ولكنه يزيد أيضا من فرص تحقيق خسائر في المستقبل، ومن الواضح أن الرهان هو أن المحصلة الصافية سوف تكون إيجابية، ولكن إذا تحولت المخاطر إلى الواقع يمكن أن يولد سلوك تحمل المخاطر خسائر. فتكون العلاقة بين المخاطرة والعائد موجودة ولكنها يجب أن تفهم كعلاقة

[1] سحنون خالد، مرجع سبق ذكره، ص 4-5

[2] رحيمة شخوم، عبد القادر حفاي، **أثر المخاطرة المصرفية على ربحية المصارف التجارية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 2، المجلد 12، الجزائر، 2018، ص 222

بالربحية المتوقعة، إذن فالهدف من إدارة المخاطر هو الوصول بالمفاضلة بين المخاطرة والعائد إلى المستوى الأمثل.

2) السيولة: نظرا لأهمية السيولة للبنك التجاري من حيث قدرته على مواجهة الالتزامات في أي لحظة، وجب على البنوك الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة العاطلة بغية سداد ما عليها من مستحقات في وقتها. وتعني السيولة أي أصل من الأصول مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة، وبأقل خسارة، أما في القطاع المصرفي، فالسيولة هي مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في حالة طلب هؤلاء سحب ودائعهم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى مقدرته على مقابلة طلبات الائتمان، لذلك فقد أصبحت البنوك التجارية ملزمة بأن تحتفظ بنسبة من أموالها لدى البنك المركزي كضمان إضافي لتوفر السيولة.

3) الأمان: تسعى البنوك التجارية إلى توفير أعلى مستوى من الأمان للمودعين، وذلك من خلال تجنب الاستثمار أو الإقراض للمشروعات ذات المخاطر العالية، ويُعد هذا الأمر قيدًا إداريًا أمام سعي البنوك لتحقيق هدفها الرئيسي، وهو تعظيم الربحية، حيث لا يمكن للبنوك تحمل خسائر تتجاوز رأس المال المملوك لديها، وإنّ أيّ خسائر تفوق رأس المال قد تؤدي إلى استنزاف أموال المودعين، مما يعرض البنك لخطر الإفلاس.

ولتعزيز درجة الأمان، يمكن للبنك اعتماد استراتيجية التنويع، والتي تتمثل في توسيع نطاق المناطق الجغرافية والخدمات التي يقدمها، وذلك بهدف تنويع قاعدة العملاء وأنشطتهم الاقتصادية، مما يقلل من حساسية البنك للتقلبات الاقتصادية العامة، وما يترتب عليه من تقليل احتمالات حدوث سحوبات ضخمة مفاجئة قد تعرض البنك لمخاطرة العسر المالي، وبالتالي المحافظة على استقراره المالي على المدى الطويل.

تفرض السمات المذكورة على إدارة البنك التجاري اتباع ثلاثة أهداف الرئيسية، لتجنب انخفاض الأرباح بسبب ثبات التكاليف، وحفاظا على ثقة المودعين واستقرار البنك، وأيضا لتحقيق كفاءة استخدام رأس المال مع ضمان حماية حقوق المودعين.[1]

[1] موسوعة الاقتصاد الأمريكي، **البنوك التجارية: دعامة أساسية للاقتصاد الحديث**، تاريخ الاطلاع: 2025/03/12، https://econ-pedia.com/

المبحث الثالث: الأسس النظرية للخدمات المصرفية

تعتمد الخدمات المصرفية على مجموعة من المبادئ الاقتصادية والمالية التي تطورت عبر الزمن، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التكنولوجية والاجتماعية. لتشكل طبيعة العمل المصرفي في هذا المبحث، سنتطرق الى مفهوم الشامل للخدمات المصرفية، بالإضافة الى العوامل المؤثرة في الخدمات المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم الخدمات المصرفية وخصائصها

تعتبر الخدمات المصرفية جوهر العلاقة بين البنك والزبون، إذ تشكل هذه الخدمات الوسيلة التي من خلالها تقدم البنوك منتجاتها وتسهّل المعاملات الاقتصادية. وبالاعتماد على مفهوم الخدمات المصرفية وخصائصها، يمكن إدراك كيفية عمل البنوك، ومدى تطورها.

أولا: مفهوم الخدمات المصرفية:

هناك عدة اختلافات حول تعريف الخدمات المصرفية نستعرض بعضها كالتالي:[1]

- حيث عرفت جمعية البنوك في الأردن الخدمات المصرفية على أنها مجموعة من العمليات ذات المضمون النفعي الذي يتصف بتغلب العناصر غير الملموسة على العناصر الملموسة، والتي تدرك من قبل الأفراد أو المؤسسات من خلال دلالاتها وقيمتها النفعية بحيث تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم ورغباتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية

- عرفت الخدمات المصرفية بأنها مجموع الخدمات التي تقدمها البنوك وشركات الصرافة لزبائنها من صرف عملات وحوالات وتسديد التزامات وقروض ... الخ

- وهي مجموعة الأنشطة والعمليات ذات المضمون النفعي في العناصر الملموسة وغير الملموسة والمقدمة من قبل المصرف والتي يدركها المستفيدون من خلال ملامحها وقيمتها المنفعية والتي تشكل مصدراً لأرباح المصرف من خلال العلاقة التبادلية بين الطرفين.

- تُعرف الخدمة المصرفية بأنها "مجموعة من العمليات التي توفر منفعة مالية للمستفيدين، سواء من خلال عناصر ملموسة كالمعاملات الورقية والأجهزة، أو غير ملموسة مثل الاستشارات والخدمات الرقمية. تهدف هذه الخدمات إلى تلبية الاحتياجات المالية والائتمانية للأفراد والشركات، مما يحقق رضا العملاء ويشكل مصدر ربح للمصارف، مع غلبة الطابع غير الملموس على طبيعة هذه الخدمات".

- ويشمل مفهوم الخدمة المصرفية جانبين أساسيين: الأول تسويقي، حيث تُعتبر وسيلة لتلبية احتياجات العملاء ورغباتهم، والثاني منفعي، إذ توفر مجموعة من الفوائد التي يسعى العميل للحصول عليها عند استخدامه لهذه

[1] نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود والبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2010-2011، ص6

الخدمات، أما الثاني المنتج المصرفي هو خدمة أو مجموعة خدمات يقدمها مصرف واحد لعميل معين، وغالبًا ما تستهدف سوقًا محددًا. على سبيل المثال، الحساب الجاري والخدمات المرتبطة به يُعتبران منتجًا متكاملًا، حيث يفضل العملاء عادة الحصول على جميع مكوناته من نفس المصرف.

ثانيا: خصائص الخدمات المصرفية:

تختلف آراء الباحثين حول الخصائص المميزة للخدمات المصرفية نظرا لطبيعة هذا القطاع وتنوع خدماته وتطورها المستمر. فيما يلي بعض الخصائص التي حددها المختصون في تسويق الخدمات المصرفية:[1]

وفقًا لمحسن الحضري، تتميز الخدمات المصرفية بـ:

- كونها غير مادية ولا يمكن تخزينها أو تلفها.
- عدم قابليتها للتجزئة أو الانفصال أثناء تقديمها.
- إمكانية تقليدها من قبل البنوك الأخرى، حيث لا تحظى ببراءات اختراع حصرية.
- اعتمادها الكبير على التفاعل الشخصي بين مقدم الخدمة والعميل.

أما عوض بدير حداد، فقد أضاف الخصائص التالية:

- لا يمكن تصنيعها مسبقًا أو تخزينها، فهي تُقدم عند طلب العميل مباشرة.
- لا يمكن إرسال عينات منها للعميل للحصول على موافقته قبل الشراء.
- لا يمكن استرجاعها أو تصحيحها بعد تقديمها، وفي حال حدوث خطأ، يكون الاعتذار أو التعويض هو الحل الوحيد.
- لا يمكن فحص جودتها مسبقًا من قبل موظف البنك.
- تختلف طريقة تقديمها من عميل لآخر حسب مستوى التفاعل مع موظف البنك.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الخدمات المصرفية

تتأثر عملية تطوير الخدمات المصرفية بعدة عوامل يمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسيين: [2]

أولا: العوامل الخارجية: تشمل جميع العوامل المرتبطة بالبيئة التي يعمل فيها البنك، والتي تؤثر على مدى تطوره. من بين هذه العوامل نجد:

- احتياجات العملاء.
- سياسات البنوك.

---

[1] سعيد يوسف، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الخدمات المصرفية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، تيارت، الجزائر، 2019-2020، ص 48-49

[2] سعيد يوسف، المرجع نفسه، ص 55

- مستوى المنافسة.
- التطور التكنولوجي.
- السياسات الحكومية التي قد تعزز أو تحد من تطوير الخدمات المصرفية.

ثانيا: العوامل الداخلية: تتعلق بالإدارة الداخلية للبنك مثل:

- الهيكل الإداري.
- مدى جاهزية الموظفين للتكيف مع التغيير.
- الإمكانيات المادية المتاحة.
- الأهداف الاستراتيجية التي يسعى البنك لتحقيقها.

في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها القطاع المصرفي، أصبح من الضروري تحديث وتطوير الخدمات المالية بشكل مستمر، فقد لعب التطور التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات دورًا بارزًا في ظهور خدمات جديدة، مثل أنظمة الدفع الإلكتروني، والتي أصبحت عنصرًا أساسيًا في تحسين المعاملات التجارية وتسهيل العمليات المالية.

ومن الجدير بالذكر أن أي خدمة مصرفية لها دورة حياة محدودة، مما يتطلب إما إعادة تقديمها للسوق بأساليب أكثر تطورا أو استبدالها بخدمات حديثة تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل، مع مواكبة التطورات التي تشهدها البنوك المنافسة.

المطلب الثالث: أنواع الخدمات المصرفية

أصبحت البنوك في العصر الحديث مؤسسات مالية تسعى للكمال مع تنامي الاحتياجات المالية، وتطور المعاملات الاقتصادية، حيث ظهرت أنواع متعددة من الخدمات المصرفية، تختلف من حيث طبيعتها، وأهدافها، والفئات المستفيدة منها. وتنقسم هذه الخدمات إلى نوعين رئيسيين:

أولا: الخدمات المصرفية التقليدية:

تشمل هذه الخدمات ما يلي:

1) فتح الاعتماد المستندي: إحدى الخدمات المصرفية الأساسية التي تقدمها البنوك لخدمة عمليات التبادل التجاري بين الدول وضمان حقوق الأطراف المشاركة في هذه العمليات، وهم (المستورد، والبنك المراسل، والمورد أو المنتج). [1] وهو عبارة عن هو خطاب يصدر من بنك المصدر بناء على طلب المشتري (العميل الآمر) لصالح البائع (المستفيد). يلتزم البنك بموجب هذا الخطاب بدفع مبلغ محدد في حدود المبلغ المتفق عليه خلال فترة معينة،

[1] محمد طاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، العدد01، ليبيا، منشورات الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، 2010 ، ص108.

شريطة أن يقدم البائع مستندات البضاعة التي تتوافق مع شروط الاعتماد. قد يتم الوفاء من قبل البنك نقدًا أو بقبول كمبيالة.[1]

2) خطاب الضمان (الكفالة المصرفية): يعرف بأنه "تعهد نهائي يصدر من البنك بناءً على طلب عميله، ويسمى العميل الآمر، بدفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك من البنك خلال مدة محددة ودون توقف على شرط آخر".[2]

ويعتبر خطاب الضمان من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية إلى عملائها مقابل عمولة، حيث يوفر لهم الضمانات اللازمة لتنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها تجاه أطراف أخرى. وفي أبسط وصف لها، فإنها تعتبر تأمينًا يحل محل النقود. ولحماية البنك نفسه من مخاطر امتناع العميل عن السداد، يطلب البنك من العميل تقديم غطاء نقدي كامل أو جزئي، يتمثل في وديعة تعادل قيمتها الغطاء المطلوب.[3]

3) خدمات الأوراق المالية: ويُقصد بالأوراق المالية الأسهم والسندات. فالسهم هو وثيقة إثبات ملكية تمثل جزءًا من مال الشركة المساهمة، مما يعني أن حامله يمتلك حصة من ملكية الشركة. أما السند، فهو وثيقة إثبات دين تمثل جزءا من دين على الشركة أو المؤسسة المصدرة له، ويُعد السند بمثابة قرض يقدمه المستثمر للشركة المصدرة مقابل فائدة ثابتة يتم دفعها على فترات معينة.[4]

4) خدمات الأوراق التجارية: والتي يعبر عنها بـ:

- **الورقة التجارية** هي مستند قانوني يثبت فيه المدين تعهدًا لصالح الدائن بدفع مبلغ من النقود بعد أجل معين، أو يأمر فيه أحد مدينيه بدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين لصالح المستفيد من الورقة. وقد جرى العرف على قبول الأوراق التجارية كأداة للوفاء.[5]
- **بيع وشراء العملات:** تهتم البنوك بتقديم خدمات بيع وشراء العملات والصكوك المقومة بعملات أجنبية، سواء كان ذلك بسعر صرف ثابت أو متغير، موحد أو متنوع، مقوم مباشرة أو عن طريق وسيط معياري مثل الذهب أو الدولار أو حقوق السحب الخاصة. ويكون التعامل إما بشكل نقدي، حيث يتم الدفع أو القبض نقدًا لصندوق

---

[1] حسن بن محمد، بن مصبح البلوشي، **الاعتماد المستندي وفقا للقانون العماني**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون التجاري، قسم قانون الخاص، جامعة سلطان قابوس، سلطنة عمان، 2013، ص18

[2] ميريق خديجة، **خطاب الضمان المصرفي**، مذكرة تخرج ماستر تخصص قانون أعمال، جامعة الوادي، 2018-2019 ص4

[3] مداح امال، روان فاطمة، **دراسة تحليلية لأبرز روافع الميزة التنافسية لخدمات المصارف الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2020-2021 ص43

[4] محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 111

[5] ويس سارة، **فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للأزمات المالية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، دولية، جامعة وهران، 2011-2012، ص86

البنك، أو من خلال تعاملا بالخصم أو الإضافة لحسابات العملاء. وتُطلق على عملية البيع أو الشراء في الحال لفظ "البيع أو الشراء (متاجرة)".[1]

- **السحب على المكشوف:** تتيح المصارف التقليدية للمتعاملين معها ما يعرف بخدمة السحب على المكشوف، وهي ببساطة أن يسمح المصرف للعميل صاحب الحساب الجاري بتجاوز قيمة المبلغ المودع في حسابه. في هذه الحالة، يُعامل المبلغ المسحوب بدون رصيد كقرض بفائدة، حيث تُحدد الفائدة بناءً على قيمة المبلغ المسحوب ومدة بقاء حساب العميل مكشوفًا بدون رصيد.[2]

5) خدمات ائتمانية (القروض): تحتل وظيفة الإقراض الجانب الأكبر من توظيفات البنوك التجارية، بل تعتبر المحور الأساسي لأعمالها. ومن ثم، فإنه يجب أن تُعطى هذه الوظيفة عناية خاصة في جميع المراحل التي تتم خلالها، مع التركيز على الموازنة والمراجعة بين العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني، بما في ذلك دراسة الجدوى، وتحليل المخاطر المحتملة، واحتساب الآثار المترتبة على ذلك[3].

6) التحويلات وأعمال المراسلة: تقوم البنوك بتقديم هذه الخدمة لعملائها سواء داخليًا أو خارجيًا بالعملة المحلية أو الأجنبية. وتستخدم البنوك عدة وسائل لتنفيذ التحويلات، مثل أوامر الدفع البريدية أو التحويلات البرقية أو الهاتفية. يتم دفع المبلغ للمستفيد من التحويل إما نقدًا عبر شبابيك البنك، أو بإضافته إلى حسابه في نفس الفرع أو في نفس البنك أو بنك آخر. يحقق البنك من هذه الخدمة عائدًا يغطي مصاريف الخدمة مع هامش ربح قد يختلف من معاملة لأخرى. وإذا كانت عملية التحويل تشمل عملتين مختلفتين، فإنها تتضمن عمليتين: الأولى هي عملية استبدال العملة بعملة أخرى، ثم تحويل المبلغ إلى حساب المستفيد في البنك الآخر.[4]

7) تأجير الخزائن: تتيح هذه الخدمة إيداع أشياء شخصية وقيمة مثل المستندات، والاستفادة من الحماية التي توفرها الغرفة المحصنة في البنك. الأمانات هي أشياء معينة يرغب أصحابها في الاحتفاظ بها لتجنب مخاطر السرقة أو الضياع أو الحريق، فيقومون بإيداعها لدى البنك ليتم استردادها لاحقًا بنفس مظهرها المادي. يقوم البنك بإعداد خزائن خاصة لهذا الغرض لعملائه، ويتقاضى مقابل ذلك أجرة. ومن الأشياء التي يمكن إيداعها في هذه الخزائن: شهادات الاستثمار، عقود ملكية الأراضي والعقارات، بواليص التأمين، الأوراق المالية، وغيرها...[5]

---

[1] محمد طاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص114

[2] محمد طاهر الهاشمي، المرجع نفسه، ص115

[3] زغاشو فاطمة الزهراء، **إشكالية القروض المتعثرة –دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014، ص29

[4] محمد طاهر الهاشمي، المرجع نفسه، ص116

[5] نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011، ص19

بالإضافة الى:[1]

8) أمناء الاستثمار: اتسع نشاط الخدمات المصرفية في السنوات الأخيرة ليشمل العديد من الخدمات المتعلقة بالممتلكات العقارية مثل الأغراض السكنية، المحلات التجارية، والمكاتب الإدارية، بالإضافة إلى القيام بتصفية التركات وتنفيذ الوصايا الخاصة بالعملاء. كما يقدم البنك الاستشارات لاستثمار أموال العملاء، ويقوم بالنيابة عنهم في سداد الإيجارات والفواتير المستحقة، وتحصيل الأموال المستحقة لهم من الغير. تهدف هذه الخدمات إلى خدمة مصالح كل من البنك والعملاء، مما يحقق لبنك مزيدًا من التوسع في جني الأرباح، ويطمئن العملاء على أن أعمالهم ستُنفذ في الوقت المناسب وبالطريقة التي يرغبون فيها.

9) الودائع المصرفية: يعتبر قبول الودائع المصرفية من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك للعملاء، حيث تتيح لهم إيداع أموالهم في البنك مع ضمان إمكانية سحبها أو استردادها عند الطلب. تعتبر هذه الودائع واجبة الدفع أو التأدية عند طلب العميل، مما يوفر له الأمان والمرونة في إدارة أمواله.

وتعرف بأنها "علاقة بين العميل المودع والبنك المودع لديه، التي يتم تكوينها عن طريق إبرام عقد الإيداع بين الطرفين، وذلك وفق الأركان والشروط المنصوص عليها في القانون المدني. وفي نفس الوقت، يقوم البنك بفتح ما يُسمى بحساب الوديعة المصرفية النقدية، باتباع مجموعة من الإجراءات المحددة".

ثانيا: الخدمات المصرفية الحديثة:

لقد تحولت نظرة البنوك تجاه العمل البنكي من مجرد أداء خدمات تقليدية، كتلقي الودائع من المتعاملين وتقديمها في شكل قروض للمحتاجين إليها، إلى تقديم خدمات حديثة تتماشى مع أهدافها المتنوعة والمتجددة. تتغير مهام البنوك ووظائفها لتواكب التطورات المستمرة، حيث تقتحم مجالات جديدة تسهم في بقائها ونموها وازدهارها، بالإضافة إلى تعزيز أرباحها. ذلك يأتي في إطار مواكبة التقدم التكنولوجي والمعلوماتي الذي يطال جميع جوانب الحياة. ومن خلال توظيف كافة إمكانياتها، تسعى البنوك إلى جذب التقنيات البنكية الحديثة، واستثمارها، وتدريب كوادرها على استخدامها بما يلبي احتياجات عملائها المتزايدة من الخدمات البنكية ويقدمها لهم بأعلى جودة وفعالية وبسرعة ملائمة. كما أنها تستعد للمنافسة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، مع إعطائها الاهتمام الكافي لمواكبة المتغيرات الاقتصادية مثل العولمة وانفتاح الأسواق.

لذلك، لا يعد الحفاظ على مكانة البنك في السوق النقدي أمراً سهلاً، بل يتطلب استثماراً في مجالات متعددة، خاصة تلك ذات المخاطر المنخفضة. كما تسعى البنوك لتقديم خدمات بنكية تتفوق على مثيلاتها في البنوك المنافسة، بالإضافة إلى محاولات ابتكار خدمات بنكية جديدة تتماشى مع اتجاهات السوق وتواكب المستجدات في البنوك العالمية. وتعتمد البنوك كذلك على ربط خدماتها بالتطورات الحاصلة في سوق المعلومات والاتصالات،

[1] بوخلط جهاد، **استراتيجيات جدب الودائع في البنوك التجارية الجزائرية، حالة البنك الجزائري وبنك الخليج**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة ورقلة، ورقلة، الجزائر، 2017-2018، ص4

والاستمرار في إنشاء بيئة تحفيزية تشجع على اكتشاف الفرص التسويقية المتاحة، مما يسهم في زيادة الحصة السوقية من الخدمات البنكية.[1]

وتشمل هذه الخدمات البنكية المتنوعة مجموعة من الحلول التي تلبي احتياجات مختلف فئات العملاء، من الأفراد والشركات، نذكر منها:

1) البطاقات الائتمانية: تلعب البطاقات الائتمانية في الوقت الحالي دورًا مهمًا في تسهيل العديد من المعاملات المالية. فهي عبارة عن مستند يصدره البنك للعميل يتضمن رصيدًا يمكنه من سحب الأموال ودفع ثمن المشتريات، مع التزامه بسداد المبالغ المستحقة. كما أن البطاقات الائتمانية تتنوع في أنواعها بناءً على عدة عوامل، مثل المزايا المقدمة، الجهة المصدرة، ونطاق استخدامها، وغيرها من الاعتبارات.[2] وعرفها بعضهم بأنها: بطاقة تصدرها مؤسسة مالية مثل البنك أو جهة أخرى، تتيح لحاملها الحصول على السلع أو الخدمات بنظام الدين، حيث يتم دفع قيمتها لاحقًا وفقًا للشروط المتفق عليها.[3]

2) البطاقات غير الائتمانية: يعتبر هذا النوع من البطاقات الأكثر انتشارًا في العالم، وذلك لأنه يقلل من مخاطر الديون المعدومة بالنسبة للبنوك المصدرة لها. ويتميز هذا النوع بعدم منحه العميل أي ائتمان.[4] ويمكن تقسيم هذه البطاقات كما يلي:

- (Debit card) البطاقة المدفوعة مسبقا
- (Debit card) البطاقات المدينة
- (card guarantee Cheque) بطاقة الشيكات
- (Debit Cards) بطاقة الخصم
- (Deferred Payment Card) بطاقة الدفع الآجل

3) استخدام أجهزة الصراف الآلي: أصبحت ماكينات الصراف الآلي جزءًا أساسيًا ومهمًا من الخدمات المصرفية، حيث تتيح للعميل إجراء العديد من المعاملات المصرفية بشكل ذاتي وآلي دون الحاجة لزيارة فرع البنك. يمكن للعميل سحب الأموال، إيداعها، تحويلها، دفع الفواتير، وغيرها من المعاملات التي توفر الوقت والجهد والتكاليف.[5]

---

[1] ميهوب سماح ، **الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص البنوك والتأمينات ، جامعة قسنطينة، قسنطينة، 2004-2005، ص32

[2] محمد مصطفى نيازي، **البطاقات الائتمانية أنواعها وتكييفها الفقهي** ، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية ، المجلد 10، العدد01، 2019 ، ص117

[3] The concise oxford Dictionary, **Credit Card**, P 277

[4] سميحة القيلوني، **وسائل الدفع الحديثة البطاقات البلاستيكية**، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، العدد01، الجديد في التقنيات المصرفية، لبنان، 2002، ص66

[5] حسام محمد رياض عبد الخالق عزيزه ، **دور جودة خدمة ماكينات الصراف الآلي في التزام العميل بالبنوك التجارية العامة المصرية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، 2021، ص367

4) الشيك الإلكتروني: يمكن تعريف الشيك الإلكتروني بأنه: "وثيقة رقمية يتم تحريرها وفقًا للأوضاع الشكلية التي يحددها القانون، وتتضمن أمرًا من الساحب إلى المسحوب عليه (البنك) بدفع مبلغ معين من النقود إلى شخص ثالث (المستفيد) أو لأمره، وذلك بناءً على رغبة الساحب، ويتم الدفع عند الاطلاع".[1]

تم تعريف الشيك الإلكتروني أيضًا بأنه: "محرر رقمي يتم معالجته إلكترونيًا بشكل كلي أو جزئي وفق آليات محددة، ويتضمن أمرًا من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه (المصرف) بأن يدفع لشخص ثالث أو لأمره أو لحامل الشيك (المستفيد)، أو حتى لمصلحة الساحب نفسه، مبلغا معينًا من النقود بمجرد الاطلاع".

5) النقود الإلكترونية: تعتبر النقود الإلكترونية من أبرز تطورات العصر الحديث، وهي وسيلة إلكترونية لتحويل الأموال بين الجهات المختلفة. تُستخدم هذه الطريقة بشكل واسع من قبل العديد من المؤسسات، بما في ذلك البنوك، حيث تتميز بسرعة فائقة في تحويل الأموال وتكلفة منخفضة مقارنة بالطرق التقليدية.

تعرف المفوضية الأوروبية النقود الإلكترونية بأنها: "قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية مثل البطاقة أو ذاكرة الكمبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة معتمدين غير المؤسسة التي أصدرتها، يتم توفيرها للمستخدمين لاستخدامها كبديل للعملات النقدية الورقية، وذلك بهدف إجراء تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة".

وعرفها المصرف الأوروبي بأنها: "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية، يستخدم بشكل شائع للقيام بالمعاملات مع متعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب مصرفي عند إجراء الصفقة. وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مسبقا".[2]

6) السفتجة الإلكترونية: تعتبر السفتجة الإلكترونية من أهم وسائل الدفع الحديثة التي تُستخدم في العديد من الدول الغربية والعربية. إلا أن الواقع العملي في البنوك الجزائرية يشير إلى عدم تطبيق السفتجة الإلكترونية كوسيلة دفع حتى الآن، رغم تبني المشرع الجزائري لها قانونيا.

هي عبارة عن محرر إلكتروني ثلاثي الأطراف يتم معالجته إلكترونيًا بالكامل أو جزئيًا، ويتضمن أمرًا من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه، بدفع مبلغ من النقود إلى شخص ثالث يُسمى المستفيد، سواء عند الاطلاع أو في تاريخ معين.

---

[1] كردي نبيلة، **الشيك الالكتروني** ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد13، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص247

[2] هيثم محمد، حرمي شريف، **النقود الإلكترونية (ماهيتها –أنواعها – آثارها)**، مجلة الشريعة والقانون، العدد 84، 2020، ص415

كما عرفت بأنها محرر معالج إلكترونيًا صادر وفقًا للأشكال التي حددها القانون، يتضمن أمرًا من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه، بدفع مبلغ من النقود إلى شخص ثالث يسمى المستفيد في تاريخ ومكان معينين.[1]

7) المقاصة الإلكترونية: يمكن تعريف المقاصة الإلكترونية على أنها:[2]

إجراء تقاص الشيكات بين البنوك، عن طريق البنك المركزي بموجب صور إلكترونية للشيكات وبدون أن يجري تبادل الشيكات فعليا بين البنوك.

كما تم تعريفها بأنها: "ذلك النظام القائم لدى البنك المركزي الذي يتم من خلاله تبادل الشيكات بين البنوك الأعضاء في جلسة المقاصة، عن طريق استلام الشيكات والبيانات العائدة لها، والتي تكون مخزنة على أقراص مضغوطة، ثم يتم حفظها في الذاكرة الرئيسية للقيام بإجراءات الفرز والتوثيق والتصوير والمعالجة لهذه البيانات، للحصول على التسوية النهائية لأرصدة البنوك فيما بينها، وهو ما يعرف بالنتيجة النهائية للبنوك".
إذا فالمقاصة الإلكترونية هي تلك العملية التي يتم خلالها إجراء عمليات تقاص بين البنوك من خلال الشيكات المسحوبة عليها بعد الحصول على صورة لها بعد استلامها من قبل موظف البنك، وإرسال الصورة الإلكترونية عبر قنوات اتصال خاصة يوفرها البنك المركزي إلى جهاز المقاصة في البنك المركزي لتسجيلها إلكترونيا، ويتم إعادة إرسالها إلى البنك المسحوب عليه للمصادقة الفنية والمالية للصرف في نفس يوم الإيداع.

لقد أدى تفعيل نظام المقاصة إلى تحقيق مجموعة من الفوائد التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.7) بالنسبة للعملاء:

- تختصر المقاصة الإلكترونية الوقت الذي كان يستغرقه إجراء المقاصة للشيكات اليدوية، مما يجعل الشيك أداة دفع فورية، تمامًا كما هو الحال مع الإيداع النقدي.
- تساهم المقاصة الإلكترونية في تقليل ظاهرة الشيكات المرتجعة، كما تتيح للعملاء متابعة حالة الشيك في كل مرحلة من مراحل الوفاء، مما يعزز الثقة في التعامل بالشيكات.
- زيادة الدقة في تحصيل الشيكات لأن معظم بيانات الشيكات وصورها وكافة الحركات التي تتم عليها

[1] كردي نبيلة، **السفتجة الإلكترونية**، مجلة النبراس الدراسات القانونية، المجلد02، العدد02، 2017، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص92-93

[2] كردي نبيلة، **المقاصة الالكترونية للشيكات**، مجلة النبراس الدراسات القانونية، المجلد09، العدد02، 2021، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص28

2.7) النسبة للبنوك:

- تساهم المقاصة الإلكترونية في خفض تكاليف نقل الشيكات وتخزينها، حيث تقضي على الحاجة إلى التعامل مع النسخ الورقية، مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالنقل والاحتفاظ بالشيكات في المستندات المادية.
- معرفة وضع البنك المالي في وقت محدد مسبقًا، حيث توفر آلية سريعة ودقيقة لتسوية المعاملات وتحديث الأرصدة، مما يسمح للبنك بمراقبة وضعه المالي بشكل فوري ودقيق.
- الحصول على معلومات وإحصائيات دقيقة عن الشيكات ونظام أرشفة دقيق وسريع.

يعمل النظام على مدار 24 ساعة وبالتالي هناك متسع من الوقت لإرسال الشيكات مهما كان عددها.

في النهاية، كان لتحول البنوك إلى الخدمات الحديثة تأثير إيجابي في تسريع المعاملات وتقليل المخاطر، مما سمح للبنوك بتقديم خدمات مبتكرة تتناسب مع احتياجات العملاء في العصر.

خلاصة الفصل:

أحدثت التكنولوجيا المالية تحولا جذريا في المشهد المالي العالمي، حيث أعادت تعريف آليات تقديم الخدمات المصرفية والمالية من خلال الابتكارات الرقمية مثل البلوكشين، الذكاء الاصطناعي، والمدفوعات الإلكترونية. وقد تمثلت أبرز إسهاماتها في تعزيز الشفافية، خفض التكاليف التشغيلية، وتمكين الفئات غير المتعلمة مع البنوك من الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة في الأسواق الناشئة.

من جانب آخر، واجهت البنوك التجارية تحديات كبيرة لمواكبة هذا التطور السريع، مما دفعها إلى تبني نماذج هجينة تجمع بين الخدمات التقليدية والحلول الرقمية، مثل البنوك الرقمية وأنظمة الدفع المتقدمة. كما أظهر التحليل أن مستقبل القطاع المالي سيعتمد بشكل كبير على التفاعل بين التكنولوجيا المالية والبنوك التجارية، حيث تقدم الأولى الأدوات التقنية، بينما توفر الأخيرة الخبرة التنظيمية والشبكات الواسعة. ولضمان استقرار هذا النظام، يتطلب الأمر تعاونًا دوليًا لوضع أطر تشريعية مرنة تدعم الابتكار دون إغفال حماية المستهلكين وسلامة الأسواق.

في الختام، يمكن القول إن الثورة التكنولوجية في القطاع المالي ليست مجرد تطور تقني، بل هي فرصة لإعادة هندسة الاقتصاد العالمي ليكون أكثر شمولًا وكفاءة، شرط أن تُدار بتوازن دقيق بين ريادة الأعمال الرقمية والحوكمة الرشيدة.

الفصل الثاني

دور التكنولوجيا المالية في ترقية الخدمات المصرفية للبنوك التجارية

تمهيد:

ساهمت التكنولوجيا المالية بشكل كبير في تغيير معايير الخدمات المالية، حيث تسعى المصارف إلى تبني استراتيجيات متطورة تعتمد على التكنولوجيا المالية لتطوير منتجاتها وخدماتها وتحقيق استقرار مالي أكبر، بالإضافة إلى توسيع قاعدة عملائها من خلال تقديم خدمات إلكترونية مبتكرة تتيح لهم إجراء معاملاتهم المصرفية بسهولة ويسر، في هذا السياق، يشهد القطاع المصرفي في الجزائر تحولا مدفوعا بالتطور التكنولوجي المتسارع، مما يساهم في تعزيز تنافسية البنوك التجارية ورفع كفاءتها التشغيلية.

تتجلى أهمية هذا التحول أيضا في تطور البنية التحتية المصرفية والوساطة المالية، حيث لعبت البنية التحتية التكنولوجية دورا في تعزيز الشمول المالي ودعم الاقتصاد الوطني، من خلال تحديث أنظمة الدفع والتسويات، وتوفير قنوات دفع إلكترونية متقدمة، وهذا ساعد على تحسين بيئة العمل المصرفي وتهيئتها للمنافسة العالمية، كما أن الإصلاحات البنكية الجارية تركز على تحديث المؤسسات المالية الوطنية، بما في ذلك بنك الوطني الجزائري، بهدف رفع كفاءتها ودعم التنمية الاقتصادية عبر تشجيع الابتكار المالي وتسهيل وصول التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسيتم تناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: استراتيجيات المصارف في إطار التكنولوجيا المالية

المبحث الثاني: تطور البنية التحتية والوساطة المصرفية في الجزائر

المبحث الثالث: دراسة حالة بنك الوطني الجزائري

المبحث الأول: استراتيجيات المصارف في إطار التكنولوجيا المالية

باتت المصارف اليوم تعيد صياغة استراتيجياتها لمواكبة التحولات الكبيرة التي أحدثتها التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي، من خلال اعتماد الابتكار الرقمي وتعزيز الشمول المالي تسعى المصارف إلى تقديم خدمات أكثر كفاءة ومرونة، هذه الاستراتيجيات تعكس رحلة التكيف مع متطلبات العصر الرقمي وتطلعات العملاء المتغيرة، سنطرح في هذا المبحث تطورات استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وكذا التطرق الى المصارف كمنافس وشريك لشركات التكنولوجيا المالية.

المطلب الأول: تطورات استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي عبر العالم

أصبح الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات عنصرا أساسيا في العمليات التجارية للمصارف، بغض النظر عن حجمها. حيث صارت الحلول الرقمية تُعيد تعريف كيفية تقديم الخدمات المالية، من المدفوعات الرقمية إلى التمويل الشخصي الذكي، هذا التطور يعكس تحولًا جذريًا نحو مستقبل أكثر شمولية واستدامة في الصناعة المالية.

تشير الدراسات إلى أن استجابات المصارف لتوسع شركات التكنولوجيا المالية تختلف من منطقة إلى أخرى، حيث تتبنى بعض المصارف مشاريع احتضان لهذه الشركات، بينما يقوم بعضها الآخر بإنشاء صناديق استثمار مخصصة لدعمها. في المقابل، تلجأ بعض المصارف إلى الاستحواذ على شركات التكنولوجيا المالية أو إطلاق شركات تابعة لها في هذا المجال، مع العمل على تحويل نموذجها التشغيلي نحو الرقمنة الكاملة. كما دخلت المصارف في شراكات وتعاونات مع شركات التكنولوجيا المالية بهدف تعزيز الابتكار وتطوير منتجات جديدة. عند اعتماد المصارف على شركات التكنولوجيا المالية (FinTechs) لدفع عجلة الابتكار، يظهر أن التعاون هو الاستراتيجية الأكثر تفضيلًا، حيث أتاح هذا النهج لمجموعة من المصارف إمكانية وضع معايير تكنولوجية موحدة، يمكن اعتمادها مستقبلاً لتعزيز تطور القطاع المصرفي[1].

علاوة على ذلك، يُظهر تحليل أجرته شركة EY لنشاط التكنولوجيا المالية شمل 45 مصرفًا كبيرًا عبر ثلاث مناطق جغرافية رئيسية في العالم (أمريكا الشمالية، وأوروبا، وآسيا والمحيط الهادئ، باستثناء اليابان) منذ عام 2014، أن هناك تركيزًا متزايدًا على تطوير المنتجات الداخلية، خاصة في مجال المدفوعات الرقمية لخدمة العملاء غير المصرفيين.

تُفضل المصارف في أمريكا الشمالية الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بدلًا من التركيز على تطوير المنتجات داخليًا، في حين تميل المصارف الأوروبية إلى تبني نهج أكثر توازنًا، حيث تُظهر استعدادًا أكبر لدمج عمليات الاندماج والاستحواذ ضمن استراتيجياتها في مجال التكنولوجيا المالية، و بشكل عام يتفاعل حوالي ربع

[1] قيمش خولة، **متطلبات تفعيل التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية في الجزائر على ضوء تجارب بعض الدول**، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2023-2024، ص136

المصارف المشمولة في الدراسة (من أصل 45 مصرفا) بشكل واسع مع شركات التكنولوجيا المالية، سواء من خلال التعاون، أو تطوير منتجاتها الخاصة، أو الاستثمار في الشركات الناشئة، أو الاستحواذ عليها.

بالإضافة إلى ذلك، تشارك العديد من المصارف في مسرعات الأعمال، وحاضنات الشركات الناشئة، وبرامج التدريب، بهدف الوصول المبكر إلى التقنيات المبتكرة والمواهب الجديدة، دون الحاجة إلى الاستحواذ على حصة كبيرة في هذه الشركات، وهو ما يوضحه الشكل أدناه.[1]

أحدثت التكنولوجيا المالية تأثيرا عميقا على أسلوب حياة الأفراد وطبيعة عمل العديد من القطاعات، لا سيما القطاع المصرفي. إذ تتطلب الصناعات التي تتبنى التكنولوجيا المتقدمة، مثل الواقع الافتراضي، وإنترنت الأشياء (IoT)، والحوسبة السحابية، وتحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، تغييرات جوهرية تمس الجوانب المادية والرقمية والبيولوجية. بناءً على ذلك، تحتاج المصارف إلى مواكبة هذه التحولات، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والتحديات المرتبطة بها، مثل الأمن السيبراني، والاحتيال، واسترداد الأموال في المعاملات المالية. ولضمان قدرتها على التكيف مع هذا التطور، يجب على المصارف أن تضمن استعداد الموظفين والإدارة لمواكبة هذه التغييرات، مما يساعدها على تحقيق النجاح في تبني هذه التقنيات الجديدة. قبل استعراض الخصائص النظامية للابتكارات المالية في القطاع المصرفي، يمكن الرجوع إلى الشكل رقم 03، الذي يُظهر تطور الابتكارات القائمة على التكنولوجيا المالية في صناعة الخدمات المالية العالمية حتى الوقت الحاضر. فقد شهد هذا القطاع تحولات جذرية، بدءًا من تطوير الشبكات والبطاقات الإلكترونية، ونظم تحويل الأموال، إلى ظهور أنظمة الدفع الإلكتروني مثل (Visa, MasterCard, Mondex)، ثم انتشار الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية الرقمية.[2]

وفي ظل هذا المشهد المصرفي المتغير، تبنت العديد من المصارف التكنولوجيا المالية بهدف تحسين كفاءة خدماتها المالية. إضافةً إلى ذلك، أدى دخول منافسين جدد إلى القطاع المالي، إلى جانب تطور البنوك التقليدية، إلى زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المالية في تقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة، مما عزّز المنافسة في السوق المصرفية

[1] EY**, Unleashing the potential of FinTech in banking**, 2017, p 10

[2] قيمش خولة، مرجع سبق ذكره، ص155

الشكل رقم (1.2): تطوير الابتكارات القائمة على التكنولوجيا المالية

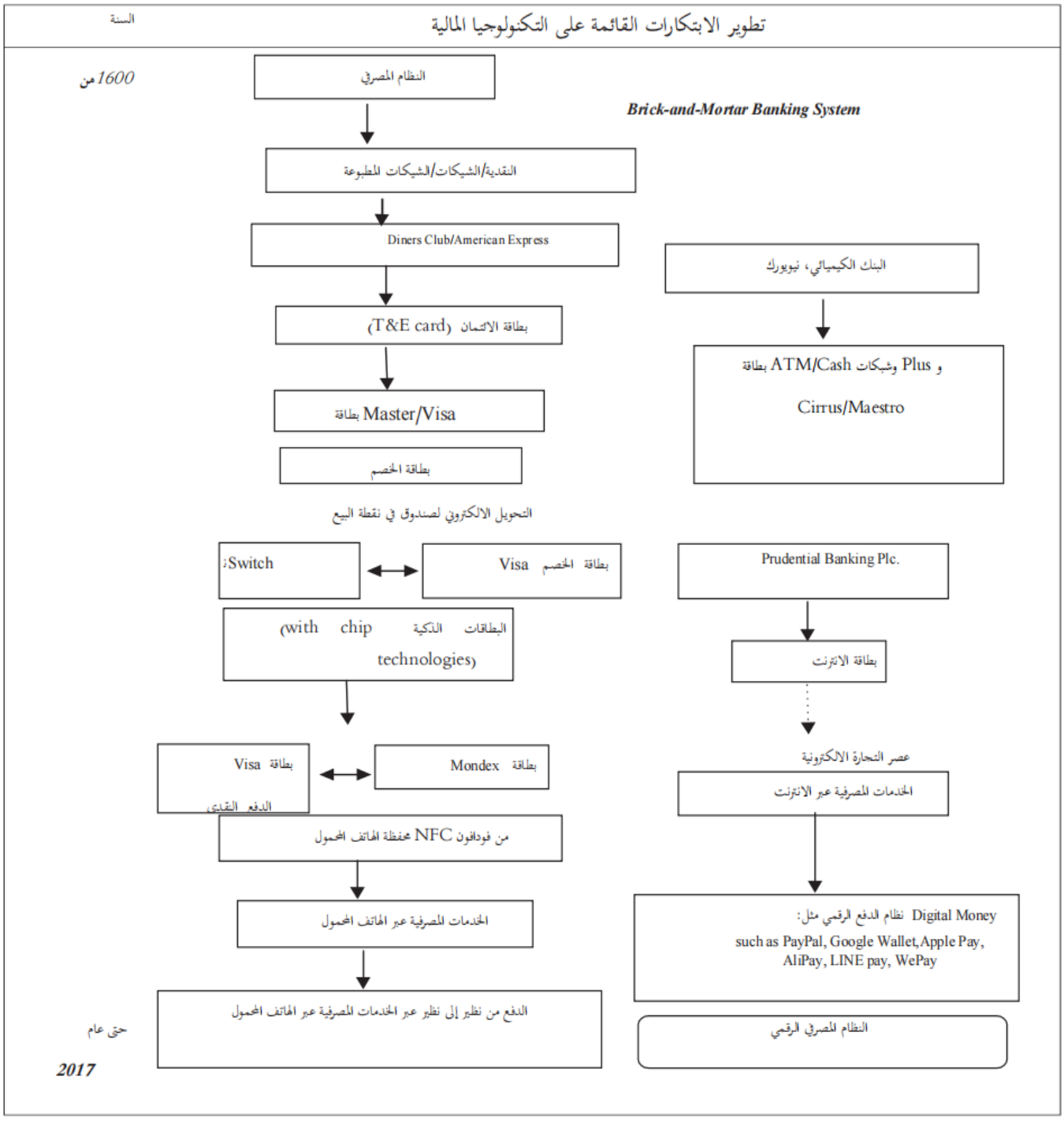

المصدر: قيمش خولة، مرجع سبق ذكره، ص156

المطلب الثاني: شركات التكنولوجيا المالية كمنافس للمصارف

برزت شركات التكنولوجيا المالية (فينتك) كمنافس قوي للمصارف التقليدية، مستفيدةً من مرونتها التكنولوجية وتوجهها نحو الحلول الرقمية، فبفضل ابتكاراتها التي تركز على تجربة المستخدم وسرعة الخدمات، استطاعت جذب شريحة واسعة من العملاء، خاصة الأجيال الشابة التي تبحث عن بدائل أبسط وأكثر ذكاءً، هذا التنافس يدفع القطاع المصرفي إلى إعادة اختراع نفسه أو مواجهة خطر تراجع دوره في المشهد المالي العالمي المتسارع.

أولا: الانشطة المصرفية في ظل تنافسية المصارف وشركات التكنولوجيا المالية

نجحت التكنولوجيا المالية في تطوير منصات دفع وتحويل خاصة بها، مما عزّز مكانتها في السوق. ومن أبرز الأمثلة على ذلك شركة "نملة المالية" (Ant Financial)، التي تحتل المرتبة العاشرة عالميًا، متفوقة على العديد من المصارف العريقة، إذ تبلغ قيمتها السوقية حوالي 150 مليار دولار، وهو ما يجعلها أكبر من مصرف Royal Bank of Canada، الذي تقدر قيمته السوقية بـ 114 مليار دولار، وكذلك مصرف BNP Paribas الذي تبلغ قيمته حوالي 90 مليار دولار.[1]

ووفقًا لتقرير صادر عن مؤسسة EY العالمية، فإن إيرادات الخدمات المالية للمصارف، والتي تزيد عن 4.7 تريليون دولار أمريكي، معرضة للخطر نتيجة المنافسة المتزايدة من شركات التكنولوجيا المالية، التي باتت تشكل تهديدًا مباشرًا للنماذج المصرفية التقليدية.[2]

كما أكد التقرير أن التهديد الأكبر للمصارف على المدى القريب لا يأتي بالضرورة من شركات التكنولوجيا المالية، بل من المنافسين التقليديين الذين تمكنوا من الاستفادة بشكل أفضل من الحلول التكنولوجية المالية.

وقد تم التوصل إلى هذه النتائج بعد تحليل 45 مصرفًا عالميًا رئيسيًا، حيث أظهرت الدراسة أن جميع المصارف تتفاعل مع شركات التكنولوجيا المالية بدرجات متفاوتة، إلا أن حوالي ربع هذه المصارف فقط منخرط بشكل واسع في هذا التعاون، وذلك بسبب العوائق التي تحد من إمكانية الشراكة الفعالة مع شركات التكنولوجيا المالية. أما فيما يتعلق بالأنشطة المصرفية الأكثر تأثرًا بالمنافسة بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية، فقد أشار استطلاع الذي أجرته مؤسسة EY إلى أن أنظمة الدفع تأتي في مقدمة الأنشطة المالية الأكثر عرضة للانتقال إلى شركات

[1] لطرش ذهبية، سمية حراق، **واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية واهميتها في تعزز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، العدد2، 2020 ص96

[2] او سعيد سمير، احمد رجراج، **التكنولوجيا المالية في مجال الصناعة المصرفية: الفرص والتحديات ،ملتقى وطني حول: صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية**، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر ،2018، ص16

التكنولوجيا المالية خلال السنوات الخمس القادمة، تليها نشاط الإقراض الشخصي، عمليات تحويل الأموال وإدارة الثروات.[1]

ثانيا: عامل الثقة في ظل تنافسية المصارف وشركات التكنولوجيا المالية

عند تقييم التأثير الفعلي للتكنولوجيا المالية على الصناعة المصرفية، يبرز عاملان أساسيان يؤثران بشكل مباشر على مدى نجاح هذه التقنيات، وهما[2]:

- معدل تبني التكنولوجيا الأساسية داخل المجتمع.
- مدى انتشار المعرفة التكنولوجية بين عامة السكان.

تشير المعطيات إلى أن وتيرة الابتكار اليوم أسرع مما كانت عليه في العقود السابقة، وهناك دلائل واضحة على أن معدل التبني قد شهد ارتفاعا ملحوظا أيضا.

ولهذا، من أجل تعزيز ثقة العملاء في الخدمات المالية القائمة على التكنولوجيا وزيادة معدل قبولهم لها، ينبغي على المصارف التركيز على النقاط التالية[3]:

- التحلي بانتقائية عالية عند اختيار شركاء التكنولوجيا المالية، لضمان التعاون مع الجهات الأكثر مصداقية وكفاءة.
- تعزيز إدارة المخاطر لضمان الحماية من التهديدات المحتملة التي قد تؤثر على سلامة العمليات المالية.
- الاستفادة من الخبرة التنظيمية للمصارف، حيث يُبنى عامل الثقة على تاريخ طويل من الممارسات الآمنة وإدارة المخاطر الفعالة.

بالتالي، فإن الثقة في المصارف تتشكل عبر عقود من الالتزام بالمسؤولية التنظيمية وإدارة المخاطر وهو ما يجعلها قادرة على تحقيق توازن فعّال بين تبني التكنولوجيا المالية وضمان أمن واستقرار الخدمات المصرفية.

---

[1] قيمش خولة، مرجع سبق ذكره، ص138

[2] **Implications of fintech developments for banks and bank supervisors**, bank for internaional settlements, 2018, p 14

[3] Omkar A. Patil and Rutuja M and Shivani S, and Bhushan Patil , **FINTECH AND BANKING: A PERMANENT TRADE-OFF OR A PROMISING OPPORTUNITY?,** Departement of economics fergusson college, p 16

ثالثا: أولويات المصارف من أجل تعزيز مركزها التنافسي.

دفعت التطورات في التكنولوجيا المالية إلى إعادة تشكيل القطاع المصرفي، خاصة مع تزايد تطلعات المستهلكين، وظهور تقنيات جديدة، بالإضافة إلى نماذج أعمال مبتكرة. ويأتي هذا في إطار المنافسة الشرسة التي تواجهها المصارف من قبل المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة.[1]

يمكن قياس قوة المنافسة بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية من خلال:

- مدى استجابة المصارف للتغيرات التكنولوجية.
- قدرتها على تعديل أنظمتها بما يتماشى مع التطورات الحديثة.
- نجاحها في خلق مصادر إيرادات جديدة وجاذبة.

وبناءً على ذلك، يمكن للمصارف الاستفادة من التكنولوجيا المالية لتحسين كفاءة الخدمات، وجعلها أسرع وأقل تكلفة، شريطة أن تقوم بتطويرها داخليًا ضمن استراتيجياتها الخاصة.

كما تتمثل الأولويات الاستراتيجية التي يجب أن تركز عليها المصارف:

- التحول الرقمي الكامل: تطوير بنية تحتية مصرفية رقمية تواكب التحولات السريعة.
- تعزيز الأمن السيبراني: لمواجهة المخاطر المرتبطة بالاحتيال الإلكتروني وحماية بيانات العملاء.
- تطوير خدمات مصرفية ذكية: تعتمد على الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات لفهم احتياجات العملاء بشكل أعمق.
- توسيع الشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية: للاستفادة من الابتكارات الجديدة دون الحاجة إلى بناء كل شيء من الصفر.
- تحسين تجربة العملاء: من خلال تقديم حلول مصرفية أكثر سهولة ومرونة وابتكارا.
- تطوير نماذج إيرادات بديلة: للحد من الاعتماد على المصادر التقليدية مثل الفوائد والرسوم المصرفية.

من خلال التركيز على هذه الأولويات، يمكن للمصارف تعزيز مركزها التنافسي ومواكبة التطورات السريعة في قطاع الخدمات المالية.

[1] لزهاري زواويد، حجاج نفيسة، **التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ،جامعة تامنغست ، العدد 03، 2018، ص77

رابعا: مستقبل التكنولوجيا المالية كمنافس للمصارف.

جاء في تقرير (Ernst & Young, 2017) الذي تناول نمو التكنولوجيا المالية (FinTech) من خلال تتبع المستهلكين النشطين رقميًا منذ عام 2015، أن 16% من المستهلكين استخدموا خدمتين أو أكثر من خدمات التكنولوجيا المالية. وتضاعف هذا المعدل خلال 18 شهرًا فقط، مما يعكس التبني السريع لهذه التقنيات.

وكانت أهم نتائج التقرير حول تأثير التكنولوجيا المالية على المصارف:[1]

- ارتفاع نسبة استخدام التكنولوجيا المالية عالميًا: حيث بلغ متوسط استخدام التكنولوجيا المالية بين المستهلكين النشطين رقميًا 33% عبر 20 سوقًا رئيسيًا، وسجلت الصين أعلى معدل استخدام بنسبة 69%، تليها الهند (52%) ثم المملكة المتحدة (42%).
- الخدمات الأكثر طلبًا: يمثل قطاع تحويل الأموال والمدفوعات حوالي 50% من خدمات التكنولوجيا المالية.
- اعتماد خدمات التأمين عبر التكنولوجيا المالية بلغ 24%، مما يشير إلى توسع الخدمات غير التقليدية.
- الفئات العمرية الأكثر استخدامًا: تمثلت في مجال (25-34 سنة) فهي تعتبر الأكثر استخدامًا لخدمات التكنولوجيا المالية. يرجع ذلك إلى المعرفة التقنية والحاجة الفعلية إلى الخدمات المالية.
- التوقعات المستقبلية: يتوقع التقرير أن يرتفع معدل استخدام التكنولوجيا المالية عالميًا إلى 52% في المستقبل القريب. كما ان الاقتراض والتخطيط المالي هما القطاعان المتوقع ازدهارهما أكثر من غيرهما.

جدول رقم (1.2): مقارنة بين نقاط القوة في البنوك مقابل نقاط الضعف في شركات التكنولوجيا المالية

نقاط القوة لدى البنوك	نقاط الضعف لدى شركات التكنولوجيا المالية
قاعدة ضخمة من العملاء	عدم ثقة العملاء
سمعة مبنية على الثقة والاستقرار	ضعف الخبرة في التنظيم
خبرة في أمور التنظيم	خط محدود من المنتجات
مجموعة متكاملة من المنتجات المصرفية الاسلامية	قلة رأس المال الاستثماري
مصادر راسخة من الأموال	ضعف الخبرة في إدارة المخاطر
خبرة في التدقيق الشرعي	حاجة لبناء قاعدة من العملاء
برامج فعالة في إدارة المخاطر	ضعف الخبرة في التدقيق الشرعي
تمتلك هيئات من الرقابة الشرعية	محدودية القدرة على إنشاء هيئات رقابة شرعية

المصدر: لرابي محمد، عرياني عيسى الياس، **التكنولوجيا المالية FinTech ودورها في تعزيز العمل المصرفي (تجربة البنوك الكويتية)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التسيير تخصص مالية والمحاسبة، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021-2022، ص52

[1] omkar A. Patil and Rutuja M and Shivani S and Bhushan Patil, p 01، مرجع سبق ذكره

جدول رقم (2.2): مقارنة بين نقاط القوة في شركات التكنولوجيا المالية مقابل نقاط الضعف في البنوك

نقاط الضعف لدى البنوك	نقاط القوة لدى شركات التكنولوجيا المالية
مقيدة بالتكنولوجيا والأنظمة القديمة	تتميز بالتكنولوجيا ذات الأنظمة / البرامج الحديثة
عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية	القدرة على الابتكار
خاضعة لضغط تنظيم كبير	ضغط تنظيمي أقل
لا تتمتع بثقافة التغيير السريع	الرشاقة والسرعة في التكيف مع السوق
عدم القدرة على التوظيف /الاحتفاظ بالمواهب	قادرة على تحسين المنتجات الحالية
عدم الرغبة في تفكيك المنتجات	تتمتع بخبرة تقنية عالية
تباين القوانين والأنظمة الدولية	توحيد الصناعة المالية الإسلامية على مبادئها
تحجيم الإمكانيات المادية والمعنوية للمنافسة عالميا	إزالة عوائق المنافسة (التشغيلية، التكلفة، ...) بين البنوك الإسلامية والبنوك الربوية

المصدر: لرابي محمد، عرياني عيسى الياس، مرجع سبق ذكره، ص53

المطلب الثالث: شركات التكنولوجيا المالية كشريك للمصارف

في البداية، كانت شركات التكنولوجيا المالية تُعتبر منافسًا قويًا للمصارف في مختلف الدول، حيث شكلت تهديدًا لنشاطها التقليدي. ومع ذلك، سرعان ما أدركت المصارف أن التعاون مع هذه الشركات يمكن أن يكون فرصة اقتصادية مربحة تعزز أرباحها وتحقق أهدافها المالية، ومن هذا المنطلق، فإن الشراكة بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية تحمل العديد من الفوائد، حيث تتيح للمصارف تحسين خدماتها وتوسيع نطاق أعمالها، مما يجعل هذا التعاون خيارا استراتيجيا مهما في مواجهة التغيرات المستمرة في القطاع المالي.

أولا: مزايا شراكة المصارف مع شركات التكنولوجيا المالية

يشهد قطاع التكنولوجيا المالية نموًا سريعًا، مما يجعله إما تحديًا للمصارف أو فرصة لتعزيز أدائها، وذلك بناءً على استراتيجيات كل من الشركات الناشئة والمصارف. في حين تتصرف بعض الشركات الناشئة كمنافس مباشر للمصارف، فإن معظمها يسعى إلى إقامة شراكات معها، مما يتيح للمصارف فرصة للتكيف مع متطلبات العملاء المتغيرة والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة. وتبرز الشراكة بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية بشكل خاص في مجالات المدفوعات والتجارة الإلكترونية، حيث تحقق العديد من الفوائد، ومن أهمها:[1]

- تحسين عملية التمويل: تساهم التكنولوجيا المالية في تسهيل جمع الأموال وتنويع مصادر التمويل، مثل الإقراض المباشر (P2P) والتمويل الجماعي، سواء التقليدي أو الإسلامي. كما تعمل على إزالة العوائق التقليدية أمام التمويل، مثل الحاجة إلى التوجه إلى المصارف أو الامتثال لمتطلبات معقدة للحصول على

[1] قيمش خولة، مرجع سبق ذكره، ص 142-143

البطاقات الائتمانية، مما يؤدي إلى تسريع بدء الأعمال التجارية من أشهر إلى أسابيع قليلة، وتسهيل الوصول إلى رأس المال اللازم لبدء التشغيل.

- خلق نماذج أعمال جديدة وتطوير تطبيقات مبتكرة: تعمل المصارف وشركات التكنولوجيا المالية على تطوير أساليب جديدة للحصول على الخدمات المالية المصممة للأفراد. وتشير الدراسات إلى أن الأجيال الشابة، التي غالبًا ما تكون غير مرتبطة بالمؤسسات المالية التقليدية، تنجذب بشكل أكبر نحو التكنولوجيا المالية، حيث توفر لهم خدمات مالية تتناسب مع نمط حياتهم الرقمي وتعزز إدماجهم في النظام المالي.
- خفض التكاليف: تساهم التكنولوجيا المالية في تقليل تكاليف الخدمات المصرفية، مما يمكّن المؤسسات المالية من تقديم خدمات المدفوعات، والإيداع، والتأمين، والإقراض بأسعار أقل تتناسب مع احتياجات العملاء. كما تسمح الأتمتة والمعالجة المباشرة بتحسين الكفاءة التشغيلية، على سبيل المثال، من خلال إتاحة الوصول إلى أسعار صرف العملات الأجنبية الحقيقية وتجنب الرسوم المرتفعة المرتبطة باستخدام البطاقات المصرفية في الخارج. بالإضافة إلى ذلك، تستحوذ شركات التكنولوجيا المالية على جزء كبير من تطبيقات تحويل الأموال التي تقدم خدماتها بدون رسوم.
- تعزيز الشمول المالي: تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي عبر توسيع نطاق استخدام المدفوعات عبر الهاتف المحمول (mobile payment) في المناطق الريفية، إضافةً إلى استخدام التحقق الرقمي لتحديد هوية العملاء بسهولة، والاستفادة من تقنيات التشفير لتقليل تكاليف المعاملات. كما تساعد هذه الحلول في مواجهة التحديات التي تعيق المرأة عن الوصول إلى الخدمات المالية، مما يمنحها فرصة أكبر لاختيار مسارها المهني بحرية.

بشكل عام، تعكس هذه المزايا أهمية التعاون بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية، حيث توفر حلولًا مبتكرة تساعد على تحسين الخدمات المالية، وخفض التكاليف، وتوسيع نطاق الشمول المالي، مما يجعل هذه الشراكة استراتيجية مربحة للطرفين.

ثانيا: دوافع شراكة المصارف وشركات التكنولوجيا المالية.

أظهرت دراسة أجرتها جامعة ماريبور أن الدافع الأساسي للمصارف للشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية هو تسريع الابتكار وتحقيق ميزة تنافسية، بينما تتمثل الدوافع الرئيسية لشركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الثقة من خلال التحالف مع المصارف، إلى جانب توسيع قاعدة عملائها، وهو ما يمكن أن توفره المصارف بشكل فعال. ويمكن النظر إلى هذه الدوافع من خلال استراتيجيات التحالف والتكامل، حيث تحقق الشراكة منفعة متبادلة للطرفين، أو من خلال استراتيجية المطابقة التي تعكس تشابها في الدوافع بين الشريكين.[1]

أما من حيث مجالات التعاون، فإن الأنشطة الأكثر جذبا للتحالف من طرف شركات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي تشمل الخدمات المالية، أمن المعاملات، وإدارة برامج التكنولوجيا المالية داخل المصارف، تليها خدمات

[1] مارمور مينا، **فينتك الابتكارات المالية التقنية**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ،2019، ص29

الدفع وإدارة الأصول. وبشكل عام، هناك خمسة مجالات مصرفية رئيسية تشهد نموًا متزايدًا نتيجة مشاركة شركات التكنولوجيا المالية، وهي: التمويل، وإدارة الأصول، وخدمات الدفع، وتطوير برامج التكنولوجيا المالية على مستوى المصارف، بالإضافة إلى الأمن السيبراني.[1]

ثالثا: نماذج شراكة المصارف مع شركات التكنولوجيا المالية.

أكد كل من Nguyen Liem, Ho Tin, and Tran Son في دراستهم حول "ائتمان التكنولوجيا المالية واللوائح المصرفية والأداء المصرفي: تحليل شامل لعدة بلدان" أن على البنوك المركزية والسلطات التنظيمية تعزيز مجموعة من اللوائح التي تدعم التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والمصارف، مما يسهم في تحقيق استقرار أكبر للنظام المصرفي وتحسين أدائه. وأشار الباحثون إلى أن المصارف قد تحتاج إلى التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية وتبني الحلول التكنولوجية الحديثة لمواجهة التأثيرات التنظيمية المصرفية الحتمية.[2]

في حال قررت المصارف تبني التكنولوجيا المالية، يمكنها القيام بذلك عبر أحد النماذج التالية:[3]

- الاستثمار: تستثمر المصارف جزءًا من رأس مالها في شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، سواء عبر رأس المال الاستثماري أو من خلال استثمارات مباشرة.
- التعاون: تستفيد المصارف من المنصات المطورة من قبل شركات التكنولوجيا المالية، أو توفر بيئة لتبني وتنفيذ حلول جديدة، كما يمكنها الدخول في مشاريع مشتركة أو إحالة عملائها إلى شركات التكنولوجيا المالية للحصول على خدمات مالية محددة.
- تطوير المنتجات: تقوم المصارف نفسها بتطوير حلول التكنولوجيا المالية مثل أنظمة الدفع اللاتلامسية، والمستشارين الآليين للاستثمار، وغيرها من الابتكارات المالية.
- الاندماج والاستحواذ: تستحوذ المصارف على شركات التكنولوجيا المالية بهدف الوصول السريع إلى التقنيات الحديثة وتعزيز قدراتها الرقمية.
- برامج التكنولوجيا المالية: تنضم المصارف إلى برامج مشتركة مع مؤسسات مالية أخرى وأطراف معنية بهدف تطوير حلول تكنولوجية مالية مبتكرة أو قيادة مشاريع في هذا المجال.

---

[1] Husam Rjoub and Tomiwa Sunday Adebayo and Dervis Kirikkaleli, **Blockchain technology-based FinTech banking sector involvement using adaptive neuro-fuzzy-based K-nearest neighbors algorithm**, Financial Innovation,2023, p 14

[2] Liem Nguyen and Son Tran and Tin Ho ,**Fintech credit bank regulations and bank performance: a cross-country analysis** , Asia-Pacific Journal of Business, No 4, 2022, P 463

[3] قيمش خولة، مرجع سبق ذكره، ص145-146

رابعا: اثار شراكة المصارف مع شركات التكنولوجيا المالية على الطرفين.

يُعد التعاون بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية خطوة استراتيجية تهدف إلى تحسين كفاءة الخدمات المالية وتعزيز فعاليتها، حيث يسهم هذا التعاون في توسيع نطاق السوق، وزيادة الأرباح، وتعزيز القدرة التنافسية لكلا الطرفين. فمن خلال الاستفادة من الحلول التكنولوجية التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية، تصبح العمليات المصرفية أكثر تطورًا ومرونة، مما يسهم في تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين جودة الخدمات. وفي المقابل، تستفيد شركات التكنولوجيا المالية من دعم المصارف، مما يتيح لها تطوير منتجات مالية أكثر استقرارا، وتقليل مخاطر الخدمات المالية، وزيادة ثقة المستثمرين والمقترضين.

كما يساعد هذا التعاون في تسهيل امتثال شركات التكنولوجيا المالية للوائح المصرفية، مما يعزز استقرارها داخل السوق. وتأتي رغبة شركات التكنولوجيا المالية في الشراكة مع المصارف لأسباب متعددة، أبرزها الاستفادة من السمعة القوية والعلامة التجارية الراسخة للمؤسسات المالية التقليدية، وتحقيق وفرات الحجم التي تقلل من نفقاتها التشغيلية، إلى جانب كسب ثقة العملاء من خلال الارتباط بمؤسسات مالية موثوقة. كما أن 20% من هذه الشركات تتجه نحو الشراكة للاستفادة من الخبرة التنظيمية، في حين يلعب عامل الخبرة في إدارة المخاطر دورا في جذب 17% منها.[1]

خامسا: افاق شراكة المصارف وشركات التكنولوجيا المالية.

تشير تقارير CAPGEMINI وLinkedIn 'EFMA إلى أن 60% من المؤسسات المالية التقليدية أصبحت أكثر انفتاحا على بناء شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية، بينما تتجه 59% منها إلى تطوير قدراتها الداخلية لتعزيز قدرتها التنافسية، في حين فضّلت بعض المؤسسات حلولًا أخرى. وتكشف هذه الأرقام عن آفاق واسعة لشراكة المصارف مع شركات التكنولوجيا المالية، حيث تتيح هذه الشراكة فرصا عديدة، مثل تعزيز التفاعل مع العملاء، وتحسين قرارات الإدارة، واستحداث سلاسل قيمة ونماذج أعمال جديدة. وعلى الرغم من الفوائد التي تحققها هذه الشراكة للمصارف، إلا أنها تؤثر أيضًا بشكل مباشر على العملاء، إذ أظهرت دراسة استبيانية أجرتها مؤسسة EY أن هناك عدة عوامل تجذب العملاء نحو شركات التكنولوجيا المالية، والتي يمكن أن تُستثمر في إطار الشراكات مع المصارف. وجاءت جودة الخدمة في مقدمة هذه العوامل، تلاها عامل السعر بنسبة 15.4%، في حين اعتبر 43.4% من المشاركين أن سهولة فتح الحساب هو العامل الأكثر أهمية. كما أشار 11.2% إلى أن استجابة الشبكة لرغبات العميل وعدم تعطلها كان عاملًا أساسيًا، بينما قُدرت نسبة جودة الخدمة بـ 10.3%، مما يؤكد أن نجاح هذه الشراكة يعتمد بشكل كبير على تجربة العملاء ومدى تلبية احتياجاتهم بكفاءة.[2]

---

[1] Almira Rahma Saphyra and Raesita Zahra and Noerlina ,**A Systematic Literature Review of Fintech Investment and Relationship with Bank in Developed Countries**, International Conference on Computer Science and Artificial Intelligence , Jakarta, Indonesia,2021, p 188

[2] قيمش خولة، مرجع سبق ذكره، ص150-151

المبحث الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري

فرض التطور الضخم والسريع الحاصل في الصناعات البنكية العالمية، على الجزائر مواكبته، من خلال توجيه جهودها لتفعيل هذا القطاع السيادي، بما يخدم مصالحها ويتماشى مع التحول العالمي، حيث تعكف الدولة خلال السنوات الأخيرة على تبني التكنولوجيا المالية أو ما يعرف بـ "FINTECH" في تسيير النظام المصرفي.

المطلب الأول: خارطة تبني التكنولوجيا المالية في الجزائر

واجهت الجزائر صعوبات في بداية استخدام التكنولوجيا المالية، لكنها خصصت إمكانيات كبيرة لتطوير نظامها المالي. بهدف مواكبة المعايير العالمية وتحقيق ما يطمح له الناس المهتمين بهذا المجال.

أولا: مسار تطبيق التكنولوجيات الحديثة في القطاع المالي:

لوعدنا إلى حقيقة وواقعية التوجه نحو رقمنة القطاع وكمحاولة للاعتبار والتذكير نجد أن مشاريع أقل صعوبة وتعقيدا أخذ سنوات طويلة، لم يجسد وعرف مسار تطبيقها صعوبات ضخمة وتوقفا متكررا، ونذكر منها، إطلاق مشروع تصميم الدفع الالكتروني عند التجار والمتعاملين الاقتصاديين، كونهم شريحة وزبائن مهمة للبنوك والنظام المصرفي ككل ، الذي أدرج في قانون مالية 2018 من خلال المادة 111 منه، والذي يقضي بإلزام التجار الدفع الالكتروني وذلك باقتراح أجهزة الدفع الالكتروني بما فيها محطات الدفع الالكتروني على زبائنهم عند تسديد مبالغ مقتنياتهم، في حين أعطت وزارتا المالية والتجارة مهلة أخرى في أفريل 2022، بعد أن تم تأجيل العملية للالتزام بتعميم محطات الدفع الالكتروني وفقا لما ينص عليه قانون مالية 2020.

من جانب آخر، تم انشاء FinLab الجزائر في سبتمبر 2021، المعروف أيضًا بـ GIE Algeria FinLab، هو مختبر مالي تم إنشاؤه بمبادرة من اللجنة الوطنية لتنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) والاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين (UAR)[1]. يهدف إلى تسريع الابتكار في القطاع المالي الجزائري من خلال دعم التحول الرقمي، تعزيز الشمول المالي، وتوفير بيئة اختبار آمنة للشركات الناشئة في مجالات FinTech وInsurTech. كما يسعى إلى تكوين محفظة من الشركات الناشئة المتخصصة في البنوك والتأمين لتقديم حلول مبتكرة تتماشى مع احتياجات السوق المحل[2].

يمكن القول أن نموذج الأعمال الذي أعده المخبر المالي Finlab قائم على ستة 06 ركائز أساسية، فهو تحت الإشراف المباشر لبنك الجزائر ويعتمد على دعم وزارة المالية من خلال توفير التمويل والبنية التحتية التنظيمية للشركات الناشئة ومختلف الأعوان الاقتصادية المساهمة في بناء هذه المنظومة، في حين إطار العمل المحلي

---

[1] Algerie eco, **La Cosob lance le premier FinLab en Algérie,** date of view: 24/04/2025, https://www.algerie-eco.com/2021/09/30/la-cosob-lance-le-premier-finlab-en-algerie/

[2] Finlab, **Algérie FinLab : Accélérateur d'Innovation pour un secteur financier inclusif et durable**, date of view: 24/04/2025, https://www.algeriafinlab.com/about/

يساهم عن طريق تعزيز التعاون والشراكات بين القطاع العام والخاص والأكاديمي، والتشجيع على المنافسة السليمة بين الأطراف، كما يدعم مبادرات الإبداع ولابتكار، أما فيما يخص العمود الفقري للمنظومة فيتمثل في البنية التحتية التي تدعم البنية التقنية، أنظمة الأمن والحماية، السحابات الرقمية لتخزين البيانات، التنافسية في هذا المجال، حيث تضم الواجهات والبرامج، إضافة إلى ذلك، اعتمد نموذج الأعمال على الموارد الجوهرية المتمثلة في الإمكانيات الجزائرية المحلية والدولية، سواء من الكوادر البشرية من باحثين ومهنيين في المجال أو من خلال الإمكانيات الفنية والمالية، أما فيما يتعلق بالرأس المال الذكي فهو إستراتيجية لتحسين من مؤشر بيئة الأعمال على المستوى الدولي، كما اشتمل نموذج الاعمال أيضا على سوق للتجارة الإلكترونية التي تشهد رواجا على المستوى الدولي، حيث سيساهم هذا النموذج في بناء وتطوير سوق إلكترونية وطنية، تنظم معاملات التجارة الالكترونية سواء داخل الوطن أو التجارة الالكترونية الدولية.[1]

ثانيا: الفاعلين الرئيسين في منظومة التكنولوجيا المالية في الجزائر:

تتأثر منظومة التكنولوجيا المالية في الجزائر بعدة فاعلين رئيسيين، ينتمون لعدة قطاعات مختلفة حنث يمكن تحديد أهم الفاعلين من خلال الشكل التالي:[2]

1) بنك الجزائر: يشرف بنك الجزائر على التأكد من مدى مطابقة المنظومات ووسائل الدفع الالكترونية والمعايير المطبقة في المجال المالي، وذلك تطبيقا للنظام المعمول به، ومن بين الاجراءات التي اتخذها بنك الجزائر في سبيل أولى مراحل تبني التكنولوجيا المالية، هو اعتماد الدينار الرقمي كعملة رقمية للبنك المركزي تفتح المجال أمام تبني تكنولوجيات أوسع، (المادة 02، القانون رقم 23/09 يتضمن القانون النقدي والمصرفي، 2023)، إضافة إلى اعتماد نظام المقاصة الالكترونية تحت مستمى نظام الجزائر للمقاصة المسافية بين البنوك ATCI سنة 2005 (نظام رقم 05/06، يتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى، 2005).

2) البنوك التجارية وبريد الجزائر: توفير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطوير التطبيقات المصرفية المحمولة، وتسهيل الدفع الإلكتروني، وتطوير حلول التمويل الرقمي، حيث تضم الشبكة البين بنكية في الجزائر 18 عضوا بالإضافة إلى بريد الجزائر.

3) قطاع التأمين: يساهم هذا القطاع في تعزيز التكنولوجيا المالية من خلال اعتماد وتطبيق التقنيات المبتكرة والحلول الرقمية من خلال اعتماد التأمين عبر الانترنت، والتطبيقات المحمولة لشركات التأمين، حيث برزت العديد من الشركات الناشئة في هذا المجال من بينها B-Linky وAmenTech المختصتين في تكنولوجيا التأمينات.

---

[1] رفين جلال، بختي زوليخة، **واقع التكنولوجيا المالية (FinTech) فى القطاع المصرفي الجزائري دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 2016 إلى 2023**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، الجزائر، المجلد09، العدد02، 2024، ص543

[2] رفين جلال، بختي زوليخة، المرجع نفسه، ص544-546

4) اللجنة الوطنية لتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB: تشرف تحت وصاية بنك الجزائر على تنظيم ورقابة التكنولوجيا المالية في الجزائر من خلال وضع وتنفيذ اللوائح والقوانين التي تنظم نشاطها، كما تعتبر الهيئة المشرفة على المخبر المالي FINLAB.

5) شركة تسيير القيم المنقولة SGBV: تعمل على تطوير وتحسين البنية التحتية التقنية للأسواق المالية في الجزائر، كما تساهم الشركة في تطوير وتشغيل الأنظمة والمنصات التقنية المستخدمة في التداول الإلكتروني والتسوية وتسجيل الأوراق المالية وإدارة الملكية من خلال منصات رقمية تمكن المستثمرين والوسطاء من التداول الالكتروني للأوراق المالية.

6) وسطاء عمليات البورصة IOB: حسب نص المادة رقم 05 من المرسوم التشريعي المعدل والمتمم، المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة وضع الوسطاء في عمليات البورصة، ومنحهم السلطة الحصرية للتداول على القيم المنقولة في البورصة، حيث اعتمدت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها 10 وسطاء وهم (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك، القرض الشعبي الجزائري، سوسيتي جينيرال الجزائر، تل ماركتس، مصرف البركة، بنك السلام الجزائر).

7) الشركات الناشئة: تساهم الشركات الناشئة في دعم منظومة التكنولوجيا المالية من خلال الحلول والأفكار المبتكرة التي من خلالها يتم تحسين كفاءة وفعالية النظام المالي وتمكين العملاء من الوصول إلى الخدمات المالية بأسهل الطرق، إذ تشهد الساحة المالية الجزائرية وجود العديد من الشركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ومجال تكنولوجيا التأمينات.

8) مشغلي أنظمة الدفع SATIM وGIE شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك: المشغل للدفع الإلكتروني بين البنوك في الجزائر للبطاقات المحلية والدولية، حيث تعمل كواحدة من الأدوات التقنية لدعم برنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة، تأسست في عام 1995 بمبادرة من المجتمع المصرفيBADR، BEA,BDL CPA,BNA CNEP. البركة ومؤسسة CNMA للتأمين، بواسطتها تم توصيل أكثر من 1351 جهاز صراف آلي و40000 محطة دفع إلكترونية متصلة بخوادمها، إضافة إلى هذا أكثر من 274 موقعا تجاريا على الويب يعمل على خوادمها.

9) متعاملي شبكات الاتصالات: يساهم متعاملي شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية في دعم جهود منظومة التكنولوجيا المالية من خلال التشجيع على عمليات الدفع الالكتروني عبر المنصات الرقمية التي يتيحها المتعاملون مثل شركة اتصالات الجزائر، شركة موبليس، شركة جازي وشركة أوريدو، يخضع هؤلاء المتعاملون لسلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية.

10) هياكل الدعم (حاضنات الأعمال): ساهم هذه الهياكل من خلال توفير مساحات عمل بأسعار منخفضة للمختلف الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المالية، كما توفر لهم قنوات اتصالا لتسهيل الحصول على التمويلات اللازمة، بالإضافة إلى توفير الدورات التكوينية لرواد الأعمال في هذا المجال، وربطهم معا، المحتملين.

المطلب الثاني: تطور البنية التحتية والوساطة المصرفية في الجزائر

تشير البنية التحتية المصرفية الى جميع الوسطاء الماليين الذين يعملون في إطار هيكل معين أو محدد، من خلال هذا الهيكل أو البنية يتم تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض ولاستمارات التي تمثل الأساس الائتماني لاقتصاد الوطني، وتأسيسا على ذلك فان الهيكل المصرفي يتحدد بناءا على قوانين أو عمودين راسخين أساسيين هما البنية التحتية التكنولوجية التشريعية.

أولا: الوساطة المصرفية الجزائرية: تشمل النشاط المصرفي وتطوره في الجزائر

1) النشاط المصرفي في الجزائر:

في نهاية 2023، ضم النظام المصرفي الجزائري 28 بنكا ومؤسسة مالية جميعها مقرها في الجزائر العاصمة. من بين هذه البنوك، هناك 12 مصرفاً يقدم خدمات التمويل الإسلامي من أصل 20 بنكا: 6 بنوك عمومية و6 بنوك خاصة، منها بنكان متخصصان حصرياً في التمويل الإسلامي. توزع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها كالتالي[1]:

- 7بنوك عمومية
- 13 بنكا خاصاً برأس مال أجنبي، بما في ذلك بنك مختلط رأس المال
- مؤسستان ماليتان عموميتان
- 5مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي، منها 3 عمومية
- تعاضدية واحدة للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية، والتي أصبحت في 2009 مؤسسة مالية

في نهاية 2023، بلغ عدد وكالات البنوك في الجزائر 1649 وكالة، منها:

- 1249 وكالة تابعة للمصارف العمومية
- 400 وكالة تابعة للمصارف الخاصة

على مستوى التمويل الإسلامي، بلغ عدد الوكالات المخصصة له 89 وكالة في نهاية 2023، مقابل 75 وكالة في نهاية 2022، حيث خصصت البنوك العمومية 18 وكالة لهذا النشاط، بينما وفرت البنوك الخاصة 71 وكالة، منها 58 وكالة تابعة لبنوك إسلامي.

أما المؤسسات المالية فقد بلغ عدد وكالاتها 97 وكالة في نهاية 2023، مقابل 96 وكالة في نهاية 2022.

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي (2023) التطور الاقتصادي والنقدي**، الجزائر، 2024، ص46

الجدول رقم (3.2): المصارف والمؤسسات المالية الناشطة

	2019	2020	2021	2022	2023
ا) المصارف	**20**	**20**	**19**	**20**	**20**
البنوك العمومية	6	6	6	7	**7**
البنوك الخاصة	14	14	13	13	**13**
ب) المؤسسات المالية	**8**	**8**	**8**	**8**	**8**
المؤسسات المالية العمومية	6	6	6	6	**6**
المؤسسات المالية الخاصة	2	2	2	2	**2**
ج) المجموع	**28**	**28**	**27**	**28**	**28**

المصدر: بنك الجزائر، مصدر سبق ذكره، ص46

2) تطور القطاع المالي الجزائر:

في عام 2023، بلغ إجمالي عدد وكالات النظام المصرفي والمؤسسات المالية في الجزائر 1746 وكالة، مقابل 1720 وكالة في عام 2022. هذا يعني وجود وكالة واحدة لكل 26960 شخصاً في 2023، مقارنة بوكالة لكل 26628 شخصاً في 2022. كما شهدت نسبة السكان العاملين إلى الشبابيك المصرفية تحسناً طفيفاً في 2023، حيث أصبح هناك شباك مصرفي واحد لكل 8141 شخصاً في سن العمل، مقارنة بشباك لكل 8238 شخصاً في 2022.

أما بالنسبة لمركز الصكوك البريدية، فقد بلغ عدد وكالاته 4209 وكالة موزعة على كامل التراب الوطني في 2023، أي ما يعادل مؤسسة بريدية واحدة لكل 3189 شخصاً عامل. وبإضافة وكالات المصارف ووكالات مركز الصكوك البريدية معاً، ارتفع العدد الإجمالي للوكالات إلى 5858 وكالة في 2023، مما أدى إلى تحسن طفيف في نسبة السكان العاملين إلى الوكالات، حيث أصبح هناك وكالة واحدة لكل 2291 شخصاً في 2023، مقارنة بوكالة لكل 2319 شخصاً في 2022.

مع نهاية 2023، ارتفع عدد الحسابات المصرفية النشطة المسجلة بالدينار بنسبة 6.75%، ليصل عددها إلى 12818657 حساباً في 2023، مقابل 12028816 حساباً في 2022. تمثل الحسابات الخاصة بالأشخاص المعنويين نسبة 5% من إجمالي هذه الحسابات (640535 حساباً في 2023)، بينما شكلت حسابات الأشخاص الطبيعيين نسبة 95% (12178122 حساباً في 2023).

بالنسبة للحسابات المصرفية النشطة بالعملة الصعبة، بلغ عددها 4673292 حساباً في 2023، مقارنة بـ 4410449 حساباً في 2022، بزيادة قدرها حوالي 5.96%. تمثل حسابات الأشخاص المعنويين نسبة 0.73%

من إجمالي هذه الحسابات (34192 حساباً في 2023)، بينما شكلت حسابات الأشخاص الطبيعيين نسبة 99% (4639100 حساباً في 2023).

أخيرا، شهد مستوى المصرفية، الذي يمثل عدد الحسابات المفتوحة للعملاء لدى المصارف (سواء بالدينار أو بالعملة الأجنبية) ولدى مركز الصكوك البريدية، تطوراً طفيفاً في 2023 ليصل إلى 3.41 حساب لكل فرد في سن العمل، مقارنة بـ 3.26 حساب في 2021.[1]

الجدول رقم (4.2): تطور القطاع المصرفي، المالي ومركز صكوك البريدية الجزائرية (الوكالات)

	2019	2020	2021	2022	2023
أ) المصارف	**1 568**	**1 578**	**1 602**	**1 624**	**1 649**
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	49	53	59	74	**88**
البنوك العمومية	**1 177**	**1 188**	**1 201**	**1 225**	**1 249**
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	0	1	2	10	**17**
البنوك الخاصة	**391**	**390**	**401**	**399**	**400**
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	49	52	57	64	**71**
ب) المؤسسات المالية	**92**	**96**	**95**	**96**	**97**
المؤسسات المالية العمومية	75	79	77	77	**77**
المؤسسات المالية الخاصة	17	17	18	19	**20**
ت) مجموع البنوك والمؤسسات المالية	**1 660**	**1 674**	**1 697**	**1 720**	**1 746**
ث) مركز الصكوك البريدية	**3 862**	**3 984**	**4 055**	**4 143**	**4 209**
ج) مجموع البنوك ومركز الصكوك البريدية	**5 430**	**5 562**	**5 657**	**5 767**	**5 858**

المصدر: بنك الجزائر، مصدر سبق ذكره، ص47

ثانيا: البنية التحتية للقطاع المصرفي الجزائري:

منذ سنوات عديدة بذلت الجزائر الكثير من الجهود لتوفير بنية تحتية مصرفية ودعم قطاع التكنولوجي، وذلك لتتوجه الدولة نحو التحول الرقمي والحاق بركب العالم المتقدم، ومن أهم هذه الجهود:

1) نظام الدفع الإجماليRTGS: وضع هذا النظام لعصرنة البنى التحتية لأنظمة الدفع سنة 2003 وهو نظام لتسوية المبالغ الخام الضخمة وتسوية الدفع الآني. حدد النظام رقم 05/04 في 13 أكتوبر 2005 نظام التسوية

[1] بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 47

الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، وهو نظاما للتسوية بين المصارف، ويعرف بأنه "نظام يخص أوامر الدفع التي تتم بين المصارف باستخدام التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة وللدفع الفوري المحقق من قبل المشاركين في هذا النظام.[1]

2) نظام المقاصة الالكترونية ATCI: تأسست خدمات المقاصة الألية سنة 1960، حيث يتم من خلالها تسوية دائنية ومديونية المصارف من خلال تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص وهيئات أخرى في أي فرع ولأي مصرف، وعموما تعرف المقاصة الالكترونية على أنها عملية تبادل المعلومات (بيانات، صور ورموز الشيك) بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة في البنك المركزي، وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد.

لقد تم تطوير نظام المقاصة الالكترونية كنظام مكمل لنظام ARTS، يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام (صكوك، تحويل، اقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقات المصرفية) وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية (scanners) والبرمجيات المختلفة، تحت إشراف البنك المركزي.[2]

3) الدفع من خلال محطات الدفع الالكتروني TPE: انطلق الاستخدام الفعلي لمحطات الدفع الالكتروني TPE تدريجيا منذ عام 2008 من قبل الشركة الجزائرية SATIM بهدف تحديث نظام الدفع في البلاد، ويتعلق هذا النظام بعمليات الدفع في المحلات التجارية عبر أجهزة الدفع TPE باستخدام البطاقات الائتمانية.[3]

[1] رتيبة تيفوتي، **نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر الواقع والآفاق**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد10، العدد02، 2019، ص84

[2] بن مدخم يمينة، بوسواك امال، **دور الوساطة المصرفية والبنية التحتية في تفعيل الشمول المالي: القطاع المصرفي في الجزائر**، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 07، العدد01، 2024، ص582

[3] SATIM, **Opérations de paiement sur TPE,** date of view: 24/04/2025, https://www.satim.dz/

الشكل رقم (2.2): يمثل تطور نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني

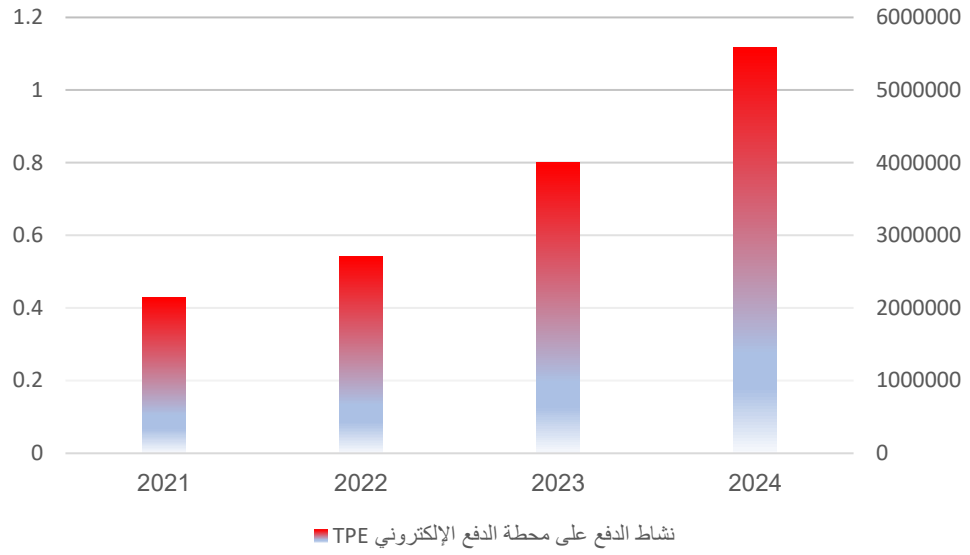

المصدر: تجمع النقد الآلي، **تطور نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني**، تاريخ الاطلاع: 2025/04/24،

https:// giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/

4) الموزعات الآلية البنكية (DAB) والشبابيك الآلية البنكية (GAB):

هما أجهزة تقدم خدمات بنكية ذاتية للزبائن، لكن هناك فرق بينهما في نوعية الخدمات التي يقدمانها:[1]

- **الموزعات الآلية البنكية (DAB):** هي أجهزة أوتوماتيكية مخصصة بشكل رئيسي لتوزيع الأوراق النقدية، أي للسحب النقدي من الحسابات البنكية. وهي تتيح للزبائن إجراء عمليات مثل السحب النقدي والاطلاع على الرصيد دون الحاجة إلى التوجه إلى الفرع البنكي.
- **الشبابيك الآلية البنكية (GAB):** هي فرع بنكي أوتوماتيكي أوسع من DAB، حيث توفر خدمات بنكية إضافية إلى جانب السحب النقدي، مثل طلب دفتر الشيكات، تقديم الشيك للتحصيل، الاطلاع على كشف الحساب، إجراء تحويلات مالية بين الحسابات، والقيام بعمليات على دفتر التوفير الإلكتروني. كما تقدم خدمات تفاعلية عبر أجهزة لوحية مزودة بتقنية الفيديو للقيام بمحاكاة طلبات القروض والتمويل والتأمين، والاتصال المباشر بممثلي البنك.

[1] Banqueswiki. **Quelle est la différence entre un DAB et un GAB ?,** date of view: 24/04/2025, https://banqueswiki.com/

المطلب الثالث: التكنولوجيا المالية في الجزائر

تسعى السلطات العمومية في الجزائر إلى تطوير النظام البنكي من خلال تحسين أنظمة الدفع الإلكترونية، كجزء من جهودها لعصرنة الخدمات المالية.

1) بطاقات الدفع الالكتروني: تشمل نوعين:[1]

1.1) بطاقة VISA: هي بطاقة تابعة لمنظمة فيزا العالمية والتي تتعاقد مع المصدرين لإصدارها، ويمكن التعامل بها في جميع أنحاء العالم وتحظى بانتشار واسع واستعمال كثيف لتوفر الموزعات وأجهزة القراءة للبطاقة في جميع أنحاء العالم. أما في الجزائر فقد عقدت عدة بنوك كبنك الخليج الجزائر، Djazair El Paribas BNP، BDL، وغيرها مع المنظمة العالمية وأصبح بإمكان زبائن هذه البنوك الجزائريين أو المقيمين في الجزائر أن يطلبوا إصدار البطاقة.

2.1) بطاقة CIB: بطاقة تصدرها أغلب البنوك في الجزائر المشتركة في شبكة SATIM وتسمح بتسوية الشراء والخدمات من المحلات المجهزة بأجهزة قراءة البطاقات électroniques paiement de terminaux وسحب مبالغ مالية من جميع الموزعات الآلية المرتبطة بشبكة النقد ما بين البنوك IRM الموضوعة من قبل SATIM مستوى التراب الوطني. والذي أصبح متاحا منذ 1997. ويوجد نوعان من البطاقة: البطاقة العادية والبطاقة الذهبية، صالحتان لمدة سنتين ولإصدارها يطلب الزبون من البنك ذلك ويملئ عقد البطاقة، أما التجديد فيكون بشكل تلقائي بناء على طلب الزبون كما يمكنه توقيفها في أي وقت، وفي حالة الضياع أو السرقة أو التلف يمكن تعويضها. كما يمكن الدفع عبر شبكة الانترنت فواتير كل من أوريدو وموبيليس بفضل تعاقدهما مع شركة SATIM.

2) خدمات البنك المحمول: هي عبارة عن تطبيقات للهاتف، تم إطلاق مجموعة من خدمات البنوك المحمولة بغرض تسهيل المعاملات البنكية والمالية، وذلك عن طريق توفير إمكانية الولوج إلى حساب بنكي من خلال هاتف ذكي في أي وقت ومكان دون الحاجة للتنقل للفرع البنكي، حيث يمكن من خلاله ما يلي:[2]

- تتبع مسار الأموال المحولة بكل أمان وسهولة.
- ربح الوقت في تسيير عمليات التحويل.
- إمكانية التحويل بين حساب وحساب آخر.
- طلب البطاقة البنكية.
- تحديد مكان الوكالات والموزعات الالية.

[1] رتيبة تيفوتي، مرجع سبق ذكره، ص85

[2] حجريوة الهام، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي (دراسة حالة)**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد النقدي والبنكي، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2023-2024، ص186

- إمكانية القيام بتحويلات من نظير للنظير حيث تسمح للأفراد بتحويل الأموال بشكل آني، وفي حالة إذا لم يكن زبونا حيث يتلقى المستفيد التحويل فورا إن كان من مستخدمي بنكسي فإنه يتم إعلامه من خلال رسالة قصيرة أو بريد إلكتروني لفتح حساب لتلقي الأموال المحولة.
- الاتصال بالمصرف عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني.
- الكشف عن الأرصدة وآخر العمليات التي تم القيام بها.
- تحديد مكان الوكالات والموزعات الالية.

الجدول رقم (5.2): أبرز التطبيقات المالية للهواتف الذكية في الجزائر

التطبيق	الجهة المصدرة	التطبيق	الجهة المصدرة
Banxy	بنك Natixis الجزائر	**ABC digital**	بنك ABC
Mobile CPA	القرض الشعبي الجزائري	**Baridi mob**	بريد الجزائر
My BDL	بنك التنمية المحلية	**SGA mobile**	SOCIÉTÉ GÉNÉRALE ALGÉRIE
M-pay albaraka	بنك البركة	**ARAB phone**	البنك العربي
AGB phone	بنك الخليج الجزائر	**BEA mobile**	البنك الخارجي الجزائري
Trust connect mobile	ترست بنك الجزائر	**Al salam smart banking**	بنك السلام

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات في حجريوة الهام، مرجع سبق ذكره، ص186-197

3) تبادل المعطيات المعلوماتية عن بعد EDI: تعتبر خدمات أوامر الدفع عن طريق تبادل المعطيات عملية تبادل للبيانات الإلكترونية بين مؤسسة والبنك من خلال الموقع الإلكتروني للبنك، حيث يقوم المشتركون بالاشتراك أولا في خدمة الخدمات البنكية الإلكترونية ثم الاشتراك في هذه الخدمة، لتقوم الوكالة بعدها بمنح العميل اسم مستخدم وكلمة سر تسمح له بالولوج لهذه الخدمات، فيتمتع العميل من خلال هذه الخدمة وعند إجراء معاملاته بـ:[1]

[1] حجريوة الهام، مرجع سبق ذكره، ص189

- تأمين في معالجة العمليات، وتجنب التنقل للوكالة.
- السرعة في تنفيذ العمليات والتبادلات الإلكترونية.
- تقليل الأخطاء الناجمة عن إدخال البيانات في الوكالة.
- تعزيز موثوقية الرسائل من خلال إمكانية تتبعها ومعرفة هوية الشركاء.
- سلامة العملية بفضل عدم إمكانية تغيير البيانات المتبادلة عبر الانترنت.
- سهولة الولوج والاستفادة من الخدمات البنكية الإلكترونية.

4) تجمع النقد الآلي GIE: تم إنشاء تجمع النقد الآلي في جوان 2014 بهدف تنسيق جهود مختلف البنوك وضمان توافق أنظمتها مع الشبكات المحلية والدولية. يتكون هذا التجمع من 19 عضوًا، بينهم 18 بنكًا وبريد الجزائر، بينما يشارك بنك الجزائر كمراقب للتأكد من احترام المعايير والتقنيات المعتمدة في هذا المجال. يشرف تجمع النقد الآلي على قيادة نظام النقد الآلي من خلال الوظائف الأساسية التالية:

- إدارة المواصفات والخصائص والمعايير في مجال النقد الآلي.
- تعريف المنتجات النقدية البنكية وقواعد تطبيقها العملية.
- تسيير الأرضية التقنية للتوجيه.
- المصادقة.
- تسيير الأمن.

وبهذا، يجسد الشفافية في تحديد معايير وقواعد النشاط النقدي بطريقة تسمح بتحرير مبادرات الاستثمار في الصناعة النقدي. حيث أن الهدف هو ترقية النقد الآلي عن طريق تعميم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني.[1]

5) التمويل الجماعي (crowdfunding): رغم أن الفكرة موجودة، والمنصات الدولية تُستخدم، الفكرة في الجزائر فأنها لا تلقى رواج و جهود لائقة بالنظر الى محاولات التمويل الجماعي (crowdfunding) في الجزائر، لكن هناك تشكل جديد للفكرة عبرة منصة Yinvesti التي تعتبر أول منصة للتمويل التساهمي مرخصة و معتمدة من قبل لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتهاCOSOB ، تجمع هذه المنصة بين الربحية المالية والتأثير الاجتماعي، كما يتيح هذا النوع من التمويل للمستثمرين المشاركة في رأس مال الشركات الناشئة والشركات النامية، والاستفادة من نجاحها المستقبلي، بينما يحصل رواد الأعمال على التمويل دون تحمل ديون.[2]

[1] تجمع النقد الآلي، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 2025/04/25 https://www.giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/

[2] Yinvesti, date of view: 25/04/2025, https://yinvesti.dz/ar/about/

المبحث الثالث: دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA

يعد البنك الوطني الجزائري (BNA) من أبرز المؤسسات المالية في الجزائر، حيث تم تصنيفه كأفضل بنك في الجزائر ومن بين أفضل البنوك الإفريقية، حسب ترتيب"FINANCE GLOBAL"، وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الخدمات المصرفية في ظل التكنولوجيا المالية.

المطلب الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري

في هذا المطلب سنقوم بتقديم البنك الوطني الجزائري من خلال ابراز تاريخ تطوره وهيكله ومجموعة من النقاط التي تشكل هذا البنك

أولا: تعريف البنك الوطني الجزائري:

البنك الوطني الجزائري «BNA» ، شركة ذات رأسمال قدره 150.000.000.000.00 دج، الكائن مقره في شارع 08، شي غيفارة، الجزائر العاصمة، وهو أول بنك تجاري وطني في الجزائر. يقدم البنك الوطني الجزائري مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية، بالإضافة إلى منتجات التأمين «بسيطة ومتوافقة مع اللوائح المعمول بها وبأسعار تنافسية» بهدف إرضاء جميع زبائنه. مع أكثر من 5000 موظف، يدعم البنك الوطني الجزائري جميع الجهات الفاعلة المحلية في تحقيق مشاريعهم، من خلال عروض تمويل ملاءمة ومرافقة ذات جودة، مما يساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية للبلاد. يمتلك البنك في محفظته فروعا ومساهمات، تتكون من واحد وثلاثين (31) شركة ومؤسسة، منها ستة (06) في الخارج.

ثانيا: مهام البنك

- المشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال تعبئة المدخرات ووضع تمويلات قيد الخدمة تتلاءم مع احتياجات الزبائن
- الرفع من مستوى التوطين والخدمات المصرفية الموجهة للمواطنين من خلال توسيع وتحديث شبكة الاستغلال
- رفع تطلعات الزبائن من خلال وضع باقة متنوعة من المنتجات والخدمات الحديثة والتي يمكن اقتنائها بكل بساطة
- تحسين من صورة البنك.

ثالثا: تاريخ البنك:

أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة نشاطات البنك الشاملة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص «بنك الفلاحة والتنمية الريفية» مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير القطاع الفلاحي.

القانون رقم 01/88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.

حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك

حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات

القانون رقم 10/90 الصادر 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بهيكلة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي. على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة إعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وتسييرها. في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41.6 مليار دينار جزائري الى150 مليار دينار جزائري.

البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14.6 مليار دينار جزائري إلى 41.6 مليار دينار جزائري.

في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41.6 مليار دينار جزائري الى150 مليار دينار جزائري.

إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية سنة 2020.

رابعا: الشركات التابعة والمساهمات في الجزائر

وهي الشركات التي لها صلة بالبنك الوطني الجزائري، والمتمثلة في:

1) المؤسسات المالية

- شركة اعادة تمويل الرهن العقاري «SRH»
- شركة إدارة البورصة والأوراق المالية «SGBV»
- شركة المقاصة الجزائرية «SAC»
- شركة الاستثمار المالي «SICAV CELIM»
- الشركة الوطنية للتأجير المالي «SNL»

2) شركات التأمين والضمانات

- شركة ضمان الودائع البنكية «SGDB»
- صندوق ضمان قروض الاستثمار «CGCI»
- شركة ضمان القرض العقاري «GC5ا»
- صندوق الضمان المتبادل لضمان مخاطر قروض المرقيين الشباب «FCMGRCJ»
- صندوق الضمان التعاضدي للقروض المصغرة «ANGEM»
- صندوق الضمان التعاضدي لمخاطر القروض «CNAC»
- الشركة الجزائرية الخليجية للتأمين على الحياة «AGLIC»
- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات «CAGEX»
- الجزائر المتحدة للتأمين التكافلي
- الجزائر تكافل

3) شركات الخدمات البنكية

- شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك «SATIM»
- شركة «AMNAL» للخدمات ووسائل الأمن «AMNAL»
- معهد التكوين البنكي « IFB»
- المعهد الجزائري للدراسات العليا المالية «IAHEF»
- مركز ما قبل المقاصة بين المصارف «CPI»
- شركة ما بين المصارف لإدارة الخدمات العقارية «SIGESIM»
- شركة الخدمات المصرفية «SSB»

4) شركات نشطة في ميادين أخرى

- شركة الاستثمار الفندق «SIH»
- شركة «BNAI EL SOPRI» للتطوير العقاري
- شركة الرأسمال الاستثماري » صندوق الاستثمار الجزائري « AIF »
- الصندوق الجزائري لتمويل الشركات الناشئة في الخارج
- البنك الجزائري للتجارة الخارجية «BACE»
- بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة «BAMIC»
- برنامج تمويل التجارة العربية «PFCA»
- الشركة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص «SIDSP»
- جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك «SWIFT»
- شركة المغرب العربي للتجارة «MARTCO» (قيد التصفية)

خامسا: حوكمة البنك

توضح في الشكلين الآتيين:

الشكل رقم(3.2): مخطط يمثل نظام الحوكمة في البنك الوطني الجزائري BNA

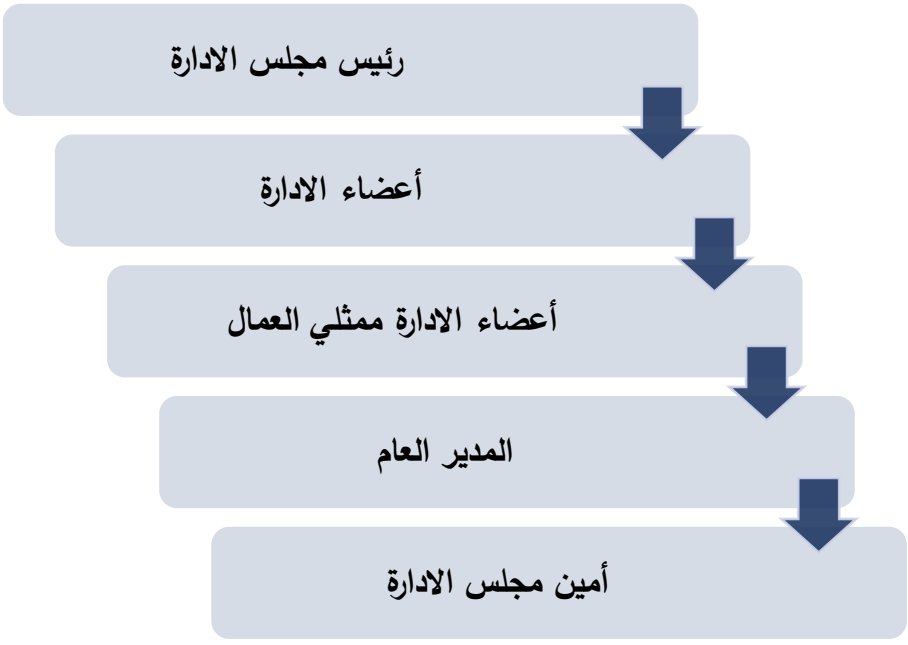

المصدر: البنك الوطني الجزائري BNA، **التقرير السنوي (2022)**، ص11

الشكل رقم(4.2): يمثل تنظيم البنك في البنك الوطني الجزائريBNA

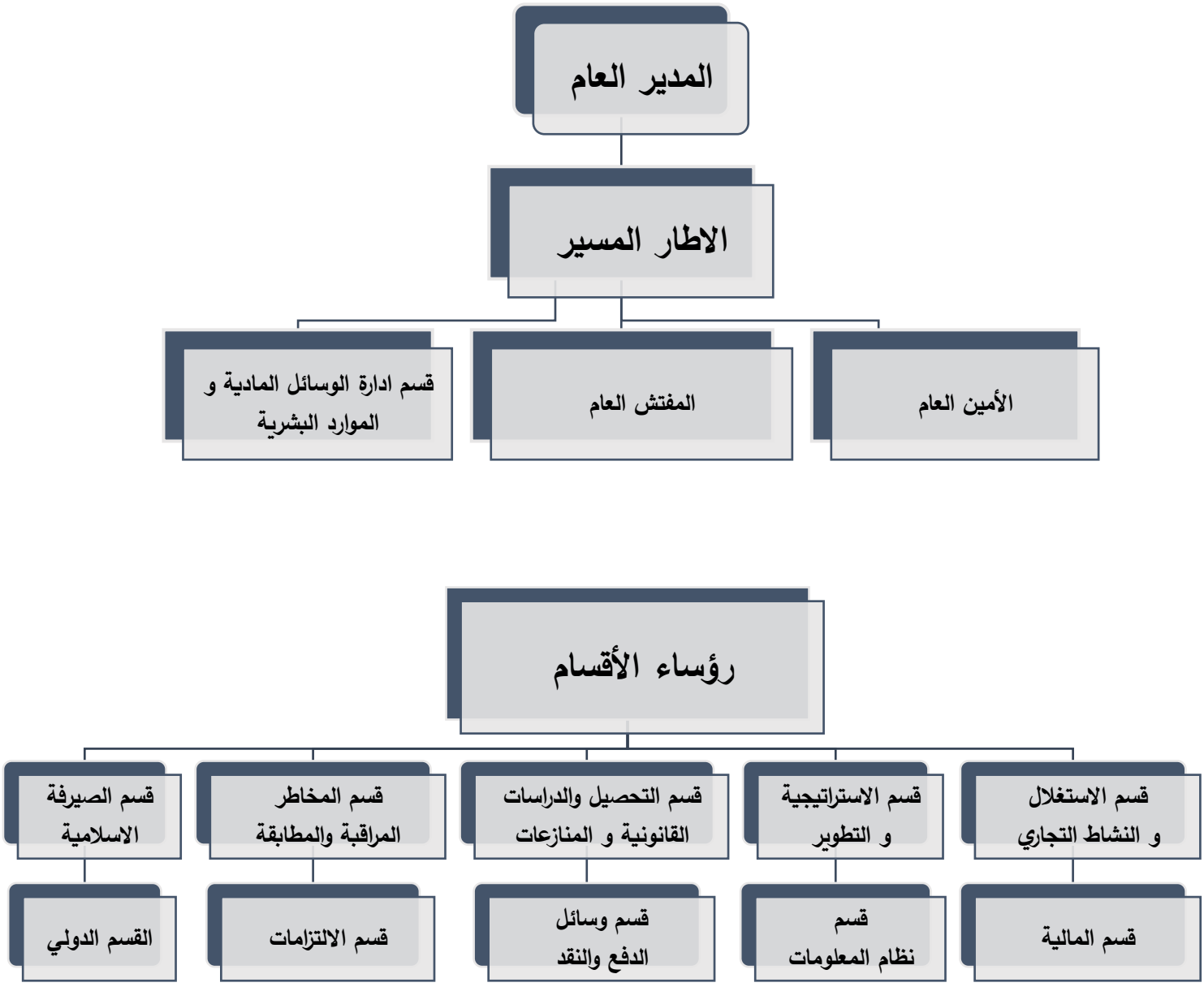

المصدر: البنك الوطني الجزائري BNA، مرجع سبق ذكره، ص12

المطلب الثاني: شكل التكنولوجيا المالية في البنك الوطني الجزائري BNA

يعمل البنك الوطني الجزائري BNA على توظيف التكنولوجيا المالية في تقديم خدماته المصرفية سعيا لتوسيع شريحة عملائه، وتسهيل المعاملات المالية لمواكبة التطور الحاصل، وتحقيق مبدأ الاستمرارية في العالم المصرفي.

أولا: الخدمات المصرفية الإلكترونية: تمثلت في عدة خدمات وهي كالتالي:

1) خدمة احتياطي: هي خدمة مخصصة لدافعي الضرائب والزبائن المهنيين للبنك الوطني الجزائري وأصحاب المؤسسات، حيث تتيح لهم دفع الرسوم الضريبية من خلال طرق الدفع المختلفة عبر الإنترنت. يتم تسويق خدمة احتياطي على شكل حزمة مكونة من منتجات وخدمات مصرفية تهدف إلى تبسيط عملية الدفع الإلكتروني للالتزامات الضريبية، كما تتميز هذه الخدمة بـ:

- حساب فرعي احتياطي ملحق بالحساب الرئيسي للزبون.
- بطاقة الأعمال الضرائب، مدعومة بالحساب الفرعي احتياطي، مصممة خصيصاً لدفع الإتاوات الضريبية إلكترونياً على منصة مساهمتك التابعة للمديرية العامة للضرائب.
- الوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية Pack EDI أو Pack Net أو+Pack Net، وفقًا لاحتياجات الزبائن، مما يسمح لهم بإجراء الدفع الهاتفي للضرائب عن طريق تحويل EDI على منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية للبنك الوطني الجزائري.

1.1) طريقة عمل الخدمة: يتم دفع الرسوم الضريبية عبر خدمة احتياطي على النحو التالي:

- من خلال إجراء الدفع عبر الأنترنت (الدفع الإلكتروني) عبر بطاقة الأعمال الضرائب على منصة المديرية العامة للضرائب مساهمتك.
- من خلال إجراء تحويل EDI على منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية للبنك الوطني الجزائري (خدمة الدفع الإلكتروني للرسوم الضريبية).

2.1) طريقة الاشتراك في خدمة احتياطي: يخضع الاشتراك في هذه الخدمة إلى:

- قيام الزبون بفتح حساب رئيسي للشيكات أو حساب جاري.
- توقيع اتفاقية الاشتراك.
- دفعة أولية قدرها 20.000.00 دج إلى الحساب الفرعي للزبون احتياطي.
- الاشتراك في خدمات "البنك عن بُعد" في حالة السداد الضريبي عن طريق تحويل EDI .

3.1) تمويل حسابي الفرعي في احتياطي: يتم تمويل حساب احتياطي الفرعي من خلال:

- التحويل من الحساب الرئيسي للزبون أو الحسابات الأخرى.
- السحب التلقائي من الحساب الرئيسي للزبون.

- عمليات الشباك (ايداع أو تسليم الشيكات).

4.1) باقات المقدمة في إطار الاشتراك في خدمة احتياطي:

يوفر الباقات التالية:

أ. **Pack EDI**:تحويلات الرواتب عن طريقEDI.

- الدفع الإلكتروني للضريبة عن طريق تحويل EDI عبر منصة مساهمتك للمديرية العامة للضرائب.

ب. Pack Net:

- الاطلاع على الأرصدة وتاريخ الحسابات.
- الاطلاع على معاملات الحسابات.
- الاطلاع على البطاقات وعمليات الدفع الإلكترونية.
- البحث عن معاملات الحساب.
- إصدار وتحميل كشوفات الحساب.
- إصدار كشف الهوية البنكية.
- خدمة الرسائل البريدية.
- خدمة الإشعارات عبر الرسائل النصية البنكية.

ج. +Pack Net:

- تحويل آني، من حساب إلى حساب نفس الزبون،
- تحويلات المديرية العامة للضرائب (الدفع الإلكتروني للضرائب) عبر منصة المديرية العامة للضرائب مساهمتك.
- طلب دفتر الشيكات
- طلب البطاقة المصرفية
- الاعتراض على البطاقة.

2) التمويل عن بعد: صيغة مجانية وحصرية، متاحة 24سا/24 و7أيام/7، تسمح للزبون بطلب التمويل الخاص بالزبون مباشرة عن بعد وتحديد موعد مع الوكالة الأقرب إليه لإنهاء معاملات طلب التمويل. وتتعلق بجميع صيغ التمويل، التقليدية أو الإسلامية، المعنية بخدمة طلب التمويل عن بعد.

1.2 طريقة عمل الخدمة: تكون بـ:

- الولوج إلى منصة طلب التمويل عن بعد من خلال إحدى القنوات المذكورة أعلاه.
- اختيار التمويل الذي يناسب الزبون.
- القيام بإجراء محاكاة (للزبائن الأفراد).
- القيام بإنشاء فضاء الزبون.
- طلب التمويل.
- تحميل الوثائق المطلوبة.
- أخيرا تحديد موعد مع الوكالة الأقرب للزبون لإنهاء معاملات طلب التمويل.

3) خدمة الفتح المسبق للحساب المصرفي عبر الأنترنت: خدمة مجانية ومتاحة 24سا/24سا و7 أيام/7أيام. تسمح لكم بفتح حساب مصرفي عبر الإنترنت مسبقًا من خلال منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية، بملء استمارة المعلومات الموضوعة تحت تصرف الزبون مع تحميل وثائق الثبوتية (شهادة الميلاد، شهادة الإقامة ووثيقة الهوية للشخص المعني أو الوصي القانوني)، ثم اختيار وتحديد موعد لدى وكالة البنك الوطني الجزائري لإنهاء فتح الحساب.

أنواع الحسابات المصرفية المتعلقة بهذه الخدمة:

- حساب الشيك
- حساب العملة الصعبة
- حساب جاري
- حسابات التوفير
- الحسابات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

4) خدمة E-Trade BNA :هي خدمة اطلاع، تحميل وإشعار خاصة بعمليات التجارة الخارجية (SWIFT) عبر منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية. هذه الخدمة مخصصة لزبائن البنك الوطني الجزائري، الأفراد، المهنيين وأصحاب الشركات الذين يمارسون نشاط التجارة الخارجية ومشتركون في خدمة (BN@TIC).
تسمح بمرافقة الزبائن الذين يقومون بنشاط التجارة الخارجية (SWIFT) من خلال العمليات التالية:

- الاعتماد المستندي(CREDOC) .
- تسليم المستندات(REMDOC) .
- تحويل مجاني.
- الضمانات الدولية.

1.4) مميزات الخدمة:

الزبائن الافراد:

- الاطلاع وتحميل رسائل عمليات التجارة الخارجية (Swift) .

الزبائن المهنين والمؤسسات:

- الاطلاع على عمليات التجارة الخارجية(Swift) .
- تحميل رسائل التجارة الخارجية(Swift) .
- تلقي إشعارات بخصوص عمليات التجارة الخارجية.(Swift)

5) خدمة الدفع الإلكتروني: تسمح بالتسديد عبر الأنترنت المشتريات والفواتير (سونلغاز، سيال، الوكالة الوطنية لتطوير السكن وتحسينه عدل، ...)، على مواقع الأنترنت التي تقبل وسيلة الدفع هذه، من أجل ضمان أمن معاملات الدفع، يتمّ إرسال كلمة مرور واحدة (رسائل الرقم السري المتغير) إلى رقم هاتف المنخرط لكل معاملة جديدة. وتتوفر هذه الخدمة لأي زبون للبنك الوطني الجزائري حامل للبطاقة البنكية.

1.5) المزايا:

- دفع ثمن المشتريات أو الفواتير حيثما كنتم وأينما وجدتم 24سا/24 و7 أيام/7.
- تجنب طوابير الانتظار الطويلة وتبسيط دفع الإتاوات ببضع نقرات دون الحاجة إلى التنّقل.
- عمليات مؤمنة بواسطة خدمة المصادقة في الوقت الفعلي (رسائل الرقم السرّي المتغير).
- خدمة مجانية، وبدون عمولة للدفع عبر الإنترنت.
- تتم عملية الانخراط عن طريق توقيع عقد انخراط لتصبح مشتري عبر الواب.

6) الاطلاع على التمويلات: تم إطلاق هذه خدمة عبر منصتي الخدمات عبر الأنترنت BNA.net وBN@tic، يمكن الوصول إليها عبر القناة الإلكترونية e-Banking وقناة الهاتف المحمول BN@tic، تتيح لزبائن البنك،

بعد الحصول على قرض بنكي، فرصة المتابعة والاطلاع بالتفصيل على المعلومات المتعلقة بالتمويلات والرجوع إليها، كنوع التمويل، مبلغ جدول الدفع وتاريخ الاستحقاق التالي.

وبالإضافة إلى إمكانية متابعة التمويل في الوقت الفعلي، توفر هذه الخدمة أيضًا نظام إشعار في فضاء الخدمات المصرفية الإلكترونية الشخصية للتذكير قبل الموعد المحدد، حيث تم تصميم هذه الخدمة، المخصصة لزبائن البنك من فئة الأفراد، في إطار النشاط الكلاسيكي أو الإسلامي، لتقديم تجربة زبائن مبسطة وسريعة ورقمية بالكامل، كما أنها حل جديد يندرج في نطاق رغبة البنك في تلبية تطلعات زبائنه بشكل أفضل دائما، من خلال تزويدهم بواجهة واضحة وأفضلية، مما يسهل الوصول إلى المعلومات.

هذا وتندرج الخدمة المصرفية الجديدة عن بُعد في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك الوطني الجزائري الرامية إلى تقديم حلول مصرفية حديثة وسهلة الوصول ومتكيفة مع احتياجات الزبائن، مع المساهمة في التحوّل الرقمي للقطاع المالي، وعلى غرار هذا القطاع الذي يشهد تحولًا رقميًا كاملاً، يعتزم البنك الوطني الجزائري المشاركة بكل نشاط وهمّة في الجهد الجماعي فيما يتعلق بالرقمنة، وذلك من خلال فرض نفسه كفاعل رئيسي في مجال الابتكار المصرفي.

7) تطبيق خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول بين البنوك (WIMPAY DZ BNA):

في إطار تنفيذ توجيهات السلطات العمومية الرامية إلى تطبيق خدمة "الدفع عبر الهاتف المحمول بين البنوك، قام البنك الوطني الجزائري بإطلاق نسخة الدفع عبر الهاتف بين البنوك لتطبيق الدفع بدون تلامس WIMPAY BNA على منصات التحميل PLAY STORE وAPP STORE، وهو ما يسمح لمستخدميه بالاستفادة من خدمة مبتكرة، آمنة ومتصلة بالشبكة الوطنية للهاتف المحمول لشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM. الإصدار الجديد من خدمة الهاتف المحمول لتطبيق الدفع بدون تلامس WIMPAY BNA متاح في ثلاثة تطبيقات منفصلة، مصمّمة لتلبية الاحتياجات الخاصة لكل مستخدم و هي "WIMPAY DZ BNA" للزبائن الأفراد، و كذا التطبيقان "WIMPAY BNA Marchand" و "WIMPAY BNA Caister" بالنسبة للزبائن التجار، كما يقدم هذا التطبيق الجديد للزبون إمكانية إجراء عمليات الدفع والتحويل داخل البنك وبين البنوك مع محاسبة شبه آنية على الحساب البنكي، وبالإضافة إلى إمكانية إجراء المعاملات المالية، تضمن هذه الخدمة الرؤية الكاملة للمعاملات التي تم إجراؤها، ممّا يسمح بتحسين تسيير الخزينة. ويكون تسديد الفواتير محدودا تحت سقف 50.000 دج/اليوم.

هذه الخدمة موجهة للزبائن حاملي بطاقات CIB البنكية ومستخدمي خدمة رسائل الرقم السري المتغير (الخاصة بعمليات الدفع الإلكتروني).

1.7) وظائف تطبيق الدفع بدون تلامس للبنك الوطني الجزائري:

- إجراء عمليات الدفع عن طريق رموز الاستجابة السريعة(QR-code)
- إجراء عمليات التحويل لمستخدمي WIMPAY-BNA
- طلب الأموال من مستخدم آخر لخدمة WIMPAY-BNA
- تسيير الميزانية
- الاطلاع على الرصيد
- الاطلاع على كشف العمليات المنجزة
- القيام بمعاملات دفع مشترياتكم وفواتيركم (سونلغاز، الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن "عدل"، اتصالات الجزائر، موبيليس، جيزي، شركة الجزائرية للحياة).

الشكل رقم (5.2): يمثل نسبة المشتركين في خدمة الدفع بدون تلامس (WIMPAY)

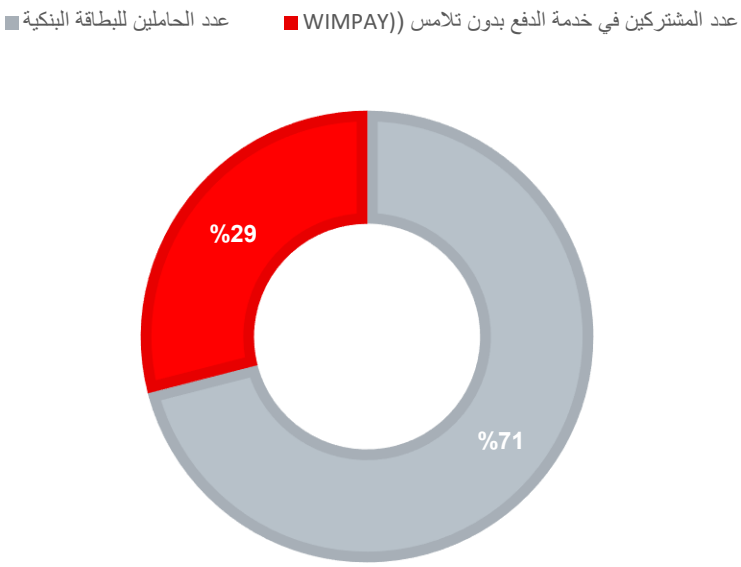

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات في موقع البنك الوطني الجزائري

يظهر الشكل رقم (07) توزيع حاملي البطاقة البنكية حسب اشتراكهم في خدمة الدفع بدون تلامس WIMPAY، حيث تمثل القطعة الحمراء 29% من المشتركين الفعليين في الخدمة مقابل 71% باللون الرمادي للمستخدمين الذين يمتلكون البطاقة دون اشتراك، ما يشير إلى وجود فجوة بين التوفر التقني والاعتماد الفعلي لهذه التقنية، مما يدل على أن امتلاك البطاقة البنكية لا يترجم تلقائيا إلى استخدام الخدمة الحديثة.

ثانيا: البطاقات البنكية:

تتمثل في مختلف البطاقات الائتمانية التي يوفرها البنك:

1) البطاقة البنكية للبنك الوطني الجزائري: هي بطاقة ما بين البنوك مدعمة بحساب بنكي، وتأتي في شكلين، وحسب دخل حامل البطاقة:

- البطاقة البنكية الكلاسيكية
- البطاقة البنكية الذهبية

تسمح بإجراء العمليات البنكية التالية:

- السحب على جميع أجهزة الصراف الآلي المتواجدة على الساحة البنكية.
- الدفع الإلكتروني.
- الدفع الجواري على أجهزة الدفع الإلكتروني.
- الاطلاع على رصيد الحساب على أجهزة الصراف الآلي (الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق والشبابيك الأوتوماتيكية التابعة للبنك الوطني الجزائري).
- التحويلات على الشبابيك الأوتوماتيكية للبنك الوطني الجزائري.
- البطاقة البنكية مجانا وصالحة لمدة ثلاث سنوات.
- تسهل وبشكل آمن معاملات الدفع والسحب.
- وفرة أموال للزبائن 24/24 ساعة و7/7 أيام على جميع أجهزة الصراف الآلي (الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق والشبابيك الأوتوماتيكية للبنك) المتواجدة على الساحة البنكية.

الشكل رقم (6.2): نموذج للبطاقة البنكية الذهبية والكلاسيكية للبنك الوطني الجزائري BNA

البطاقة البنكية الذهبية

البطاقة البنكية الكلاسيكية

الجدول رقم (6.2): أسقف البطاقة البنكية للبنك الوطني الجزائري

نوع البطاقة	سقف السحب اليومي	سقف الدفع اليومي	السقف حسب مبلغ عملية الدفع
البطاقات البنكية الكلاسيكية	100 000 دج	100 000 دج	100 000 دج
البطاقات البنكية الذهبية	150 000 دج	150 000 دج	150 000 دج

المصدر: البنك الوطني الجزائري BNA، **البطاقات البنكية**، تاريخ الاطلاع: 2025/04/29،

https://www.bna.dz-بطاقات/cib-بطاقة-sms/

2) البطاقة البنكية مسبقة الدفع: هي بطاقة سحب ودفع بين البنوك يتم تعبئتها عن طريق التحويل من الحساب الرئيسي للزبون (من الأفراد). ويمكن أن يكون باسم صاحب الحساب أو حامله.

حيث تسمح بإجراء نفس عمليات بطاقة CIB البنكية الكلاسيكية أو الذهبية، ومن مميزاتها:

- تتيح البطاقة البنكية مسبقة الدفع للبنك الوطني الجزائري تسيير النفقات بشكل أفضل.
- يمكن للزبون الذي يتقدم بطلب للحصول على البطاقة المسبقة الدفع منح ما يصل إلى عشرة (10) بطاقات مسبقة الدفع لعشرة (10) أقارب مختلفين.
- البطاقة البنكية مسبقة الدفع مجانية وصالحة لمدة ثلاث (03) سنوات.

الجدول رقم (7.2): أسقف البطاقة البنكية مسبقة الدفع للبنك الوطني الجزائري:

نوع البطاقة	سقف السحب اليومي	سقف الدفع اليومي	السقف حسب مبلغ عملية الدفع
البطاقة البنكية مسبقة الدفع	100 000 00 دج	80 000 00 دج	80 000 00 دج

المصدر: المرجع نفسه ، https://www.bna.dz-بطاقات/cib-بطاقة-sms/

الشكل رقم (7.2): نموذج بطاقة المسبقة الدفع للبنك الوطني الجزائري BNA

3) بطاقة النخبة: هي بطاقة بين البنوك مدعومة بحساب الشيك، تقدم بطاقة النخبة أيضًا باقة من الخدمات الإضافية التي تتمثل في المساعدة الصحية، خدمات الاستقبال، الارشاد والمساعدة في التأمين من الحوادث الجسمانية، وتسمح بإجراء عمليات السحب والدفع الجواري والدفع عبر الإنترنت وكذا التحويل والتحصيل.

وتأتي في شكلين:

- بطاقة النخبة الموجهة للأفراد
- بطاقة النخبة الأعمال الموجهة للمهنيين والمؤسسات

1.3) المزايا

- رأس مال حتى مليون دينار
- المساعدة على الطريق في حالة حدوث عطل
- ضمان النقل والإقامة لزيارة أحد الأقارب في المستشفى
- كما تقدم بطاقة النخبة ولوجًا نسقيا بخدمة الرسائل النصية القصيرة

الجدول رقم (8.2): أسقف بطاقة النخبة

نوع البطاقة	سقف السحب اليومي	سقف الدفع اليومي	السقف حسب مبلغ عملية الدفع
بطاقة النخبة	00 000 200 دج	00 000 500 دج	00 000 500 دج

المصدر: المرجع سبق ذكره، https://www.bna.dz-بطاقات/cib-بطاقة-sms/

الشكل رقم (8.2): نموذج بطاقة النخبة للبنك الوطني الجزائري BNA

4) بطاقة التوفير: هي بطاقة سحب مدعومة بحسابات التوفير:

- حساب التوفير بفائدة أو بدون فائدة.
- حساب التوفير مستقبلي للقصّر بفائدة أو بدون فائدة.
- حساب التوفير ذو عائد تصاعدي.

تتيح للزبون توفير أمواله في أي وقت وأينما كان 24/24 ساعة و7/7 أيام، عبر شبكة أجهزة الصراف الآلي المتواجدة على الساحة المصرفية، كما تسمح بالاطلاع على رصيد حساب التوفير الخاص به عبر أجهزة الصراف الآلي.

1.4) المزايا:

- عمليات السحب مؤمنة برمز سري،
- وفرة رأس المال المدخر في أي وقت،
- بطاقة التوفير مجانية وصالحة لمدة ثلاث (03) سنوات،
- الاطلاع على رصيد حساب التوفير دون الحاجة للتنقل إلى الوكالة.

الشكل رقم (9.2): نموذج لبطاقة التوفير للقصر وبفائدة وبدون فائدة

بطاقة التوفير

بطاقة التوفير بدون فائدة

بطاقة التوفير للقصر بفائدة

(بفائدة وبدون فائدة)

5) بطاقة فيزا للبنك الوطني الجزائري: هي بطاقة سحب ودفع دولية، موجهة لجميع زبائن البنك من الأفراد الذين لديهم حساب بالعملة الصعبة (يورو)، بالإضافة إلى حساب الشيك بالدينار مفتوح على مستوى نفس الوكالة البنكية. تتيح لكم القيام بما يلي: المعاملات عبر أجهزة الصراف الآلي (الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق والشبابيك الأوتوماتيكية للبنك الخاصة ببطاقة فيزا):

- السحب النقدي.
- الاطلاع على الرصيد.
- تغيير رقم التعريف الشخصي (code PIN).
- معاملات الدفع على أجهزة الدفع الإلكتروني الخاصة ببطاقة فيزا بالخارج.
- عمليات الدفع عبر الإنترنت 24/24 ساعة و7/7 أيام.

1.5) الشروط: من شروطها:

- رصيد دائم متوفر في حساب الشيك بالدينار لا يقل عن ثمانية آلاف دينار (8000.00 دج).
- رصيد دائم متاح في حساب العملة الصعبة لا يقل عن مائة (100) يورو.
- عدم وجود معارضة على الحساب البنكي.

الجدول رقم (9.2): أسقف بطاقة VISA البنكية

أسقف بطاقة VISA الكلاسيكية	
السقف اليومي	1000 يورو
حسب فئة الزبائن	3000 يورو
التسعيرة المطبقة على بطاقة VISA الكلاسيكية	
انشاء / تجديد	900 3 دينار/ لبطاقة بسقف يصل الى 1000 يورو
(دفع الرسوم سنويا)	900 4 دينار/ لبطاقة بسقف يصل الى 3000 يورو

المصدر: المرجع سبق ذكره، https://www.bna.dz-بطاقات/cib-بطاقة-sms/

الشكل رقم (10.2): نموذج بطاقة VISA البنكية للبنك الوطني الجزائري BNA

6) بطاقة "One Pay" البنكية للبنك الوطني الجزائري: هي بطاقة سحب ودفع مع دفع مؤجل مخصصة لزبائن البنك الأفراد، أصحاب حسابات الشيك الكلاسيكية، تتيح مرونة كبيرة وتسمح بالتحكّم الأمثل في المخاطر المالية غير المتوقعة.

1.6) المزايا:

- الاطلاع على الرصيد وآخر عشر (10) معاملات.
- نسخ كشف الهوية البنكية.
- السحب النقدي، الدفع الجواري، الدفع الآمن عبر الإنترنت.
- دفع مؤجل في تاريخ محدّد.
- متابعة المعاملات والتكاليف عبر تطبيق BN@tic.

2.6) الشروط:

- الملاءة المالية.
- دخل ثابت ومنتظم.
- حساب موطن لدى البنك الوطني الجزائري.
- بالإضافة إلى ذلك، يجب على الزبون التأكد من توفر الأموال الكافية في تاريخ السحب وعدم وجود أي عوارض على حسابه.

3.6) آلية عملها:

- يتمّ خصم المدفوعات الجوارية أو عبر الإنترنت التي تتم ببطاقة One Pay البنكية مرّة واحدة شهريًا في تاريخ محدد.
- يتلقى حامل بطاقة One Pay البنكية المشترك في خدمة الرسائل النصية القصيرة لكل عملية دفع رسالة توضح مبلغ المعاملة.
- من الممكن الاطلاع عبر منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية وتطبيق BN@tic على عمليات السحب المصرح بها على أساس الرصيد المتوفر في الحساب وكذلك الدفعات المؤجلة.

à

الجدول رقم (10.2): أسقف بطاقة One Pay البنكية

نوع البطاقة	أسقف السحب اليومية	أسقف الدفع الشهرية
بطاقة "One pay" البنكية	100 000 دج	من 13 000 دج الى 100 000 دج (حسب حساب الزبون)

المصدر: المرجع سبق ذكره، https://www.bna.dz-بطاقات/cib-بطاقة-sms/

الشكل رقم(11.2): نموذج بطاقة One Pay البنكية للبنك الوطني الجزائري BNA

ثالثا: الموزع أوتوماتيكي للأوراق DAB، وشباك أوتوماتيكي للبنك GAB:

يتيحان القيام بمختلف العمليات البنكية بسهولة وبكل أمان 24سا/24سا و7أيام/7أيام عن طريق البطاقة البنكية CIB:

- السحب والدفع النقدي.
- طلب دفتر الشيكات.
- تقديم الشيك للتحصيل.
- الاطلاّع على رصيد الحساب.
- الاطلاّع على تاريخ آخر عشر (10) عمليات.
- الاطلاّع على بيان الهوية البنكية RIB.
- الايداع من حساب إلى حساب.
- بالإضافة إلى القيام بمختلف العمليات على دفتر التوفير الإلكتروني.

الجدول رقم(11.2): يمثل تطور عدد الموزعات(DAB) والشبابيك(GAB) الأوتوماتيكية في فترة بين (2025-2022)

نوع الشباك	2025	2022
DAB	180	100
GAB	99	169

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على تقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري BNA (2022)، واحصائيات من الموقع الالكتروني للبنك

رابعا: أجهزة الدفع الالكتروني TPE

موجه للتجار والمؤسسات ورجال الأعمال عن طريق استخدام الدفع عبر البطاقة البنكية.

آلية عمل جهاز : TPE

- بعد شرح العملية وقبول الزبون الإجراءات هذه العملية يقوم بتوقيع عقد بين وبين الوكالة البنكية من أجل قبول بطاقات CIB
- بعد توقيع العقد تتم عملية إرسال الطلب الى مديرية تسيير وسائل الدفع والرقمنة DIPM والتي بدورها ترسلها الى مصلحة خاصة بإنتاج أجهزة TPE.

تتم برمجة جهاز TPE عن طريق إدراج:

- رقم الحساب البنكي.
- رمز الوكالة البنكية.
- والمعلومات الشخصية المتعلقة بالتاجر.

الجدول رقم (12.2): يمثل أسقف التعاملات اليومية من خلال جهاز الدفع الالكتروني TPE

نوع البطاقة	الحد الأقصى اليومي للدفع	الحد الأقصى اليومي للسحب
بطاقة النخبة للأعمال	400 000 دج	50 000 دج
بطاقة النخبة للأفراد	250 000 دج	200 000 دج

المصدر: مرجع سبق ذكره، / جهاز-الدفع-الإلكتروني-المهنيين/https://www.bna.dz

الجدول رقم(13.2): يمثل تطور عدد أجهزة الدفع الالكتروني في فترة بين (2025-2022)

الفترة	2025	2022
TPE	7 656	7 046

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على تقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري BNA (2022)، واحصائيات من الموقع الالكتروني للبنك

الشكل رقم (12.2): نموذج لجهاز الدفع الالكتروني TPE

المطلب الثالث: أثر التكنولوجيا المالية على الخدمات المصرفية

اعادت التكنولوجيا المالية تشكيل أساليب تقديم الخدمات المالية في القطاع المصرفي، واثرت عليها من خلال الجوانب الاتية

أولا: الجوانب الإيجابية للتكنولوجيا المالية على الخدمات المصرفية

- تحسين تجربة العملاء: توفّر التطبيقات والخدمات الرقمية تجربة مصرفية ميسّرة وشخصية، مثل إجراء المعاملات المصرفية من المنزل أو الهاتف في أي وقت.
- تسريع المعاملات: تتيح التقنيات الحديثة مثل المدفوعات اللحظية والبلوكتشين إنجاز التحويلات والمشتريات بسرعة عالية ودون تأخير.
- تقليل التكاليف التشغيلية: تساهم الأتمتة والخدمات الرقمية في خفض الحاجة إلى الإجراءات الورقية والزمن البشري، مما يخفض تكاليف البنوك التشغيلية.
- تعزيز الشمول المالي: تفتح الحلول التقنية أبواب الخدمات المصرفية لفئات أوسع من المجتمع (خاصة غير المرتبطين بالبنوك التقليدية)، من خلال تسهيل وصول الجميع للخدمات المالية بأقل تكلفة ممكنة.

- تحسين الأمان الرقمي: تعتمد البنوك على تقنيات تشفير متطورة وأنظمة تحقق متعددة العوامل، مما يزيد من شفافية المعاملات ويحمي البيانات الحساسة للعملاء.
- دعم اتخاذ القرار: تمكّن أدوات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي المصارف من فهم احتياجات العملاء وتوقعها، ومساعدة العملاء أنفسهم على اتخاذ قرارات مالية أفضل بناءً على تحليلات سلوكهم ومعاملاتهم
- الوصول للمناطق المعزولة: تساهم التقنيات المالية في توسيع الوصول للخدمات المصرفية بعيدًا عن المراكز الحضرية. فمن خلال تطبيقات الهاتف والخدمات الإلكترونية، يمكن لسكان المناطق النائية فتح حسابات ومتابعة معاملاتهم دون الحاجة إلى زيارة الفرع. وقد ركّزت الجهات التنظيمية على تعزيز الشمول المالي للريف عبر هذه الابتكارات، رغم أن ضعف البنية التحتية الرقمية (كالاتصال المحدود في القرى) ما زال يمثل تحديًا.
- استخدام البيانات في اتخاذ القرار: تعزز التكنولوجيا المالية من قدرة البنك على تحليل بيانات العملاء واتخاذ قرارات مبنية على المعطيات. فبفضل أنظمة تحليل البيانات الضخمة (Big Data) والذكاء الاصطناعي، يمكن تقييم الجدارة الائتمانية وتحسين توصيف المخاطر بدقة أكبر. كما تُستخدم هذه التقنيات لاستنتاج أنماط الاستهلاك لدى العملاء وتحسين عروض المنتجات المصرفية أو اكتشاف محاولات الاحتيال.

ثانيا: الجوانب السلبية للتكنولوجيا المالية على الخدمات المصرفية

- مخاطر الأمن السيبراني: مع تنامي استخدام الحلول الرقمية، ترتفع احتمالات الهجمات الإلكترونية وتسرب البيانات المالية الحساسة، مما يفرض جهداً مستمراً على البنوك لتعزيز أنظمة الحماية واتباع إجراءات رقابية مشددة.
- مقاومة التغيير: قد تواجه المؤسسات المصرفية وعملاءها تحفظات في تبني التقنيات الجديدة، بسبب التعود على الأساليب التقليدية والخوف من المجهول، مما يتطلب إدارة تغيير تدريجية وتشجيع التحوّل الرقمي.
- نقص الثقافة الرقمية: يحتاج كل من العملاء والموظفين إلى تدريب مستمر لرفع وعيهم بأدوات التكنولوجيا المالية وكيفية استخدامها بفعالية وأمان.
- فقدان الوظائف التقليدية: يؤدي الاعتماد على الأتمتة والروبوتات والذكاء الاصطناعي إلى استبدال بعض المهام الروتينية التي كان يقوم بها البشر، مما يترجم إلى تقلّص بعض الوظائف المصرفية التقليدية.
- ضعف البنية التحتية الرقمية: في بعض المناطق أو الدول، يعوق انقطاع الكهرباء وضعف الإنترنت عمليات الخدمات المصرفية الإلكترونية، مما يحُدّ من فاعلية الحلول التقنية ويؤخّر حلاً كاملاً للاستغناء عن الفروع التقليدية.
- الاعتماد المفرط على التكنولوجيا: قد تسبب الأعطال التقنية أو انقطاع الأنظمة توقفاً كلياً في الخدمات المالية، مما يستدعي وجود خطط طوارئ وتوازن بين الحلول الرقمية والدعم البشري لتفادي أضرار كبيرة.

خلاصة الفصل:

في ضوء ما تم عرضه من مباحث حول استراتيجيات المصارف في إطار التكنولوجيا المالية، وتطور البنية التحتية والوساطة المصرفية في الجزائر، يتضح أن التكنولوجيا المالية أصبحت ركيزة أساسية في تحديث القطاع المصرفي وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء، بفصل الحلول المبتكرة التي مست العديد من القطاعات والمجالات، على غرار مجال الصناعة المصرفية الذي كان الحاضن الاول لها، خاصة في قطاع الاقراض والدفع الالكتروني، بالإضافة الى منتجات مبتكرة أخرى.

وتجسد دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري (BNA) نموذجا عمليا لهذا التحول، حيث تبنى البنك استراتيجيات تكنولوجية متقدمة ساعدته على تحسين خدماته المصرفية، وتطوير بنيته التحتية الرقمية، مما انعكس إيجابا على أدائه المالي واستقرار.

وبالتالي، فإن دمج التكنولوجيا المالية في البنوك التجارية لا يعد مجرد خيار بل ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات العصر الرقمي، لترقية الخدمات المصرفية وتحقيق منافسة مستدامة في القطاع المصرفي.

خاتمـــة

خاتمـــة

أصبح واضحا الآن أن التقدم التكنولوجي الذي يؤثر على الخدمات المالية سيؤدي إلى تأثير ملحوظ على الحياة اليومية، حيث تعد التكنولوجيا المالية من أبرز المفاهيم التي قامت باحداث نقلة في نمط تقديم الخدمات المصرفية وآليات عمل البنوك التجارية، مما يعكس أهمية دراسة تأثيرها على كفاءة العمليات الداخلية وجودة الخدمة المقدمة للعملاء، كما تقدم فرص هائلة في تعزيز الشمول المالي، وتوفير حلول مبتكرة وسهلة توسع نطاق الخدمات المالية، وغالبا ما يتم تطوير هذه الحلول من طرف شركات ناشئة تبحث عن تقديم خدمات أفضل للأفراد والشركات، وهو ما جعلها تشكل تحديا حقيقيا للبنوك التقليدية التي أصبحت مطالبة بمواكبة هذا التغير حتى لا تفقد مكانتها في السوق.

في هذا السياق، تكتسب دراسة دور التكنولوجيا المالية في ترقية الخدمات المصرفية أهمية بالغة، إذ تتيح فهم كيفية توظيف هذه التقنيات في القطاع المصرفي، وتسليط الضوء على دورها في ترقية الخدمات المصرفية بالبنوك التجارية، مع التركيز على التجربة الجزائرية، التي لا تزال في مراحلها الأولى من التبني الرقمي.

وقد جاءت هذه المذكرة لتساهم في فهم أعمق لدور التكنولوجيا المالية في ترقية الخدمات المصرفية، انطلاقا من مجموعة من الفرضيات التي تحكمت في منهجية البحث وتحليل النتائج.

من خلال هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تسمح باختبار الفرضيات المطروحة، والتي جاءت كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** أثبتت الدراسة أن تبني التكنولوجيا المالية ساهمت فعليا في تحسين الكفاءة التشغيلية داخل البنوك التجارية، من خلال تقليص مدة معالجة العمليات، وخفض التكاليف، وتسهيل عمليات المراقبة الداخلية، مما يؤكد صحة هذه الفرضية.
- **الفرضية الثانية:** فقد أظهرت النتائج أن اعتماد التقنيات الحديثة (مثل التطبيقات المصرفية، والدفع عبر الهاتف المحمول، وخدمات البنك الرقمي) انعكس إيجابا على جودة الخدمة، من حيث السرعة، والشفافية، وسهولة الاستخدام، مما ساعد على تعزيز رضا العملاء، وهو ما يدعم هذه الفرضية أيضا.
- **الفرضية الثالثة:** أظهرت الدراسة أن استراتيجيات البنوك التجارية تختلف فعلا في تعاملها مع شركات التكنولوجيا المالية، فبينما اختارت بعض البنوك الدخول في شراكات تعاونية لتسريع التحول الرقمي، فضلت أخرى المنافسة المباشرة من خلال إنشاء منصاتها ونظامها الخاص، وهو ما يؤكد صحة الفرضية.
- **الفرضية الرابعة:** فقد تبين أن اهتمام السلطات النقدية الجزائرية ما يزال يتركز أساسا على تطوير وسائل الدفع الإلكتروني دون الانخراط في دعم متكامل للتكنولوجيا المالية كمنظومة شاملة، مما يدل على محدودية الأفق الحالي لهذا التبني، ويؤكد صحة الفرضية الأخيرة.

خاتمـــة

النتائج:

- إن الظهور والتطور السريع التي عرفته شركات التكنولوجيا المالية يلقي بظلاله على مستقبل الخدمات المالية التقليدية وذلك من خلال سرعة الابتكارات والحلول التكنولوجية التي تتمتع بقدرة كبيرة على تغيير هيكل الخدمات المالية وجعلها أسرع، وأرخص وأكثر أمنا وإتاحة.
- تلعب شركات التكنولوجيا المالية دورا مهما في تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال التمويل الرقمي الذي يحوي على إمكانية كبيرة لوصول شرائح كبيرة محرومة إلى الخدمات المالية.
- بالرغم ما تحققه التكنولوجيا المالية من مزايا متعددة تخدم القطاع المالي والمصرفي بشكل كبير إلا أنه وجدت مخاطر مصاحبة لاستعمال ابتكاراتها منها مخاطر غسيل الأموال، المخاطر السيبرانية.
- شركات التكنولوجيا المالية تشكل تهديدا من جهة، لكنها أيضا فرصة استثمار كبير للمصارف التي اختارت تكوين شراكات معها.
- معظم الشركات الرائدة في قطاع التكنولوجيا المالية متواجدة في الولايات المتحدة والصين والمملكة المتحدة، في حين المناطق الأخرى كدولة الجزائر ما زالت هذه الشركات ضئيلة الانتشار، يعود السبب إلى البيئة والنظم والأطر القانونية التي تضعها هذه الدول لتسهيل نشاط وعمل مثل هذه الشركات.
- لا تزال الجزائر في مرحلة مبكرة نسبيا في تبني التكنولوجيا المالية بالرغم من الجهود الحكومية والبنكية الملحوظة إلا أنها تعاني من تحديات مثل نقص التشريعات، ضعف البنية التحتية الرقمية، وغياب ثقافة الابتكار.
- الدراسة أكدت أن التكنولوجيا المالية أداة فعالة في تطوير المنتجات والخدمات المصرفية، حيث ان البنك الوطني الجزائري بدأ فعليا في تبني بعض أدوات التكنولوجيا المالية، التي كان أثرها على الخدمات المصرفية واضحا من حيث تحسين سرعة الخدمة، تقليل التكاليف، وتوسيع نطاق الخدمات.

الاقتراحات

بناءً على ما سبق، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات العملية:

- وضع تسهيلات وتشجيع على انشاء شركات وطنية للتكنولوجيا المالية في الجزائر
- ضرورة وضع استراتيجية وطنية شاملة لدعم التكنولوجيا المالية تتجاوز الدفع الإلكتروني نحو تبني حلول مثل التمويل الرقمي، العقود الذكية، والذكاء الاصطناعي في التقييم الائتماني.

خاتمـــة

- تشجيع البنوك على الدخول في شراكات ذكية مع شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بدل رؤيتها كمنافس مباشر، لتعزيز الابتكار.
- تهيئة الإطار القانوني والتنظيمي ليواكب التطور الرقمي لتجريب نماذج جديدة في القطاع المالي مثل البنوك الرقمية بالكامل (Neo Banks).
- تعزيز التكوين والتدريب للموارد البشرية في المجالين المالي والتقني لتمكينهم من التعامل بكفاءة مع هذه التحولات.
- تأهيل الخبراء وتوفير البيئة اللازمة والآمنة لهم، من أجل استغلال الأفكار المبتكرة والجديدة التي تساهم في النهوض بالقطاع المالي والنقدي في الجزائر.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال فتح المجال أمامها، وهذا للمساهمة في توفير الدعم المادي للشركات الناشئة بمجال التكنولوجيا المالية في الجزائر من جهة، وكذا لفتح المجال للشركات الرائدة في هذا المجال للاستثمار في الداخل من جهة أخرى.
- تغيير نماذج أعمال الصناعة المصرفية في الجزائر من اجل دمج تكنولوجيا مالية متقدمة، والا ستفقد المصارف ميزتها التنافسية.
- ينبغي على الجهات التنظيمية توظيف أدوات سياسات مبتكرة لرصد وتنظيم المخاطر المالية، خاصة في ظل التوسع السريع والنطاق الواسع لتأثير التكنولوجيا المالية، وعلى الأخص منصات التكنولوجيا الكبرى وفي ظل هذا الواقع الجديد، لم تعد التقارير الروتينية الصادرة عن المؤسسات المالية، ولا عمليات التفتيش الميدانية، كافية للكشف عن مواطن الخلل، لذلك أصبح من الضروري للمنظمين اعتماد التقنيات الرقمية لتعزيز كفاءتهم في الرقابة والاستجابة للمخاطر
- ضرورة تكثيف انتشار شبكة الاتصالات وخدمة الانترنت مع خفض تكاليفها، وتطوير بنية تحتية تكنولوجية قوية، لضمان إمكانية التواصل المتبادل بين نظم الدفع عن بعد.

الآفاق

نظرا لطبيعة هذا الموضوع، فإن المجال لا يزال مفتوحا للعديد من الدراسات المستقبلية، والتي تتمحور حول:

- أثر التقنيات الناشئة مثل البلوكتشين والذكاء الاصطناعي في تغيير بنية العمل المصرفي
- دور السياسات التنظيمية في تسريع تبني التكنولوجيا المالية

المـــراجع

قائمة المراجع العربية

الكتب

- حسن محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار الصفاء، عمان، العدد01، 2011
- حسين بني هاني **اقتصاديات النقود والبنوك أسس ومبادئ**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، العدد 01، عمان، الأردن، 2014
- خالد الأمين عبد الله، **العمليات المصرفية**، دار الوسائل للنشر، الأردن، 2010
- طاهر محسن الغالبي، وائل محمد إدريس، **الإدارة الإستراتيجية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007
- علاء الدين قادري، **التكنولوجيا المالية الاسلامية وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية**، ألفا للوثائق، قسنطينة الجزائر،2022
- محمد السعيد، أنور، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة، مصر، 2005
- محمد الفاتح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المنهاج، عمان، 2007
- محمد طاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، العدد01، منشورات الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، ليبيا، 2010

المذكرات والأطروحات:

- بوخلط جهاد، **استراتيجيات جدب الودائع في البنوك التجارية الجزائرية، حالة البنك الجزائري وبنك الخليج**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة ورقلة، ورقلة، الجزائر، 2017-2018
- حجريوة الهام، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي (دراسة حالة)**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد النقدي والبنكي، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2023-2024
- حسن بن محمد، بن مصبح البلوشي، **الاعتماد المستندي وفقا للقانون العماني**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون التجاري، قسم قانون الخاص، جامعة سلطان قابوس، سلطنة عمان، 2013
- زغاشو فاطمة الزهراء، **إشكالية القروض المتعثرة -دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر، جامعة قسنطينة،2 **الجزائر**، 2013-2014
- سعيد يوسف، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الخدمات المصرفية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، تيارت، الجزائر، 2019-2020

- قيمش خولة، **متطلبات تفعيل التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية في الجزائر على ضوء تجارب بعض الدول**، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،2023-2024
- لرابي محمد، عرياني عيسى الياس، **التكنولوجيا المالية FinTech ودورها في تعزيز العمل المصرفي (تجربة البنوك الكويتية)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التسيير تخصص مالية والمحاسبة، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021-2022
- محوز يوسف، محوز بشير، **دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية (دراسة حالة)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص ادارة مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021-2022
- مداح امال، روان فاطمة، **دراسة تحليلية لأبرز روافع الميزة التنافسية لخدمات المصارف الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2020-2021
- ميريق خديجة، **خطاب الضمان المصرفي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص قانون أعمال، جامعة الوادي، 2018-2019
- ميهوب سماح، **الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص البنوك والتأمينات، جامعة قسنطينة، قسنطينة، 2004-2005
- نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود والبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2010-2011
- نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، 2010-2011
- هلال كهينة، **إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، بسكرة، الجزائر، 2009
- ويس سارة، **فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للأزمات المالية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، دولية، جامعة وهران، 2011-2012

المقالات العلمية:

- بن قيدة مروان، رميدي عبد الوهاب، **التكنولوجيا المالية: الابتكارات والحلول الرقمية**، مخبر التنمية المحلية المستدامة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر،2021
- بن مدخم يمينة، بوسواك امال، **دور الوساطة المصرفية والبنية التحتية في تفعيل الشمول المالي: القطاع المصرفي في الجزائر**، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 07، العدد01، **الجزائر**، 2024
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي (2023) التطور الاقتصادي والنقدي**، الجزائر، 2024
- البنك الوطني الجزائري BNA، التقرير السنوي (2022)
- جينيفر ايسرن، **دراسة عرضية حول اعداد استراتجية لتحويل الاموال**، البنك الدولي، العدد10، 2005
- حسام محمد رياض، عبد الخالق عزيزه، **دور جودة خدمة ماكينات الصراف الآلي في التزام العميل بالبنوك التجارية العامة المصرية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد51، **مصر**، 2021
- حسين علي سعد الساري، **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الخدمات الرقمية في المصارف الاسلامية**، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية (kjeas)، المجلد 16، العدد 55، العراق، 2023
- حمدي زينب، الزهراء أوقاسم، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد08، العدد01، تمنراست، الجزائر 2019
- رتيبة تيفوتي، **نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر الواقع والآفاق**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد10، العدد02، **الجزائر**، 2019
- رفين جلال، بختي زوليخة، **واقع التكنولوجيا المالية (FinTech) فى القطاع المصرفي الجزائري دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 2016 إلى 2023**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد09، العدد02، الجزائر، 2024
- سحنون خالد، **مدخل إلى إدارة البنوك**، مطبوعة بيداغوجية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2022-2023
- شالور وسام، **دور المنصات الرقمية في دعم الاقتصاد الرقمي**، مجلة الاقتصاد الرقمي، جامعة سطيف، سطيف، الجزائر، 2021
- عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019
- عزيزة بن سمينة، **الائتمان في البنوك التجارية مخاطر وأساليب تسيرها**، دار الأيام، الأردن، العدد01، 2017

المراجع

- كردي نبيلة ، **السفتجة الإلكترونية**، مجلة النبراس الدراسات القانونية ، المجلد02، العدد02، 2017، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر
- كردي نبيلة ، **الشيك الالكتروني** ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد13 تبسة، الجزائر، 2017
- لزهاري زواويد ، ححاج نفيسة ، **التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي** ،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،جامعة تامنغست ، العدد 03، الجزائر ، 2018
- لطرش ذهبية، سمية حراق، **واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربة واهميتها في تعزز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، العدد2، الجزائر، 2020
- مارمور مينا، **فينتك الابتكارات المالية التقنية**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت ،2019
- محمد مصطفى نيازي، **البطاقات الائتمانية أنواعها وتكييفها الفقهي** ، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية ، المجلد 10، العدد01، 2019
- هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد ، منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، صندوق النقد العربي، العدد 125، 2019
- هيثم محمد، حرمي شريف، **النقود الإلكترونية (ماهيتها – أنواعها – آثارها)**، مجلة الشريعة والقانون، العدد 84، كلية القانون بالجامعة الامريكية في الامارات ، 2020
- وزارة المالية السعودية ، **التقنيات المالية**، السعودية، مركز التواصل والمعرفة المالية ، السعودية ،2020

الملتقيات

- أوسعيد سمير، احمد رجراج، **التكنولوجيا المالية في مجال الصناعة المصرفية :الفرص والتحديات ،ملتقى وطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية**، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر ،2018
- عبد الله حسن طعمانه، **التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية**، مؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الأعمال بالتشارك مع عمادة البحث العلمي والدراسات العليا حول رقمنة الأعمال والبحث العلمي رؤى مستقبلية، جامعة عمان العربية، عمان، 2024

قائمة المراجع الأجنبية

الكتب:

- Chishti, Susanne, and Thomas Puschmann, **The Wealthtech book: The FinTech handbook for investors, entrepreneurs and finance visionaries**, John Wiley & Sons, 2018

المقالات العلمية:

- Almira Rahma Saphyra and Raesita Zahra and Noerlina ,**A Systematic Literature Review of Fintech Investment and Relationship with Bank in Developed Countries**, International Conference on Computer Science and Artificial Intelligence , Jakarta, Indonesia,2021
- EY**, Unleashing the potential of FinTech in banking**, 2017
- Gianluca Piero Maria Virgilio, **High-frequency trading: a literature review. Financial Markets and Portfolio Management**, No 2, 2019
- Gupta. P, & Tham. T. Fintech, **The New DNA of Financial Services**, McGraw-Hill,2019
- Husam Rjoub and Tomiwa Sunday Adebayo and Dervis Kirikkaleli, **Blockchain technology-based FinTech banking sector involvement using adaptive neuro-fuzzy-based K-nearest neighbors algorithm**, Financial Innovation,2023
- **Implications of fintech developments for banks and bank supervisors**, bank for internaional settlements, 2018
- InsurLab Germany, **InsurTech in Germany Short history, thriving present bright future?**, 2018
- Kelley. J, & Wang, K. **The evolution of Insurtech: A historical and strategic perspective**, Financial Times Press, 2021
- Liem Nguyen and Son Tran and Tin Ho ,**Fintech credit bank regulations and bank performance: a cross-country analysis** , Asia-Pacific Journal of Business, No 4, 2022
- Omkar A. Patil and Rutuja M and Shivani S, and Bhushan Patil , **FINTECH AND BANKING: A PERMANENT TRADE-OFF OR A PROMISING OPPORTUNITY?,** Departement of economics fergusson college
- Organisation for Economic Co-operation and Development, (OECD), **Technology and innovation in the insurance sector,** 2017
- R.Burckley. J.N.Barbries. D.W.Arner, **The evolution of fintech:a new post.crsis paradigm**, SSRN electronic journal, 2016
- The concise oxford Dictionary, **Credit Card**
- Wenjing Li, **Application of Financial Regulatory Technology (RegTech) and Its Impact on Financial Stability**, Journal of Economics and Public Finance, , No 10, 2024

المواقع الالكترونية:

- أرقام، **أنواع البنوك**، تاريخ الاطلاع: 2025/03/10، https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1528623/
- البنك الوطني الجزائري BNA، **البطاقات البنكية**، تاريخ الاطلاع: 2025/04/29، https://www.bna.dz/بطاقات-cib-بطاقة-sms/
- تجمع النقد الآلي، تاريخ الاطلاع: 2025/04/25 https://www.giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/
- تجمع النقد الآلي، **تطور نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني**، تاريخ الاطلاع: 2025/04/24، https:// giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/
- نيك جاين، IdeaScale ، **ما هو ابتكار التكنولوجيا المالية؟ التعريف والابتكارات في التكنولوجيا المالية ومدى قيمة الابتكار في التكنولوجيا**، تاريخ الاطلاع: 2025/02/15، https://ideascale.com/ar/
- هشام حمزة، **التكنولوجيا المالية (مفهوم، تطور، مخاطر)**، المصرفيون، تاريخ الاطلاع: 2025/02/15، https://masrafeyoun.ebi.gov.eg
- وليد اليافعي، مدونة فاتورة، تاريخ الاطلاع: 2025/02/02، https://fatora.io/blog/

- Algerie eco, **La Cosob lance le premier FinLab en Algérie,** date of view: 24/04/2025, https://www.algerie-eco.com/2021/09/30/la-cosob-lance-le-premier-finlab-en-algerie/
- Finlab, **Algérie FinLab : Accélérateur d'Innovation pour un secteur financier inclusif et durable**, date of view: 24/04/2025, https://www.algeriafinlab.com/about/
- SATIM, **Opérations de paiement sur TPE,** date of view: 24/04/2025, https://www.satim.dz/
- Yinvesti, date of view: 25/04/2025, https://yinvesti.dz/ar/about/
- Banqueswiki. **Quelle est la différence entre un DAB et un GAB ?,** date of view: 24/04/2025, https://banqueswiki.com/
- Bench, **QuickBooks vs. Xero,** date of view: 20/02/2025, https://www.bench.co/compare/quickbooks-vs-xero/
- Investopedia, **What Is High-Frequency Trading?,** date of view: 17/02/2025, https://www.investopedia.com/ask/answers/09/high-frequency-trading.asp/

- Laura. M, **The Best Budget Apps for 2025,** NerdWallet, date of view: 20/02/2025, https://www.nerdwallet.com/article/finance/best-budget-apps/
- Pedro Batista, **Fintech Power 50: Anticipating 2025 trends,** date of view: 20/02/2025, https://payhawk.com/blog/fintech-power-50-anticipating-trends-2025/
- Statista Research Department, date of view: 13/02/2025, https://www.statista.com//statistics/1262288/largest-fintech-companies-by-market-cap/
- Statista Research Department, date of view: 13/02/2025, https://www.statista.com//statistics/1262288/largest-fintech-companies-by-market-cap/
- Statista Research Department, date of view: 14/02/2025, https://www.statista.com//statistics/893954/ number-fintech-startups-by-region/
- Tyler Webb, **Square Vs. Stripe (2025 Comparison),** forbes, **,** date of view: 20/02/2025, https://www.forbes.com/advisor/business/software/square-vs-stripe/

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التكنولوجيا المالية في ترقية الخدمات المصرفية بالبنوك التجارية، مع التركيز على تجربة بنك الوطني الجزائري (BNA). حيث تناولت التحولات التي يشهدها القطاع المصرفي نتيجة إدماج التقنيات المالية الحديثة وأثرها على جودة وكفاءة الخدمات المقدمة للعملاء. في السياق الجزائري، تبين أن الاهتمام حاليا يتركز على تطوير أدوات الدفع الإلكتروني، وأن التجربة لا تزال في مراحلها الأولى رغم الجهود المبذولة. وقد أظهرت دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بداية تبني فعلي لبعض أدوات التكنولوجيا المالية التي انعكست إيجابا على خدماته.

وخلصت هذه الدراسة الى وجود استراتيجيات متنوعة تنتهجها البنوك التجارية (تعاونية وتنافسية) في تعاملها مع شركات التكنولوجيا المالية. كما يجب على صناع السياسة في الجزائر بناء الخبرات العملية والموارد اللازمة لتنظيم وتشريع صناعة التكنولوجيا المالية بشكل فعال البلاد.

وقد تم التوصل الى أن تبني التكنولوجيا المالية يساهم بفعالية في رفع كفاءة العمليات المصرفية الداخلية وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة، مع التأكيد على أهمية وجود هذه التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الخدمات المصرفية، البنوك التجارية، الشركات الناشئة

Abstract

This study aims to examine the role of financial technology in upgrading banking services within commercial banks, focusing on the experience of the National Bank of Algeria (BNA). The research addressed the transformations in the banking sector that result from integrating modern financial technologies, and their subsequent impact on the quality and efficiency of customer services.

In the Algerian context, it was found that the current focus is on developing electronic payment tools, and that adoption is still in its initial stages despite ongoing efforts. Furthermore, the case study of the National Bank of Algeria revealed an initial effective adoption of certain FinTech tools, which has positively impacted its services.

The study concluded that commercial banks employ diverse strategies (cooperative and competitive) in their engagement with FinTech companies. Additionally, it highlighted the need for policymakers in Algeria to develop the practical expertise and necessary resources to effectively regulate and legislate the country's FinTech industry.

Finally, it was established that the adoption of financial technology significantly contributes to enhancing the efficiency of internal banking operations and improving the quality of services offered, and it also underscored the importance of these modern financial technologies.

Keywords: fintech, banking, commercial banks, startups